قاسيون

العدد 320
السبت 1 أيلول 2007
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (3.550.965) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

في هذا العدد

- اتحاد نقابات البناء ينصف عماله المحالين على التقاعد 2
- إجحاف أم فساد عن سبق الإصرار والتصميم؟ 3
- المهن الهامشية عندما تصبح خياراً للحياة 4
- بلاغ عن اللجنة الوطني لوحدة الشيوعيين السوريين
  التهافت الحكومي لرفع الدعم تهديد للأمن الوطني 7
- الفريق الاقتصادي يطرح مجدداً رفع الدعم
  فلتحذر الحكومة من الغضب الشعبي 6
- مصر.. السير نحو المجهول 8
- إلى أي حد يختلف ساركوزي عن بوش؟ 9
- عالم ماكدونالد والنصف الآخر 10

لن تمروا.. لن تقتلعونا من أرضنا!!

معاناة زيتون الضفة تحت الاحتلال.. ص9

الافتتاحية

خياران لا ثالث لهما

إصرار الحكومة وفريقها الاقتصادي على إعادة النظر بالدعم، يضع على بساط البحث الجدي إعادة النظر بالحكومة نفسها، وهذا الموقف ليس رد فعل على سلوكها بقدر ما أصبح له مبررات وأسباب جدية.

١ – من حيث التوقيت، لا يمكن القول إلا إنه لم يكن موفقاً بتاتاً، وإذا كان البعض يريد صياغة موقف اقتصادي – تكنيكي بحت من موضوع الدعم لتبرير إعادة النظر به، إلا أن اللحظة السياسية تؤكد أن أصحاب هذا الموقف لايتحلون بروح المسؤولية السياسية الضرورية، وخاصة في هذه الظروف المعقدة في المنطقة والتي تشتد فيها الضغوطات على سورية من كل حدب وصوب لإجبارها على التراجع عن مواقفها المانعة للمخطط الأمريكي – الصهيوني.

بل أن الأمر يزداد خطورة أمام الإصرار المتواصل على رفع الدعم في لحظة أصبح واضحاً فيها أن العدو الأمريكي – الصهيوني يعتبر الجبهة الاقتصادية – الاجتماعية أحد استهدافاته الرئيسية، وبشكل لم يعد خافياً على أحد.

٢- يصر الفريق الاقتصادي على أرقام بمئات المليارات يؤكد فيها أن الدولة تخسرها على الدعم في وقت تنضب فيه مواردها، ونعتقد جازمين أن فاتورة المشتقات النفطية التي تدعي الحكومة أن الموازنة تتحمل أعباءها هي فاتورة مبالغ بها جداً، وهدف هذه المبالغة خلق حالة رعب في بعض الأوساط لدفعها مضطرة للموافقة على موقف الفريق الاقتصادي، وهنا تستخدم أساليب غير علمية بل غير نزيهة لتضخيم الفاتورة، فإذا كانت البلاد تستورد ٤٠٪ من المازوت بالأسعار العالمية، إلا أنها تنتج بالمقابل الباقي الذي تقل تكلفة إنتاجه بكثير عن الأسعار العالمية التي حين يحتسب بها، يجري تضخيم الفاتورة بشكل مصطنع.

إن هذا الأمر بحاجة إلى بحث جاد ومتزن يقوم به اختصاصيون مستقلون للوصول إلى الحقيقة الموضوعية التي يجري الالتفاف عليها.

٣. بما أن مصطلح إلغاء الدعم أصبح مصطلحاً غير شعبي، فقد اخترع الفريق الاقتصادي اسماً حركياً له هو «إعادة توجيه الدعم لمستحقيه»، وقد أثبت السيناريو المطروح للتعويضات على رفع أسعار المحروقات أن أصحاب الدخل المحدود لن يحصلوا إلا على «إذن الجمل»، فمستوى ارتفاع الأسعار الذي سيعقب رفع أسعار المحروقات سيتجاوز بكثير التعويضات المقترحة، هذا بشرط قدرة الحكومة على ضبط الأسعار، وإذا علمنا أن الأسعار فلتانة أصلاً قبل رفع الدعم، وقد أثبتت التجربة عدم قدرة الحكومة على ضبطها، لاستنتجنا أن ماسيجري في الأسواق هو «تسونامي» ارتفاع أسعار لم تشهد البلاد له مثيلاً في العقود الماضية، مما سيؤثر بشكل حاد ومأساوي على القدرة الشرائية للأكثرية الساحقة من الناس، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التوتر الاجتماعي في وقت البلاد فيه أحوج ما تكون إلى توطيد وحدتها الوطنية...

٤. النغمة المستمرة التي يعود إليها الفريق الاقتصادي دائماً هي ضرورة تأمين موارد جديدة للموازنة وإلا...

وإذا اضطررنا إلى الموافقة على ضرورة تأمين موارد جديدة، إلا أن السؤال الذي ينتصب بشدة هو: لماذا البحث فقط في جيوب الفقراء عن هذه الموارد؟ أليس هناك مطارح أخرى لزيادة موارد الدولة؟؟ أليس التهرب الضريبي مورداً هاماً؟ أليست أموال الفساد مورداً أساسياً؟؟ أليست موارد الخليوي التي لاتحصل الدولة إلا على جزء يسير منها مورداً كبيراً؟؟ أم أن مصالح أصحاب هذه الموارد المحجوبة عن الدولة والمجتمع، وهم قلائل بالمقارنة مع الجماهير الشعبية التي سيصيبها ضرر رفع الدعم، هي أهم من مصلحة الأكثرية الساحقة من المجتمع.

إن الحالة الراهنة، وتطور الوضع الحالي تضع القوى الوطنية الشريفة داخل النظام وخارجه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما رفع الدعم مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية، وإما إعادة النظر بهذه الحكومة، وخاصة فريقها الاقتصادي الذي فقد كل مصداقيته أمام الشارع، وخسر ثقة الجمهور الواسع، والمجيء بحكومة قادرة على تأمين متطلبات المواجهة، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

...ويتوالى السقوط كأوراق الخريف

قبل أسابيع معدودة من «اجتماع الخريف» المقرر أمريكياً من أجل «السلام» جاءت الأنباء من تل أبيب وواشنطن لتتحدث عن سقوط المزيد من وجوه هذين المعسكرين العدوانيين مع استمرار مسلسل فضائحهما.

في تل أبيب أعلن قائد اللواء المدرع أربعمائة وواحد، العقيد (موتي كيدور) استقالته وهو الذي شارك في معارك وادي الحجير الذي شهد مجزرة دبابات الميركافا إبان عدوان تموز الأخير على لبنان، وهو الذي لم تجر ترقيته بعد ذلك التاريخ وتم تكليفه كفيره بمهام ثانوية بسبب سوء أدائهم في تلك الحرب.

وفي السياق ذاته، تعرض رئيس الأركان في جيش الاحتلال غابي اشكنازي، لانتقادات من داخل الجيش لنيته تعيين العميد ايال ايزنبرغ، الذي قاد فرقة احتياط في الحرب، قائدا لما يسمى بفرقة غزة، وجاءت الانتقادات على خلفية الأداء السلبي لهذا الضابط أيضاً في الحرب.

وشملت الاستقالات داخل جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ انتهاء عدوان تموز وحتى الآن، رئيس الأركان دان حالوتس، وقائد المنطقة الشمالية اودي آدم، وقائد الفرقة واحد وتسعين غال هيرش، وقائد فرقة الاحتياط المدرعة العميد ايريز تسوكرمان.

أما في واشنطن فقد تلقى الرئيس بوش صفعة جديدة عندما قبل على مضض استقالة احد أقوى المقربين منه (البرتو غونزاليس) من منصب وزير العدَل على أن تدخل حيز التنفيذ في أواسط أيلول، وذلك بعد أشهر من دعوة الديمقراطيين وبعض الجمهوريين إلى استقالته، على خلفية دوره في معاملة معتقلي ما يسمى بـ«الحرب على الإرهاب» في أبو غريب وغوانتانامو، والتنصت على الأمريكيين، والكذب على الكونغرس في إقالة ثمانية مدعين اتحاديين في العام الماضي.

وتلي استقالةُ غونزاليس استقالةَ كارل روف كبير المستشارين الاستراتيجيين في البيت الأبيض خلال الشهر الجاري، وبعد استقالة كل من دونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز من منصب رئيس البنك الدولي بعد خروجه من البنتاغون.

في هذه الأثناء كشفت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير نشرته الثلاثاء الماضي استناداً لمقابلات مع مسؤولين أمريكيين لم يكشفوا هوياتهم عن أكبر شبكة تزوير أمريكية في عقود العراق، شملت أنشطتها عمليات بيع وتزوير وعمولات وتسليم أسلحة وإمدادات بمليارات الدولارات للقوات الأميركية والعراقية.

وأشارت تلك المصادر إلى أن إحدى القضايا طالت ضابطا رفيع المستوى عمل عن قرب مع قائد قوات الاحتلال الأمريكية في العراق ديفيد بتراوس في إعداد العمليات اللوجستية لتوفير الإمدادات للقوات العراقية، عندما كان الأخير مسؤولاً عن تدريب وتجهيز تلك القوات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

وقالت الصحيفة أنه في ٢٣ آب كان هناك أكثر من ٣٧ قضية تتعلق بالتزوير بالعراق وأفغانستان والكويت، وفقا لما ذكره المتحدث الرسمي باسم الجيش دان باغيو الذي أشار إلى أن هناك قضية واجه فيها ضابط في الجيش وزوجته وشقيقته تهما بتلقي ٩.٦ ملايين دولار رشى مقابل الحصول على عقود من وزارة الدفاع تتعلق بالعراق والكويت.

■■

نداء..

لا لرفع الدعم!

شهدت الأيام الأخيرة عودة الفريق الاقتصادي في الحكومة للحديث مجدداً عن رفع الدعم، الأمر الذي أحدث قلقاً متزايداً واستياءً في صفوف الجماهير بشكل عام، ولدى الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع السوري بصورة خاصة، كما أنه أثار استغراب القوى والشخصيات الوطنية والمنظمات الشعبية، وخلق لديها تساؤلات عديدة حول التوقيت والمبررات والجدوى، خصوصاً في هذه الفترة الحساسة التي تتعاظم فيها الضغوط الخارجية على سورية مستهدفة نهجها المقاوم، وأمنها واستقرارها واستقلالها الاقتصادي وسيادتها الوطنية.

والمؤلم أن هذا الطرح الخطير، يأتي في وقت كان الناس فيه ينتظرون من حكومتهم المبادرة لتحسين أوضاعهم المعيشية المتردية، من خلال رفع الأجور لتتناسب مع الارتفاع المتزايد للأسعار، والحد من الغلاء، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة كالكهرباء والنقل والسكن ومياه الشرب.. بعد أن عصفت بها الأزمات، فتراجعت إلى حدود غير مسبوقة، والمفاجئ أن طرحا كهذا يأتي مخالفاً لما جاء في خطاب القسم الذي أكد فيه السيد رئيس الجمهورية على استمرار الدولة في دعم مواطنيها رغم كل الضغوط.

وبغض النظر عما يقال عن «إعادة توزيع الدعم لمستحقيه»، فإن رفع أسعار المشتقات النفطية، وخاصة المازوت، سيؤدي إلى إطلاق موجة جديدة من الغلاء والتضخم أكبر من سابقاتها، بحيث لا يمكن للأفكار المتداولة حول التعويضات أن تغطيها، أو تخفف من وقعها.

إن رفع الدعم بأبعاده وتداعياته الاقتصادية – الاجتماعية، في ظروف المواجهة الحالية مع المشاريع الإمبريالية الأمريكية – الصهيونية، يتناقض مع متطلبات الأمن الاجتماعي والاقتصادي الذي يُعدّ عماد الأمن الوطني، ويتسبب بضرر كبير على الوحدة الوطنية وصلابة المجتمع السوري، ويسهّل على أعداء البلاد محاولات تمرير مخططاتهم العدوانية والتفتيتية، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً..

لذلك، نحذّر بشدة – نحن الموقعين أدناه- من خطورة هذا الطرح، خصوصاً وقد تم طرح السيناريو الأول له ونشره في وسائل الإعلام، وندعو إلى إيقاف «التشويش» حول هذا الموضوع، حفاظاً على كرامة الناس وسلامة البلاد ووحدتها.

دمشق – ٢٠٠٧/٨/٢٣

● **الموقعون:**

د.عصام الزعيم ـ د.منير الحمش ـ د.إحسان البعدراني ـ حنين نمر ـ د.قدري جميل ـ محمد صوان ـ عبدالقادر نيّال ـ ابراهيم اللوزة ـ حسني العظمة ـ محمود عبدالكريم ـ معن الشيشكلي ـ مجد نيازي الطباع ـ هناء الحسيني ـ ابراهيم اليوسف ـ عدنان درويش ـ سميح شقير ـ حمزة منذر ـ د.داوود حيدو ـ نضال السيجري ـ د.علي حيدر ـ د.محمد حبش ـ د. باصيل دحدوح ـ د. نبيل مرزوق.

نقابات عمال البناء تنصف عُمالها المحالين على المعاش

في المتابعة الحقيقية لقضية العمال المحالين على المعاش في الشركات الإنشائية العامة، تمكن الاتحاد العام، وبمشاركة الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب، واتحاد عمال حمص من استصدار قرار من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ينصف هؤلاء العمال، الذين أحيلوا على التقاعد على أساس الدفعة الواحدة مما يعني حرمانهم من المعاش الدائم والذي كان سيعرضهم لمزيد من الحاجة والعوز وهم في مرحلة الشيخوخة، التي يحتاج فيها العامل بهذا السن إلى مزيد من الرعاية والاهتمام وخاصة الرعاية الصحية، ولكن العمل الجاد بهذا الخصوص من قبل النقابات مكّن العمال المحالين على التقاعد من تقاضي أجر الإحالة على المعاش بدل الدفعة الواحدة أسوةً بزملائهم.

جاء في محضر الاجتماع الذي عقدته لجنة القرار ٣٩١ لعام ٢٠٠٧، التي مهمتها موضوع اشتراك عمال الشركات الإنشائية العامة قبل ١٩٨٥/١/١، وعلى ضوء كتاب الاتحاد العام لنقابات العمال رقم ٩/٢٦٢ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥، وكتاب الجهاز المركزي رقم ٧/١٦١٥ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٨.

اقتراح اللجنة:

١) بالنسبة للعمال القائمين على رأس عملهم يتم التقدم بطلبات رفع نسبة عن خدماتهم السابقة لتاريخ ١٩٨٥/١/١ خلال فترة سريان القرار الوزاري الخاص بضم الخدمة ورد التعويض، ودفع النسبة بحيث يتحمل العامل المعني حصته بواقع ٧٪.

٢) بالنسبة للعمال الذين أحيلوا على المعاش خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٥/٧/١ تاريخ سريان قرار ضم الخدمة رقم ٩٣٠ لعام ٢٠٠٥، وتاريخ التعميم رقم ٣٣٣/٣ تاريخ ٢٠٠٧/١/١٨، والذي تضمن الاستمرار بالعمل بالتعليمات السابقة بخصوص تعديل الالتحاق، ومقدار الأجر فقط بموجب القرار ١٢٩٥، والذين لم يستفيدوا في حساب المعاش بنسبة ٢.٥٪ عن الفترة السابقة لتاريخ ١٩٨٥/١/١ نتيجة تطبيق التعليمات النافذة في حينه وأهمها كتاب الجهاز المركزي رقم ٧/١٦/٥ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ المتضمن تعديل تاريخ للاشتراك للعمال بأحكام القرار الوزاري ٦١٢ لعام ١٩٨٤، ولم يتقدموا بطلب رفع النسبة نتيجة هذه التعليمات، حيث كانت الآلية تتم بتعديل الاشتراك ليكون مطابقاً لتاريخ الالتحاق بالعمل ليتم في ضوء هذه المذكرة اتخاذ قرار خاص بهم لإنصافهم أسوة بزملائهم الذين انتهت خدماتهم وخصصوا بالمعاش في ظل التعليمات النافذة والمقرة لهذا الاجتماع، أصدرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتوقيع رئيس مجلس إدارتها قراراً يؤكد على ما جاء في محضر لجنة القرار (٣٩١).

■■

عامل التنظيف نورس الطويل يروي حكايته

يقول عامل التنظيف نورس الطويل (سوق الحشيش - حمص):

إن المسؤول جهاد العكاوي (رئيس القطاعات) قال لي الله لا يخليني إذا بخليك، وتابع أن أكرم مشعلاني (نائب رئيس القطاع) طلب مني القيام بترحيل منزله بدون أجر، قمت بتوصيل نصف الأثاث، وفي اليوم الثاني أصبت وأنا على رأس عملي، حيث لم أكمل ترحيل الأثاث، والشاهد على ذلك العامل علي رسلان أثناء إصابتي قام بإسعافي المراقب سليم محمود الصالح.

أدخلت إلى المشفى، واعتبروا ذلك غيابا غير مشروع مما أدى إلى فصلي من عملي.

- محاسب المالية حمكت فطوم طلب مني مبلغ ٢٥ ألف ليرة سورية لإعادتي إلى العمل بالإضافة إلى ثلاث زجاجات ويسكي أجنبي.

- رئيس الذاتية محمد علي قام بتعيين شقيقه بدلاً عني. حيث تقدمت إليه بقرار إعادتي إلى العمل بناء على التقرير الطبي الذي أحمله عن الأيام التي كنت فيها في المشفى، حيث لم يتم تسجيلي بإجازة مرضية، وإنما تم تسجيل الأيام غيابا غير مبرر مما أدى إلى فصلي من العمل واعتباري بحكم المستقيل.

إلى هنا تنتهي رواية العامل نورس الطويل لتبدأ رحلة جديدة من المشفى العمالي الذي أسعف إليه وأعطي التقرير الطبي الذي يثبت إصابته والذي رقمه ٤٨٦٨٠٧/ب موقع ومصدق من قبل مدير المشفى العمالي الدكتور حسان الخواجة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤.

تابع العامل جهوده للعودة إلى العمل حيث تقدم بشكوى إلى رئاسة مجلس الوزراء رقم ٦٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢.

- مدير النظافة المهندس حسان درويش يقترح على رئيس مجلس مدينة حمص إعادة العامل إلى عمله باعتبار أيام الغياب مبررة استناداً للتقرير الطبي الذي يثبت وجوده في المشفى العمالي.

- رئيس مجلس مدينة حمص المهندسة لينا الرفاعي تقضي بإعادة العامل نورس الطويل بقرارها رقم ٧٧٠/ع تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ والذي بعثت به إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لتأشيره.

- مديرية الشؤون الإدارية تصدر كتاب إعادة العامل بناء على قرار رئيس مجلس المدينة.

- الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تقرر عدم الموافقة على إعادة العامل إلى عمله بكتابها رقم ٥/٦٦٢ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٣٠.

العامل نورس الطويل مازال يسعى جاهداً للعودة إلى عمله الذي سرح منه دون وجه حق ولا نريد أن نعلق على ما ورد لأنه فيه من التعبير عن حق هذا العامل ما يفوق أي تعليق ولكن ما نود أن نقوله: يا أيها المسؤولون الجالسون خلف مقاعدكم ارحموا من في الأرض قد يرحمكم من في السماء، وقد لا يرحمكم؟!

■■

تساؤلات نقابية!!

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وأمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجذرية التي جرت في العالم، بدت الحركة النقابية السورية، وكأنها تقف على أعتاب مرحلة يخطو فيها الزمن بخطوات بطيئة متثاقلة، وكأنه لا يخطو خطوة واحدة إلى الأمام، ومن يتأمل الواقع العام يلاحظ أن الموقف الاجتماعي السياسي للطبقة العاملة كان غائباً عن مسرح الأحداث، في حين يقول الواقع أن كل فراغ اجتماعي وسياسي يشكو منه الواقع بأنه الفراغ الذي لا تسده إلا قوة كبرى كقوة الطبقة العاملة.

ولكن هذا سوف يظل مطلباً دائماً.

لاشك أن التناقضات قائمة وتحدث كثيراً من الهزات والاضطرابات، ولكنها هزات عفوية، و اضطرابات لا هدف لها، وكثيراً ما تؤدي الصراعات العفوية إلى انفجارات هائلة. ولكنها فاشلة لأن هناك عوامل داخلية وخارجية تتحكم في ظروف التطور أو هي من النوع الذي يؤدي إلى خلق حالة من التدجين للشعور الطبقي لإخماده أو خلق الأجواء التي لا تساعده على الاستيقاظ.

ومن أخطر هذه الأجواء، المجتمع الاستهلاكي، الذي يعتمد على ترسيخ سلبياته الاقتصادية على فعالية الفرد، إنه يحيي مفهوم «العصامية» الشخصية، ويوقظ نزعات الانفصام عن المجتمع والطبقة للانطلاق في مشروع مزري للخلاص، والنظام الاستهلاكي يسيطر بقوة، ويحصر الإنسان في دفعه نحو الربح السريع مهما كان الثمن.

السلعة تحل محل كل القيم والعلاقات الإنسانية، وفي وضع مثل هذا تصبح طبقة التجار والخدمات محور الفعالية الاقتصادية، إذ أنها تستقطب كل النشاطات وكل الاهتمامات، وتعطل كل ما لدى المجتمع من طاقات إنتاجية، ويصيب التحلل والتفسخ كل المجتمع، ويصل أولاً إلى البيئة العمالية التي لم يكتمل نموها ووعيها والتي لم يحل فيها الولاء النقابي والطبقي محل الولاء العائلي والعشائري والطائفي، يأتي الجو الاستهلاكي ليشكل أخطر المناخات الاقتصادية والاجتماعية، ليقضم بأسنانه الحادة الأواصر الطبقية، ويحول الطبقة العاملة ونقاباتها إلى جحر يتسرب منه المضمون.

وبلداننا العربية بشكل عام، بلدان استهلاكية يتم إخضاعها بالسلعة والسوط. وقد بدأ التدجين الاستهلاكي يعطي نتائجه المباشرة.

ومع ذلك فإن السؤال الأساسي الذي يبدو سؤالاً ملحاً، خصوصاً وأننا أمام دورة نقابية جديدة:

كيف يمكن للطبقة العاملة ونقاباتها أن تواجه المخاطر؟

لا شك أن الجواب يبدو صعباً، أمام تساؤلات أخرى:

هل النقابات مستوفية شروطها؟

كيف تمارس النقابات دورها الاجتماعي والسياسي؟ ما هو البرنامج المرحلي للنقابات؟

■ **نزار عادلة**

الصراف الآلي نعمة ولكن...؟

نشر كوات الصراف الآلي في مختلف أرجاء مدينة حلب الشهباء، خطوة جادة لأنها إحدى الوسائل لتطوير الأداء المصرفي، حيث قضت على الازدحام في فروع المصارف خصوصاً في بداية كل شهر، وبالوقت نفسه سهلت على المواطن عملياته المالية وأراحت أعصابه من التوتر المستمر عند الدخول إلى المصارف أضف إلى ذلك وهو الأهم، أن الصراف الآلي يرفع من مستوى إنتاجية عمل موظفي المصارف، وبالتالي يقلل عدد العاملين فيها. إن تحسين مستوى إنتاجية العمل هو الطريق الوحيد الصائب والعلمي للتخلص من تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي والبطالة المقنعة التي تشتكي منها الحكومة دوماً، وليس عن طريق إصدار قانون التقاعد المبكر.

من المهام الرئيسية للصراف الآلي أيضاً هي تخفيض كتلة النقود المتداولة في السوق، وبالتالي محاربة التضخم لأن تقليص كمية النقود المطلوبة لتأمين تداول البضائع بشكل مريح بين الناس يسمح لوزارة المالية بسحب كمية من النقود من التداول، وبالتالي تخفيض نسبة التضخم. هذا إذا أحسن المواطنون استخدام الصراف الآلي بسحب كمية النقود التي يحتاجونها فقط. لذلك مطلوب حملة دعاية مكثفة توضح للمواطنين الاستخدام الأمثل للصراف الآلي.

استبشر المتقاعدون خاصة والمواطنون عامة خيراً بكوات الصراف الآلي وظنوا أنهم تخلصوا وإلى الأبد من الوقوف طوابير في فروع المصارف أمام الموظفين المتجهمين دوماً للحصول على رواتبهم التي لا تسد الرمق. لكن بعد عدة شهور بدأت الصرافات الآلية بالتعطل الواحدة تلو الآخرى، وصار المتقاعدون المساكين يتنقلون مثل...؟ من صراف إلى آخر للحصول على رواتبهم البائسة، ويخيب أملهم مرة تلو المرة. وإذا كانوا في السابق يستقلون وسيلة نقل واحدة للوصول للمصرف المخصص لهم لقبض رواتبهم، فإنهم الآن مضطرون لركوب التكسي عدة مرات..

يقول المثل الشعبي: (يلي بدو يشتغل جمال بدو يعلي باب داره)، أم أن التطوير والتحديث قضية شكلية (وموضة) يريد البعض تحويلها إلى غطاء للارتداد عن الفكر القومي الاشتراكي، وللقضاء على الإنجازات والمكاسب التي حققها شعبنا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي؟؟

■ **رياض أخضر - حلب**

بصراحة

يمكن التوفيق بين النضال الوطني و الطبقي

في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال تحدث عن حالة الراحة التي تعيشها الحركة النقابية، رداً على سؤال حول الترهل الحاصل في الحركة، وعدم دفاعها كما هو مطلوب عن الطبقة العاملة السورية، خاصة، وأن الكثير من المتغيرات قد حدثت، و حالة الراحة تلك كما قدم لها رئيس الاتحاد لم تستطع أن توجد مناضلين نقابيين كما كان واقع الحركة النقابية قبل الثامن من آذار، والسبب أن الحركة لم تعد بحالة صدام مباشر مع أرباب العمل، والسبب الآخر التوافق الفكري والسياسي مع القيادة السياسية، واستجابة القيادة السياسية وانحيازها لمطالب الحركة النقابية، كذلك ضمن ترتيب أولويات الحركة يأتي الموقف الوطني في الأولوية، الداعم للخط الوطني المانع للمشاريع الاستعمارية، والضغوط التي تمارس على سورية.

وما نود أن نقوله بهذا السياق أن الحركة العمالية السورية منذ نشأتها الأولى كانت توازن بين ما هو وطني وما هو حقوق لها، حيث خاضت المعارك إلى جانب الحركة الوطنية دفاعاً عن استقلال سورية، وبالوقت نفسه تخوض معاركها الطبقية دفاعاً عن حقوقها في مواجهة البرجوازية الوطنية التي كانت تقود معارك الاستقلال ولكن على طريقتها، والتي كانت في حالة الشدة تقدم تنازلات للطبقة العاملة، لتعود إلى مرحلة أخرى تشدد استغلالها.

إن التناقض بين الرأسمال والعمل لا ينتهي طالما هناك استغلال.

حتى في ظل النظام الاشتراكي فإن نضال الطبقة العاملة لا يتوقف دفاعاً عن حقوقها ومصالحها، التي لا تكون متناقضة بشكل أساسي مع النظام الاشتراكي، فكيف يكون الحال إذا كانت علاقات الإنتاج السائدة هي رأسمالية، وهذا ما كان سائداً في ظل تاريخ سورية، رغم الشعارات الكثيرة التي رفعت حول الطبقة العاملة، والعمال المنتجين، والمعامل للعمال، والتقدم والاشتراكية.

إن المتغيرات التي نشهدها الآن باتجاه اقتصاد السوق، والأزمات المتعددة مثل البطالة والسكن، وغلاء الأسعار، وواقع القطاع العام، وسيادة ثقافة النهب والفساد، و خاصة الكبير منه، والتهرب الضريبي، وطرح مسألة الخصخصة وإن لم تنجح إلى الآن، ورفع الدعم...الخ ما كان كل ذلك يمكن أن يحدث بحدته الحالية لو أن الطبقة العاملة السورية كانت تتاح لها فرصة الدفاع الحقيقي عن مصالحها وعن المصالح الوطنية العامة وفقاً لما كان مطروحاً من الشعارات، ولما حدثت حالة الراحة وعدم وجود مناضلين نقابيين كما أشار رئيس الاتحاد.

إن جملة ما تحقق للطبقة العاملة السورية لا يمكن إغفاله أو القفز عليه، إنه مهم ولكن لا يمكن التوقف عنده وكفى الله المؤمنين شر القتال. لأن حقوق العمال هذه التي تحققت والتي أعلن عنها في الكراس الصادر عن قيادة الاتحاد لم تغير من واقع الطبقة العاملة المعيشي بشيء، أي لم تحسن من المستوى المعيشي الفردي للطبقة العاملة، ولم تغير من واقع أن الطبقة العاملة تنتج الخيرات ولكن ما يعود عليها النذر اليسير وهذا ما تدل عليه معادلة الدخل الوطني وتوزعه وفقاً لإحصائيات الحكومة (٢٥٪ أجور، ٧٥٪ أرباح)، ألا يستدعي التوقف عند هذه المعادلة البسيطة والعميقة بمفاعيلها الاجتماعية و الاقتصادية الاجتماعية، لنستمر بالترداد أن ما تحقق للطبقة العاملة وفقاً للعلاقة مع الحكومة ٦٠ ـ ٧٠٪ من مطالبها.

إن الطبقة العاملة السورية منحازة كلياً للدفاع عن الوطن وفي الوقت نفسه هي منحازة لمطالبها ولحصتها الحقيقية من الدخل الوطني الذي لا بد من النضال لتعديلها وإعادة توزيعها بما يلبي العدالة الاجتماعية المنشودة، وإن الدفاع عن الوطن يعني تحقيق مستلزماته وأدواته التي تمكّن من الصمود والمواجهة من أجل تحقيق الانتصار وبذلك تتحقق كرامة الوطن والمواطن.

■ **عادل ياسين**
adel @kassioun.org

إجحاف.. أم فساد عن سبق الإصرار والتصميم؟؟

رفع العاملون في المؤسسة العامة لسد الفرات كتاباً للسيد رئيس الجمهورية يعرضون فيه القضية التالية:

«السيد رئيس الجمهورية:

العاملون في المؤسسة العامة لسد الفرات (مديرية استثمار سد تشرين) يلتمسون العطف والرعاية بتوجيهاتكم الكريمة في إنصاف الطبقة العاملة في موقع سد تشرين أحد الصروح الاقتصادية العملاقة التي دشنت ووضعت بالاستثمار خلال عيدكم الميمون.

إن العاملين في مديرية استثمار سد تشرين جاؤوا من مختلف القرى والأماكن في هذا القطر إلى هذه البقعة الصحراوية النائية يتحملون غربة الأهل والظروف القاسية هادرين زهرة شبابهم للعمل في بناء وتشغيل هذا السد العظيم آملين أن يكون لهم سكناً يأويهم ويحمي مستقبلهم ومستقبل أولادهم من بعدهم.

فعلى ضوء تمليك المساكن العمالية في مدينة الثورة في نهاية عام ٢٠٠٢ لقاطنيها من العاملين في المؤسسة العامة لسد الفرات بقرار السيد وزير الري رقم /٢٩١٤/ كنا هنا في موقع سد تشرين مستبعدين من القرار لأننا غير قاطنين هذه المساكن.

وعلى ضوء توزيع ٤٥ هكتارا من المقسم رقم /٢٦٨/ الذي قررت المؤسسة العامة لسد الفرات أن تملكه لاتحاد عمال محافظة الرقة ليصار إلى تقسيمه كقطعات أرض للعاملين غير المستفيدين من تمليك المساكن إنصافا لهم. ولا يزال العاملون في مديرية استثمار سد تشرين مستبعدين وغير مشمولين بأية قطعة أرض علماً بأن سد تشرين هو أحد السدود الهامة في منظومة الاستثمار التابعة للمؤسسة العامة لسد الفرات. وعمال السدود الثلاثة (الثورة ـ البعث ـ تشرين) يعملون في مؤسسة واحدة ذات نظام عمل موحد وظروف عمل واحدة أيضاً.

وقد دعت ظروف عمل المؤسسة سواءً في مرحلة التمليك أو التوزيع أن ينتقل أو يعين هؤلاء العمال الذين يعملون حالياً في موقع سد تشرين فما ذنبهم أن يحرموا من التمليك أو التوزيع. هل البعد الجغرافي عن مدينة الثورة أم ذنبهم أنهم كانوا منهمكين في أعمال التركيب والتشغيل واستلام مجموعات التوليد في سد تشرين.

فالمؤسسة العامة لتنمية واستثمار حوض الفرات (الجارة) للمؤسسة العامة لسد الفرات خطت خطوة رائدة في إنصاف وإكرام العاملين لديها من خلال تمليك المساكن العمالية لهم في محافظة الرقة كمرحلة أولى، وأضافت توزيع المقاسم (قطعات الأراضي) إلى كافة العاملين لديها كمكافأة وتقدير لما بذلوه من جهد خلال خدمتهم فيها.

فقبل التوجه لسيادتكم لجأنا بدعوتنا في التظلم إلى تنظيمنا النقابي لإنصافنا وتحقيق العدالة في التوزيع، وكانت النتيجة أن وجه الاتحاد العام لنقابات العمال الكتاب رقم ٢٢٥٣ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ إلى اتحاد عمال محافظة الرقة المعني بشكل مباشر بتوزيع العقار المتفق عليه من المؤسسة العامة لسد الفرات ليشمل عمال مديرية استثمار سد تشرين.

كما لجأنا بدعوتنا العمالية وتظلمنا إلى تنظيمنا الحزبي (حزب البعث العربي الاشتراكي) بهدف إنصافنا أيضاً، إلى أن توصلنا للرفيق رئيس مكتب العمال والفلاحين القطري خاطب فيه أيضاً الاتحاد العام لنقابات العمال بالكتاب رقم ٩٨٦١ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ طالباً فيه إنصاف عمال مديرية استثمار سد تشرين وإفادتهم من توزيع الأراضي التي خصصت للعمال الذين لم يستفيدوا من بيع المساكن العمالية في مدينة الثورة، علماً أننا في مدينة سد تشرين نخضع لأحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٨٢ ولاسيما المادة /١٠/ منه والذي لا يخضع له زملاؤنا في سد البعث وسد الفرات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الكادر المستثمر محطة سد تشرين وما يلحقه من تشرد لعائلاتهم بعد وفاة العامل أو تقاعده.

لقد شعر العاملون في مديرية استثمار سد تشرين بالغبن وعدم الإنصاف، ونعتقد أن ذلك يعود إلى عدم الجدية والاهتمام واتخاذ القرار الصحيح من اتحاد عمال محافظة الرقة عند وضع الأسس الناظمة لتوزيع المقاسم حيث تم بموجب قرار اتحاد عمال محافظة الرقة رقم ٩٧٠ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٣ توزيع هذه المقاسم إلى جهات كثيرة لا تعمل في المؤسسة العامة لسد الفرات من إدارة قضايا الدولة واتحاد عمال محافظة الرقة. وبعض الجهات العامة الأخرى تحت بند رقم /٤/ كل من ساهم في عملية الفرز أو التوزيع...الخ.

كذلك البند رقم /١/ + البند رقم /٢/ حيث أنهم جميعاً مستفيدون من قرار تمليك المساكن العمالية في الثورة عام ٢٠٠٢.

آملين من سيادتكم تشميلنا بقرار التوزيع من نفس العقار أو من أي عقار آخر تعود ملكيته إلى وزارة الري، علماً أنه توجد عقارات كثيرة أخرى تملكها المؤسسة العامة لسد الفرات حول حرم بحيرة الأسد.

متمنين لسيادتكم المجد والعز والنصر..»..

■ **عمال مديرية استثمار سد تشرين**

يذكر أن نسخة من الكتاب نفسه رفعت إلى رئاسة مجلس الوزراء تحمل الرقم ١٣٣١/ع/١ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٥ .. والعمال، ونحن، بانتظار العدالة والإنصاف..

برقيات مستعجلة إلى..

محافظ دير الزور

.. السيد المحافظ، بعد التحية: وصلت إلى قاسيون العديد من الشكاوى، وبعضها مستعجلة، لا تحتمل التأخير، بسبب معاناة المواطنين وخطرها عليهم وعلى البيئة نذكر بعضاً منها:

١ ـ الحرش الممتد بين شارع بورسعيد والجبل جنوب المدينة، وامتداده من الجهة الجنوبية الغربية يعاني من «العطش» الشديد، و«الإهمال»، وقد تعرض قسم كبير منه لليباس والقطع لبناء الفيلات، فإذا كان المواطن معرضاً «للأحكام العرفية» والغرامة إذا قطع شجرة فما رأيكم بمن يسبب موات مئات الأشجار؟ ألا يجب أن يحاسب؟! كما أن قسماً منه مع الطريق إلى المقابر أصبح مقلباً للردميات.. ننتظر الحل منكم الحل السريع.

٢ ـ يعاني أهالي مدينة «موحسن» الريفية من المستنقعات الكبيرة، والصغيرة، وخاصة بارتفاع درجات الحرارة، فالحشرات والجراثيم والأمراض والتلوث البيئي والروائح المنتشرة حولها، عوامل خطيرة على الصحة العامة والخاصة، ويمكن ردم المستنقعات الصغيرة بسهولة، ريثما تجفف الكبيرة، ألا يستحق مواطنونا بعض الاهتمام من المسؤولين عن ذلك.. وعلى رأسهم سيادتكم؟

٣ ـ تنتشر العشرات من أشجار «الكينا» في شوارع المدينة، وهي كبيرة الحجم والعمر وعند هبوب أية نسمة هواء، تصطدم بالأسلاك الكهربائية و تسبب تماساً وقطعاً، ومثالاً على ذلك في الشارع العام جانب .... الراوي، وشارع عدنان المالكي، كما تتعرض للكسر بسهولة، وقد حدث ذلك مرات فهي تشكل خطراً يمكن أن يحدث بأية لحظة، وبالتالي تحتاج إلى حل سريع، ثم ألا يجب أن يهتم مجلس المدينة بنوعية الأشجار التي تصلح للزراعة في الشوارع؟

٤ ـ يطالب العديد من الأهالي، بإحداث خطين دائريين شمالي، وجنوبي شمالي يمتد من حي هرابش، إلى الصناعة شارع النهر، فالرشدية، فالجورة، وصولاً إلى المحافظة، وبالعكس، وجنوبي من حي هرابش إلى العمال والموظفين والقصور والجورة وبالعكس.

وأخيراً ألا يستحق المواطنون المراجعون للمحافظة مظلة عند الموقف لحمايتهم من حر الصيف وبرد الشتاء، أسوة بالمواقف الفخمة التي أقيمت لسياراتكم، أم أن السيارة مهمة أكثر من المواطن؟!

■ **زهير مشعان - دير الزور**

معلولا:
تسرب مياه الصرف الصحي إلى المنازل!

حدثت في مدينة معلولا مؤخراً انهيارات لبعض الجدران، كما حدثت تشققات في جدران أخرى، نتيجة لتسرب مياه الصرف الصحي والمياه الجوفية إليها، والتسبب لها بضرر كبير، وقد ترافق ذلك بنمو نباتات برية قرب هذه الجدران مثل القبار وغيرها، وبعضها راح ينمو في البيوت..

وقد تم تقديم شكوى إلى محافظة ريف دمشق بهذا الخصوص تحت رقم ١٨٢٤/ش .م، جاء فيها:

نفيد بأنه منذ حوالي أربعة أشهر، جرى تسرب حقيقي للمياه تضرر على أثره البيت التابع للمواطن ج. ش، وانهار جداره ولولا العناية الإلهية لكان سقط عليه، وقد قدم شكوى بهذا الشأن، لكن الشكوى بقيت على الرف ولم يتحرك ساكن، وقد وقعت حادثة مشابهة لجاره وأسعف للمستشفى وانطلقت الوعود آنذاك كي لا يقوم بتحرير شكوى على البلدية وطبعا تناثرت الوعود بعد ذلك أدراج الريح، ومن المؤسف حاليا أن الحياة في هذه البيوت أصبحت لا تطاق عدا عن الخوف من انهيار البيوت فوق رؤوس أصحابها في ليلة لا قمر فيها، لذا نهيب بمسؤولينا إعادة النظر بهذه القضية وإعارتها بعض الاهتمام من جانبهم قبل أن يقع الرأس في الفأس»..

■ **ميساء شهاب**

هل مشيتم إلى قرية اسمها (عكوبر)؟..

قد لا نستغرب إذا علمنا أن عشرات القرى النائية، في المحافظات البعيدة، تعاني من سوء الخدمات العامة، وخاصة خدمات النقل منها وإليها. ولكن، أن تكون هذه القرية واقعةً في منطقة سياحية بالقرب من العاصمة، ولا تبعد عنها سوى كيلومترات قليلة، فهذا لا يثير الاستغراب فحسب، وإنما يشكك بكلّ ما يمكن أن تدعيه الحكومة فيما يتعلق بأرقام النمو وآجاله الزمنية..

في هذا السياق نؤكد أن ثمة قرية في هذا الوطن تبعد عن دمشق ٣٥ كم فقط، وتدعى (عكوبر)، وهي تحاذي مدناً ومواقع سياحية وتاريخية هامة مثل: صيدنايا، معلولا، رنكوس، وتقع على تقاطع عدد من الطرق الرئيسية في القلمون، ومع ذلك لا توجد حتى الآن وسيلة نقل جيدة مخصصة لسكانها الذين يعانون الأمرّين في الذهاب إليها والإياب منها. فما عسى محافظة ريف دمشق تقول في هذا الأمر؟! وما هي المبررات التي يمكن أن تسوقها لتسد الذرائع؟ وترى ما السابق وما اللاحق في هذا المنحى، أي ما الناموس الذي تؤمن به محافظة الريف، وكيف تجيب على السؤال التالي: هل الخدمات هي التي تثبت السكان في قراهم، أم أن وجود السكان هو الذي يرفع من مستوى الخدمات؟

ريثما تجيب المحافظة على هذا السؤال، نؤكد أن سكان قرية (عكوبر) باتوا يفضلون عدم زيارة قريتهم إلا في المناسبات، مؤثرين البقاء في بيوتهم الكرتونية في عش الورور وجبل الأكراد وحارة الطنابر، فهل هذه هي خطة المسؤولين لرفع الضغط عن العاصمة؟!.. ■■

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيفنا لهذا العدد الرفيق جمال صالح سعيد

الرفيق المحترم جمال كيف أصبحت شيوعيا؟.

تأخرت بالإجابة عن سؤالكم لسببين: الأول هو الركض وراء مستلزمات الحياة اليومية، والثاني شعور عميق بالإحباط، يقف وراءه تاريخ من الهزائم والانكسارات التي طالت وبأشكال مختلفة الكثيرين ـ إن لم أقل كل الدوائر السياسية الفاعلة منها والحالمة.. والإجابة الصادقة والمفيدة عن سؤالكم تحتاج إلى كتاب لا إلى مقال.! إنني ما زلت أكابر وأدعي أنني لم أصل بعد إلى العمر الذي أكتب فيه مذكراتي بغض النظر عن قيمة أو أهمية هذه «المذكرات» ولهذا سأشير إلى بعض المحطات لعلاقتي «بالسياسة» أو لعلاقتها بي.

أنا من مواليد قرية «كفرية» باللاذقية عام ١٩٥٩ إبان مرحلة المد القومي التي حمّلتني اسمي «جمال»، وحملت العديد من لداتي أسماء متيمنة باسم رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك (ناصر أو عبد الناصر أو جمال عبد الناصر.. دفعة واحدة).

فتحت عينيّ على حب بل تمجيد عبد الناصر الذي وصفته (إذاعاته) بأنه رائد القومية العربية، وبطل السلام العالمي، وقائد الوحدة، وزعيم الأمة، و... ومتأخرا قليلا اكتشفت أن دولة الوحدة لم تنجز بالنسبة للإقليم الشمالي (سورية)، إلا تخريب الحياة البرلمانية والحياة السياسية.

انتظرنا انتصارا وعد به عبد الناصر، وانتظرنا حل المشكلة القومية الكبرى واستعادة فلسطين...

لكن ذلك كله انتهى بمعركة خسرنا فيها سيناء والجولان والضفة، واكتشفنا أن القيادات السياسية العربية غير قادرة على حماية الثورة، وأن الثورة ليست أكثر من (عرش للحكم)، وأن الإعلام الرسمي ليس أكثر من جزء من القمع الذي جعل الحياة السياسية والثقافية أقرب إلى اليباس والموات. وبعد هزيمة القيادة السياسية العربية ترتبت مهام جديدة على شعوب المنطقة وبخاصة بلدان المشرق العربي!.

لقد خرجنا من عباءة القضية الفلسطينية_أقصد أنا وأبناء جيلي_ وبعد زمن ليس بالقصير وصلنا إلى أن إسرائيل مخفر متقدم للامبريالية، وأن «الصراع في الشرق الأوسط» ليس صراعا بين مجموعة من المحاربين العرب ومجموعة من المحاربين اليهود، وأن هناك خريطة معقدة للصراع

تجعل بعض العرب (كلابا للأجانب) على حد تعبير الرصافي، وأن هناك مرتكزات للمستعمرين القدامى والجدد داخل بلداننا، وأن لشعوبنا حلفاء في بلدان العالم المختلفة، وهؤلاء مغلوبون على أمرهم .. (قد يبدو هذا القول ساذجا اليوم ولكننا كجيل تعبنا للوصول إليه)! وأذكر أن أول كلام سمعته عن الشيوعية كان من الرفيق حسن الشيخ الذي حدثني عن تجربة اعتقاله في سجن المزة العسكري بدمشق أيام حكم عبد الناصر الذي كنت مغرما به إلى أبعد الحدود، ومع الفورة النفطية وبداية استقرار الدكتاتوريات العسكرية في الحكم، ومع تنامي المد الماركسي في سبعينات القرن الماضي حلمنا (نحن مجموعة من الشبان) بعالم تسوده العدالة، عالم طافح بالحرية، وحاولنا بما أوتينا من نبالة وأحلام تلمس بداية الطريق نحو ذلك العالم، ورأينا في الفكر الشيوعي ملاذا، ولكننا لم نجد في الحركة الشيوعية ضالتنا، فبرامجها السياسية لم تكن مفصلة على قد الواقع، ولأنها أصبحت بلا لون وبلا طعم بعد أن وضعت كل بيضها في سلال السلطات الحاكمة.. وتحولت إلى إكسسوارات تستخدمها السلطات كما تريد (هكذا كنا نفكر) وارتأينا أن نكون حركة شيوعية موازية تسعى إلى فهم الشيوعية كنظرية بعيدا عن مصالح الدول، وتبعا لمصالح الشعوب، وكانت حركة شيوعية جديدة تنبثق وتتطور في أغلب البلدان العربية كالحلقات الماركسية في سورية التي تمخضت عنها رابطة العمل الشيوعي، والحلقات الماركسية في الأردن، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، وحزب العمال الشيوعي المصري، ومنظمة ٢٣ مارس المغربية.. وغيرها.. كل تلك التنظيمات أصيبت بالموات السياسي لأسباب عديدة أهمها القمع العاري المباشر الذي تعرضت له، ذاك القمع الذي تم بمباركة الحركة الشيوعية الرسمية أحيانا، وبعضها مارس القمع على الحركة الناشئة بلغة جامدة وميتة. ومن المؤسف أن بعض القوى المحسوبة على الشيوعية ما تزال تتحدث بالمنطق الجامد والميت إياه!

كان نصيبي كالكثيرين من أبناء المشرق العربي أن نقضي زمنا طويلا في المعتقلات، وعندما خرجنا من السجن لم تتغير الأشجار والشوارع والبيوت التي نعرفها فحسب، بل كان العالم قد تغير وتسارعت وتيرة الأحداث أكثر مما كان يخطر بالبال!. وأصبحت ظاهرة اليسار الجديد محدودة جدا، إن لم أقل ميتة، وظاهرة اليسار الرسمي لم تكن أفضل حالا!!. أما الحديث عن نفوذ اليسار الجماهيري فلم يعد أكثر من مزحة!!.

صحيح أنني بعيد عن الحياة السياسية، بمعنى أن لا علاقة لي الآن بأي تنظيم سياسي، ولكن حدود اطلاعي على ما يجري تسمح لي بأن أتمنى أن يعمل الشيوعيون على تطوير رؤاهم بما يواكب التطورات التي عرفتها ساحات الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والفلسفة، ومن جهة أخرى عليهم العمل على لعب الدور الممكن بالتساند مع القوى المستنيرة في المجتمع والعمل قدر إمكانهم على مجابهة المخاطر التي تحدق بمنطقة ربما تكون قد قطعت شوطا كبيرا من الطريق إلى الهاوية!!!.

■ **محمد علي طه**

محافظة دمشق تستيقظ بسطل ماء بارد..

الأرصفة على المحافظة.. ودمشق على أهلها!

● عبد الرزاق دياب

فجأة تحسس مسؤولو محافظة دمشق الزمن الذي يداهمهم، فدمشق /٢٠٠٨/ ستكون عاصمة للثقافة العربية، وعلى حالها هذا تبدو كمدينة خرجت لتوها من تحت رماد بركان، تراكمت مشاكلها، واختنقت ببشرها وبكتل الاسمنت المتداخلة والمتسخة وهلام المخالفات المحيطة بها كحزام مهترئ.

وهذا الاستيقاظ كان كمن وقع في غيبوبة وانهالت عليه المياه الباردة، فاستيقظ واقفاً، ثم تابع سيره مترنحاً، هذا بالضبط ما حصل مع المحافظة العتيدة التي نسيت طويلاً قوانينها، وواجباتها، ودورها في الانتباه إلى أنها تقود أقدم مدن التاريخ نحو وجه يملؤه الصدأ، وجسد متهالك معفّر.

ومنذ أشهر تقلب المحافظة أرصفة دمشق رأساً على عقب، محولة النسائم التي اشتقنا لها في حرّ هذا الصيف إلى زوابع غبارية، وأنجزت ساحة المحافظة بالتعاون مع أحد البنوك الخاصة، وتعمل حالياً على رسم حواجز رخامية جديدة لبردى الذي صار مجرد ذكرى.

أما الدور الأكبر فتركته على أهالي دمشق، كيف؟ من خلال إنذارها الذي وجهته إلى لجان البناء عن طريق دوائر خدماتها، وتضمن الأعمال المطلوبة استناداً للقانون /٤٩/ للعام ٢٠٠٤ وهي:

١ ـ تنظيف واجهات البناء بعد إزالة التشوهات.

٢ ـ إزالة اللوحات الإعلانية الموجودة على الأسطحة وضمن الوجائب الخاصة.

٣ ـ إزالة الصحون اللاقطة وتوحيدها بلاقط مشترك لشاغلي البناء.

٤ ـ إزالة خزانات الوقود والحراقات والشوديرات الموجودة على الأسطحة ووضعها في الأقبية المخصصة لهذه الغاية.

٥ ـ إزالة المكيفات الموجودة على الواجهات، وخصوصاً تلك المطلة على الأملاك العامة. وفي حال تعذر ذلك تغطيتها بالشكل اللائق.

٦ ـ إيصال مزاريب مياه الأسطح والشرفات إلى الشبكة العامة للمجاري بالطريقة المناسبة.

٧ ـ إزالة تمديدات المداخن على الساحات والشوارع ومعالجتها بالطريقة المناسبة.

٨ ـ توحيد واقيات المحلات التجارية (المظلات).

٩ ـ صيانة وتجميل تصاوين الأبنية مع التقيد باشتراكات نظام البناء.

إذاً فالمحافظة تعرف بالضبط عيوب ومكامن القبح في المدينة العريقة، ومشاريعها الكبرى لإزالة (القماءة) في (القرماني) والسوق العتيق والحمراوي، وإهمال المدينة القديمة، وأخيراً وليس آخراً شارع الملك فيصل، هي جزء من خدمة دمشق /٢٠٠٨/ عاصمة للثقافة العربية، وليس هدماً كما قال البعض لخرائب وقماءات!!!

كما أن إنذارها يأتي في ظروف قاسية يعيشها المواطن السوري في وطأة الحديث الحكومي عن رفع الدعم وإعادة توزيعه، ولهيب الأسعار وغياب الرقابة، وبالتالي لم يكن ينقص هذا المواطن عبء جديد ومكلف.. فأين كانت المحافظة؟

إنذار المحافظة يمنح فرصة شهر لتنفيذ مضمونه للأبنية ذات الأربعة طوابق وما دون، وشهرين للأبنية العالية اعتباراً من تاريخ تبلغ لجنة البناء، ويجب أن تبدأ بمباشرة التنفيذ خلال مدة أقصاها نصف مدة الإنذار، وفي حال عدم المباشرة، فستقوم دائرة الخدمات بالبدء بالإجراءات اللازمة للتحضير للقيام بالأعمال المطلوبة بعد انقضاء مدة الإنذار على نفقة الشاغلين ومهما كانت التكاليف، مع تحميل الشاغلين جميع المسؤوليات القانونية المترتبة على ذلك.

نعم.. نحب دمشق نظيفة، بلا صدأ، وبأرصفة ملونة، ومحافظة بقلب رحيم.. ومشاريع دون إشارات استفهام.. لكن شهراً أو اثنين لا يعوّضان عقود الإهمال.

■■

من ساهم في ازدهارها:

المهن الهامشية عندما تصبح خيارا للحياة

الشارع الدمشقي الملون بالناس، من كل قرية و بلدة ومدينة جاؤوا خلف أرزاقهم، لم يكن أغلبهم يتصور أن يؤول به المصير نائماً في حديقة، أو خلف صندوق (البويا)، أو على رصيف، والخيار الأصعب هو النبش كقطط الليل المتشردة في حاويات القمامة.
قبيلة من الفقراء هم، نساء وأولاد وكبار في السن وشباب لم يتسنّ لهم الجلوس على كرسي الوظيفة.. تحت الشمس وقرب الكراجات وفي الزوايا المهملة من الشوارع الفخمة تربصوا أن يمر رزقهم الذي طالما طاردوه كما تطارد قطة فأراً خبيثا دون أن تظفر به!

● الأطفال المشردون يملؤون أرصفة شوارع العاصمة.. فأين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من هؤلاء؟؟

بويا..بويا

الوجوه تكاد تشبه الأيادي، في البرامكة وبعد أن رحلت السرافيس التي كانت ذات يوم تقل الزبائن، واستقرت في السومرية وغيرها، ينتظر (ماجد) ابن السابعة عشرة خلف صندوق البويا. ربما بعد أن يفتح عينيه تعود الأيام والعمل كشهرين مضيا، فالزبائن قلوا، وشرطة المحافظة ما زالت تطاردهم خصوصاً بعد إعلان دمشق عاصمة للثقافة العربية، وصاروا من وجهة نظر المنظمين أحد المناظر المؤذية للعين والتي تشوه المدينة، وكأنهم فقط السبب في ازدحامها، وفوضاها، وقلة تدبير القائمين عليها.

في ظل وكالة (سانا) يصيح بهمس مخنوق: (بويا..تفضل يا أستاذ)، سألته عن دخله اليومي فضحك باستهزاء، وقال: سندويش ودخان.

يروي ماجد حكايته: «توفي والدي، وترك خلفه بس ستة أولاد وأمهم، وشاء قدري أن أكون أكبرهم، في قريتي من ليس له أرض أو وظيفة ليس هناك ما يأكله، من هنا كان لا بد من البحث عن عمل خارجها، وأبناء خالي نصحوني أن آتي معهم إلى دمشق حيث يوجد عمل وتستطيع أن ترسل لأهلك قليلا من المال، فأنا من ريف حلب، مرت الأيام الأولى في دمشق واكتشفت الكذبة التي جئت من أجلها للعاصمة، ربما تستطيع بكثير من الجهد أن تجد مكاناً تنام فيه، وأين؟ ربما في عش الورور أو مزة ٨٦، بالكاد ستدفع مقابل ذلك كل ما تجني».

ماجد ليس وحيداً، كل رفاقه (البويجية) تحدثوا عن المعاناة نفسها، وأعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين، الشارع باب الرزق، والنوم جماعي كزنزانة.

رزق الحاويات

ما أكثرها، الحاويات، وليس الرزق، يأتي (أبو مصباح) بكيسه (الجنفيص) ومدرعاً على عجل بكثير من السراويل والقمصان، وهذا اللباس فقط لموسمي الشتاء والصيف. يضع أبو مصباح يده في سلة المهملات التي بجوارك إن كنت في مطعم، أو في حديقة، أو ينتظر حتى ترمي من يدك علبة البيبسي أو الكولا، ثم يذهب بخطى متهالكة إلى الرحلة الأخيرة التي تحتاج لكثير من الجهد: (الحاوية)، حيث الكثير من القمامة، والأكياس والمعادن والطعام، هنا لا يستخدم يده.. بخرقة يمسك بالعصا ويصطاد بضاعته كقط محترف.

أبو مصباح ليس وحيداً في دمشق، عند الصباح يخرج الكثيرون ممن هم أرشق وأكثر خبرة منه، إلى الأمكنة نفسها (الحاويات) مهما كان مكانها، إلى المطاعم، حتى يصادفك رجل منهم في حديقة المتحف، يمد يده ويقول: «العمى... ولا واحدة (كولا)»!!.

الرجل الجالس على المعقد المجاور علق: «هؤلاء ليسوا فقراء، إن يومية الواحد منهم تتجاوز ٥٠٠ ليرة، وهذه لا يحصل عليها مدير عام هذه الأيام.

يعتقد البعض أن هؤلاء الناس إما لهم وظائف أخرى، أو أن هذا العمل (القذر) يدر ربحاً هائلاً عليهم، أما الأطفال الذين يعملون في المهنة فهم مأجورون لكبير يشغلهم، وإن كان ما يعتقدونه صحيحاً، من هو الإنسان الذي يرضى أن يكون عامل قمامة إذا لم يكن محتاجاً، والأطفال لو كان لهم أهل قادرون على إعالتهم أين سيكونون؟ أليست مدارسهم أولى بهم؟

الأطفال خصوصاً، وأغلب العاملين في جمع علب الكولا والبلاستيك وما يتوفر من مواد أولية يمكن أن تباع، لا يمكن أن يقبلوا الحديث عن مهنتهم وإلى من يبيعون ما يجمعون، (مراد) ابن التاسعة قال لي جملة واحدة وهرب: «لمعامل البلاستيك والألمنيوم يا ذكي».

على أبواب الـ (WC)..

يقعد (أبو أحمد) وزميله (خليل) على ورديتين، في مدخل المراحيض في أحد الكراجات، العمل الذي يعيشان منه هو غسيل المراحيض وجعلها نظيفة دائماً، وعلى الجدار مرآة أكلت الرطوبة بريقها، ومشط وصابونة وعلبة محارم ماركة (ديمة)، يجلس على كرسي من البلاستيك، وطاولة على وجهها قماش كان ذات يوم أبيض، وبعض النقود المعدنية من فئة الخمس ليرات.

من أكثر المهن انتشاراً، ولا تحتاج على رأي (خليل) سوى إلى رجل مكسورة، وقليل من الصبر وكسر النفس، لا يوجد عمل يمكن أن يحتمل رجلاً تجاوز الخمسين من عمره، «الحياة (بدها) صبر».

ولكن المهنة التي لم يكن متعهدو هذه الأماكن يجدون بالكاد من يعمل بها، دخلت حلبة المنافسة، خصوصاً بعد دخول القطاع الخاص بمراحيضه الفخمة و(بورسلانها) الملون ومحارم (الرول)، والصابون الفاخر والأمشاط الملونة الأنيقة، وأجرتها الأعلى (١٠ ليرات)، وأحياناً في الشعلان تتجاوز الـ ٢٥ ليرة.

الأدهى من ذلك أن أغلب القطاعات العامة باتت تطرح أماكن قضاء الحاجة لديها للاستثمار، لكن الغريب في الأمر أن بعض المساجد أعجبتها الفكرة، وصار على المصلي إذا أراد أن يتوضأ في أحد (مطاهر) هذه المساجد أن يدرك أن الوضوء ليس بالحسنات بل بالمخمسات.

حارسو الشرف

ليست وليدة الانفتاح الاقتصادي، أو السوق الحرة بلا ضوابط، فهي عاشت مع البغاء المهنة الأقدم في التاريخ، الجديد فيها أن العاملين في حقلها في ازدياد متواصل يوماً بعد يوم، سواء من الرجال المسهلين لها، أو من النساء المنخرطات في عمل يجلب المال الكثير الذي يجلب السعادة الموعودة. رجال بشوارب أو من دونها، ناعمون أو خشنون، لا يهم ، يتسكعون علانية أمام الفنادق الرخيصة، والملاهي الليلية، والأمر المرعب أن البيوتات (التي تتقن المهنة وتحترم أصولها) باتت شديدة الانتشار.. على قارعة الطريق يهمس (القواد) بأدب: (استراحة يا أستاذ.. استراحة يا باشا)، وهنا تتفاوت أجرة الاستراحة بحسب المكان والبضاعة، تبدأ من المئات وتصل إلى الألوف، فمزرعة على طريق الغوطة مع فتاة روسية شقراء، نحيلة، وخبيرة، حكماً ليس بسعر فتاة محلية (درويشة) تعمل في فندق رخيص بلا آية نجوم!!.

القوادة، باعتبارها من المهن السرية التي لا يمكن أن يفضح صاحبها نفسه، وربما لا تدل عليه سوى ملابسه وشكله وظرافته، ما تزال تحافظ على الكثير من الغموض فيما يتعلق بشبكاتها والعاملين فيها، ولكنها بما تجلبه من مال سريع، يمكن بسهولة تخمين هوية محترفيها، لذلك سرعان ما تسقط عنها السرية المزعومة.

يتندر السوريون بالمواخير القديمة (بحسيتا) في حلب، ويتذكر العجوز (أبو رستم) عندما كان موظفاً في حلب أن بعض بيوت الدعارة كان مرخصاً لها رغم قلتها، ولكن هذه المهنة لها جمال في سريتها، ولم يكن القوادون من فئة معينة بل من كل الفئات في المجتمع.

لا يفوت يوم دون أن تقرأ في صحيفة خبراً عن جريمة قتل بدافع الشرف، أو عن اغتصاب فتاة، أو القبض على عصابة مخدرات ودعارة، بالطبع ما زالت مجتمعاتنا محافظة، وليست المسألة وباء سيصيبنا، لكن القضية في اتساع وهذا هو الخطير في المسألة، ومن أجل إيقاف هذا الجنون الذي ربما يكون ممنهجاً، نحن في واجب أن ننظر في المسببات، وربما يجيب عدد كبير من الناس لو سألناهم عن سبب استحكام هذه الظواهر: شهية البعض لجمع المال، وربما الوراثة في جانب بسيط، ولكن الحقيقة الساطعة التي تفرض نفسها كمسبب رئيس تقول: إن السبب يكمن في الفقر والبطالة، وفي هذا الواقع الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي المتردي، والذي يزداد تدهوره وانحداره مع كل فجر جديد..

يستغرب(و.ح) من المجتمع الذي ينظر إليه بازدراء، ويسأل: لماذا يعتبر هذا المجتمع اللص وسارق المال العام شاطراً، وكذلك المرتشي، والموظف السيئ الذي لا يدفع معاملة مواطن دون رشوة، أليسوا بلا شرف؟

(س.ك): «وجدت نفسي هنا، لا أعرف سواهن، والدي كان يعمل هنا وكان يصطحبني معه، مات وأنا صغير بتشمع الكبد من كثرة المشروب، وهذا هو قدري».

خاتمة ليست هامشية

هناك الكثير من المهن التي يصفها الناس بـ(الوضاعة) وربما يكون بعضها لا يخالف القانون وربما تتفاوت القذارة بين الواحدة والأخرى، لكنها في المحصلة تجتمع من حيث الأسباب التي فرضتها..

وتكبر الأسئلة: من قاد الصغار إلى الحاويات؟ والرجل الخمسيني إلى الوقوف على أبواب المراحيض؟ وابن السابعة عشرة للجلوس خلف صندوق البويا؟

باختصار نقول: إنها الحاجة إلى البقاء، ربما يتسرع البعض، ويخاطر آخرون، ويستسلم المتبقون لأقدار مصنوعة، لكنها في النهاية لعبة الصمود في وجه الجوع.

أمراض وأعمال مررنا عليها سريعاً، لكنها تحتاج إلى نظرة مطولة من قوى وفعاليات المجتمع، (مثقفين، باحثين، قوى وأحزاب ومنظمات)، والأهم أنها تحتاج بالدرجة الأولى معالجة سريعة وجذرية من الحكومة للأزمات الاقتصادية وسوء مستوى المعيشة، لأن وباء الحاجة لا يرحم.

■ عبد الرزاق دياب

موسم المعسكرات الرياضية السنوية:
نادي الجهاد موزعاً خلف شاشات التلفاز، وفي أسواق العمل...!

عادة، وفي أواسط كل صيف، تبدأ مواعيد المعسكرات الرياضية المحددة للأندية السورية، وبهذا الصدد يصبح لكل ناد وجهته الخاصة وفق ما تحدده أجندات معدة سابقاً، ليس أخذاً بالضرورة، وإنما بميزانية كل ناد وحظوته، ولعل معظم أندية الدرجة الأولى السورية تشهد حالة من الوفرة الاقتصادية، بل والاستقرار في ميزانيتها، مما يؤهلها لقضاء أمتع وأفضل الأجواء لقضاء المعسكر الصيفي - السنوي المقرر لها والخروج منه بأفضل النتائج..!

طبعاً، الأندية تحظى برحلات لخارج القطر بهدف إعادة التأهيل ورفع المستوى والاستعداد للدوري والمسابقات الأخرى، وذلك من خلال مباريات خارجية مع فرق متطورة نسبياً، وهذا أول ما يعنيه أن هذه الأندية تحظى باهتمام عام من قبل المسؤولين القائمين على إدارتها في المحافظات التابعة لها.

ولو تمعنّا، وحاولنا إحصاء الأندية التي لم تعسكر خارج البلاد، لوجدناها نادرة، وبعضها ممن لم يعسكر خارجباً، استعاض عن ذلك باستدعائه فرقاً دولية بغرض الاستفادة من خبراتها، وهذا يكلفها ملايين من الليرات السورية، ومنها - في المقابل - من لم تخولها ميزانيتها ولا إداراتها الكرتونية - طبعاً ليس الإدارة ككل - لا لإقامة معسكر خارجي ولا لاستدعاء الفرق، ومنها نادي الجهاد الرياضي الذي خلق إنجازات رياضية في تاريخ الأندية السورية، رغم أن معظم لاعبيه يعانون أصلاً من فقر مدقع، يحول دون حضورهم حتى تدريباتهم، قبيل وأثناء موسم الدوري السوري، فرواتبهم لا تسعفهم حتى لسداد أجرة النقل، بين دورهم ومقر النادي «ملعب ٧ نيسان» في وسط القامشلي تقريباً.

أجل، رغم كل هذه الظروف، ضحى اللاعبون، وتحدوا القدر، بكل ما أوتوا من قوة، لتقديم الأفضل دائماً، وصنعوا معجزات، تفوق معجزات المنتخب العراقي الحالي بفوزه بكأس آسيا الأخيرة.

لقد كان نادي الجهاد محترماً ومسبباً القلق كل الأندية السورية، وكان المنافس الشرس الذي تخشى مواجهته الكثير من الفرق، وكان مصدر فخر واعتزاز لعموم أبناء محافظة الحسكة.

هذا الفريق الذي طالما كانت طموحاته كبيرة، يعجز الآن عن تسديد رواتب أعضائه وتحمل نفقاتهم، وهو مثقل بضغوط القرارات المجحفة الصادرة بحقه، فبالرغم من العفو، والسماح باللعب على أرضه، منذ سنة تقريباً بعد أحداث القامشلي ١٢ آذار ٢٠٠٤. إلا أنه مايزال بعيداً عن أرضه «بالمعنى الرياضي» وهو غير قادر حتى للالتحاق بالمباريات داخل سورية!!

إن مطالب جمهور هذا النادي تزداد وتتلخص في أن هذا الفريق يجب أن يحظى باهتمام الاتحاد الرياضي العام، الذي يجب أن يتبنى رؤى نزيهة تليق بالأخلاق الرياضية، وأن يكون حيادياً، ويعمل على تأمين معسكرات تدريبية خارج القطر، للنادي، أسوة بغيره من الأندية، وإعادة لمّ شمل أعضائه الذين شتتهم الفقر، فتوزعوا بين الأندية السورية، حتى أن بعضهم بات يعمل عتالاً في مؤسسات ومصانع القمح وما إلى هنالك من أعمال قاسية وصعبة، ومنهم من لا يجد عملاً، مما يضطر لأن يمكث ليلاً نهاراً وراء شاشات التلفاز، ممارساً معسكراته على هذا الشكل، تخنقه دموع الحسرة وهو يتابع المباريات.

نأمل من الجهات المعنية بالرياضة في الحكومة السورية أن تنصف نادي الجهاد، وأن تتيح لأبناء المحافظة دعم ناديهم الذي يشكل بالنسبة لهم مع باقي أنديتهم مصدر فخر واعتزاز، وذلك بتطبيق قرار العفو، ودعم النادي.. إنه مطلب محق وعادل، وليس أمنية فحسب، فهل...؟!

■ **فائق اليوسف**
fayq@kassioun.org

فوائد تبليط البحر!..

بلغ التنافس بين شواطئنا وشواطئ الدول المجاورة أشده هذا العام، وأخذ من الأشكال والأبعاد الكثير، وبتنا نصدّر الوصفات السياحية السحرية إلى كل العالم، فقد لامست إنجازات مؤسساتنا السياحية ومالكي المنتجعات والشاليهات سهيل النجوم في عليائها، خاصة بعد أن بلّطوا البحر، وزادوا على مياهه المالحة من مياه الينابيع الحلوة حتى بات بإمكان المصطاف أن يشربها دون قلق من التشردق، وزرعوا في مياهه أشجاراً ظليلة، لحماية المواطنين المصطافين من الإصابة بحروق الشمس، وأزالوا كل قطع الزجاج الجارحة التي كانت تختبئ منذ أيام الفينيقين بين رمال شواطئنا الذهبية، حرصاً على سلامة أقدام أطفال السياح الوطنيين منهم، والمستوردين (إن وجدوا)، ورفعوا الأسعار عالياً، فوق كلّ السقوف والشرفات، وطبعاً، توجوا كل ذلك بوشم ابتسامة (الأهلا والسهلا)، فوق وجوههم التي أتعبها السهر المضني، على راحة الناس، وتأمين متطلباتهم الصيفية، فضلاً عن التخطيط المستمر لقنص أموالهم.

والفائدة انعكست على المصطافين بشكل فاق كلّ التوقعات، حيث صار بمقدور المواطنين، الراغبين بالسفر والتصييف على شواطئ الدول المجاورة، أن يحققوا كل رغباتهم الصيفية، وبأبخس الأثمان، ذلك لأن عروضنا السياحية التي أرعبت الجميع لم ولن تتوقف، مما يهدد الميزانيات السياحية للدول المجاورة بالخطر، ويرغمها على إعادة النظر في تسعيراتها السياحية، وبالتالي تخفيض أسعار كل ما يخطر على البال من خدمات سياحية، وبمقارنة بسيطة نكتشف أن المواطن السوري يستطيع الآن، أكثر من أي وقت سبق، توفير الكثير من المال (التصييفي)، بمجرد (تصييفه) على شواطئ أجنبية، إذ يتراوح إيجار الشاليه العادي في شواطئنا، دون ماء أو كلأ (حاف)، بين (٥٠٠٠ -٧٠٠٠ ل س) لليوم الواحد، بينما يستطيع المرء، بمبلغ (١٠،٠٠٠ ل س)، أن يقضي وهو ممتلئ البطن، عاري الصدر، سبعة أيام على شواطئ دولة ما (تجاورنا من الشمال)، فما هذا النعيم الصيفي الذي نحن فيه؟!.. وما هذا التطور السياحي الذي بلغناه؟!.. ويا ربّ احفظ لنا هذه النعم، وأدم لنّا مالكي الشاليهات ومحتكري الصيف!.

أمام هذا الواقع الشديد الوقع، لابد من الإشارة إلى أنه لم يعد بإمكان المواطن الموظف الراغب بالاصطياف، إلا أن يكون فخوراً بنفسه وبالصيف، وبمنجزات تجّار السياحة ومن يرعاها، في بلد السياحة الشعبية الأفضل والأسلم والأغلى، والأكثر ابتساماً، في عموم المنطقة!..

■ **وسيم الدهان**

طلاب القرى المتطرفة
بين مطرقة المعلمين وسندان مديرية التربية

لو أتينا بأي كتاب وقلنا لأحد طلاب الصف الرابع في مدرسة من مدارس القرى المتطرفة: اقرأ في هذا الكتاب، هل يستطيع القراءة؟؟ أو قلنا له: اكتب لنا عبارة بسيطة من ثلاث كلمات، فهل يستطيع الكتابة؟؟ في الواقع لن يستطيع أن يقرأ أو يكتب أي شيء، لأن الظروف التي تعانيها مدارسنا في القرى المتطرفة معاناة لا توصف، فها هي قرية مصيبين التي تقع شمال مدينة الباب بخمس عشر كم التي دخلت المعاناة إليها منذ وجود المدرسة فيها، ومثلها مثل جاراتها من القرى المحيطة التي تعاني المعاناة ذاتها. فلو سألنا على من سيقع اللوم، هل سيقع على الطالب الذي لم يتجاوز عمره الثماني سنوات ولم يدر ما هو التعليم بعد، أو سيقع على المعلم الذي أصبح همه الوحيد قبض مرتبه في نهاية الشهر، أم سيقع على مديرية التربية التي غفلت أو تغافلت عما يجري في مدارسها؟؟ فلو ألقينا اللوم على الطالب لوجدناه بعيداً أشد البعد عن هذا اللوم، لأنه أرسل أصلاً إلى المدرسة كي يتعلم.. في الحقيقة، إن اللوم، وكما أثبت الواقع يقع على النظام التعليمي أولاً وعلى مديريات التربية ثانياً، وعلى المعلم أخيراً.. ولنبدأ من الآخر، فسابقاً كان المعلم شخصاً مرموقاً في المجتمع، حتى قيل فيه:

قم للمعلم وفّه التبجيلا
كاد المعلم أن يكون رسولا

فأين نحن من هذا القول في وقتنا الحاضر؟؟

في الحقيقة لقد ابتعدنا بعداً شاسعاً عن هذا القول.. أصبح المهم بالنسبة لغالبية المعلمين أن يثبتوا وجودهم الشكلي في المدرسة، ليقبضوا مرتباتهم آخر الشهر.. هذا عدا العطل والأعياد الرسمية التي يخترعها كل واحد لنفسه، فاليوم قطاف الزيتون.. إذاً المعلم في عطلة!! واليوم التالي سوق الغنم، والمعلم غير موجود في المدرسة. وماذا نقول عن المعلمات اللاتي حولن المدرسة إلى مطبخ لصنع التبولة والسلطات، وحولن المدرسة إلى مجرد مهزلة، والمهم لديهن تثبيت الحضور في المدرسة.. إذاً هم موجودون دائماً، لكن على جدول التوقيع فقط كي يقبضوا مرتباتهم كاملةً لكن هم غير موجودين فعلياً في المدرسة، وأطفالنا في المدرسة يفرحون لغياب المعلم أو المعلمة كي يخرجوا للعب، دون أن يدركوا أنهم الضحية.. هكذا يمر العام تلو العام ونحن نعزف المقطوعة نفسها، ويدخل الطالب إلى المدرسة، ويخرج منها مثلما دخل، و(تيتي تيتي مثل ما رحتي مثل ما جيتي).

وأما المقطوعة الثانية التي تعزفها مديرية التربية: فيأتي طالب قد نجح في الثانوية العامة إلى مديرية التربية كي تعطيه الموافقة على التدريس في إحدى مدارس القرى المتطرفة كمدرس للغة الانكليزية مثلاً، وتكون علامته في اللغة الانكليزية لا تتجاوز الخمس درجات، فكيف لهذا الطالب أن يبني أي أساس لطلابنا في اللغة الانكليزية؟؟؟ ويأتي طالب آخر قد أخذ الثانوية العامة بأدنى درجاتها ويبين ليلة وضحاها يصبح أستاذاً على طلابنا، وهو لا يدري كيفية التفريق بين الفعلين المضارع والماضي، فكيف لنا أن نبني أجيالنا على يد هؤلاء أشباه المعلمين؟ وأين هي مديرية التربية من إعطاء هذه الموافقات؟؟ فكل من لديه معرفة في مديرية التربية يستحق أن يأخذ موافقة على التدريس، هذا هو المهم لدينا!! وليس همنا من يكون الضحية، ومن يدفع الثمن؟

هذه هي معاناة قرية مصيبين وجميع القرى المجاورة لها، فإلى متى سنعيش حياة التهميش في مدارسنا.

اطرقي يا مطرقة، واستقبل الضربات يا سندان، وادفعوا الثمن يا طلاب القرى البعيدة.

■ **عمر ابراهيم**

الإنترنت السوري.. سوري فعلاً!!

لم يشهد عصرٌ من العصور التقدم التقني الذي يشهده هذا العصر في مناح متعددة، من أهمها ثورة الاتصالات والمعلومات التي تُوجت بظهور وانتشار شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). لقد جرى استثمار هذه الثورة في كل المجالات كما أظن، بما في ذلك المجال التعليمي، وقد صدر مرسوم رئاسي بإحداث الجامعة الافتراضية السورية التي تعتبر أول جامعة في منطقة الشرق الأوسط تعتمد نظام التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني عن طريق الشبكة العالمية). التي تعد بدورها قفزة نوعية في نظم التعليم عن بعد.

إلا أننا نعاني اليوم من مشكلة أصبحت، بالنسبة لغيرنا، من الأمور البديهية. فالمواطن العادي مايزال يحاول الوصول إلى ما يلبي حاجته للمعرفة ومواكبة العصر، وغالباً ما يفشل، رغم وجود الكثير من مزودي خدمة الإنترنت، ولكن هذه المزودات (تمتاز) بالبطء الشديد، وانقطاع الاتصال، مع أن القائمين عليها يرفعون دائماً الكثير من الشعارات الدعائية (أسرع مسبقة الدفع)، بحيث لا تستطيع تحميل أو تنزيل صورة، أو أي شي يصل إلى (٢ ميغابايت)، وما عليك سوى الذهاب إلى شرفة النافذة، لاحتساء فنجان من القهوة، ومن ثم تعود لتجد ما تركته على حاله، وهنا عليك الذهاب إلى مقهى الإنترنت لقضاء المبتغى، وقد تنجح في هذه الحالة، وقد لا تنجح.

أما آن الأوان لهذا القطاع، الهام والضروري، أن يصبح في متناول الجميع حقيقةً، لا كوهم يبيعوننا إياه صباح مساء..

■ **سلام الزبيدي**

من برّا رخام!

قال لي صديق: قرأت في كلمة لك منشورة في جريدة قاسيون عبارة «أنظمة القمع الديمقراطي» إن لكل نظام سواء كان ملكياً أو جمهورياً، محتوى يحدد هويته. إما أن يكون ديمقراطياً، بدستوره وقوانينه ومؤسساته المختلفة، الناظمة لحياة ونشاط الشعب، أو يكون قمعياً دكتاتورياً، أما أن يكون ديمقراطياً وقمعياً في آن واحد، فهذا ما لم استوعبه، قلت:

- يا عزيزي الكريم، إن سلوك أسلوب دكتاتوري قمعي علني ودموي، على غرار حكمي سوهارتو في أندونيسيا، وبينو شيت في تشيلي الدموين بات أمراً مستنكراً، تلعنه شعوب العالم قاطبة، وتصب عليه نقمتها. وهذا ما تتجنبه معظم حكومات بلدان العالم الثالث. فتلجأ إلى صياغة دساتير وقوانين ديمقراطية، تكفل حقوق وحرية المواطنين بشكل جيد، وتشكل مؤسساتها البرلمانية، ونقابات للعمال والفلاحين واتحاداتها، واتحادات كل المهن، من محامين وأطباء ومهندسين ومعلمين ونساء.. وجمعيات مختلفة، لكنها صورية مشلولة ومنزوعة السلاح، لأن انتخابات جميع هيئاتها، بما فيها نواب البرلمان، تكون مسبقة الصنع، بتدخل السلطات المختصة، التي تفرض المرشحين المطواعين لتوجهاتها وأوامرها، وفي الوقت نفسه تغرقها بالمكاسب والامتيازات من سيارات وهدايا لتستحي العين، إلى درجة أن هذه الهيئات، ومعها البرلمان نفسه، يأخذون مواقف وقرارات ضد مصلحة ناخبيهم المشروعة، ذلك لأن معظم عناصرها مسؤولون أمام الجهة التي بوأتهم مراكزهم ومكاسبهم، ولا يستطيعون لها عصياناً، خشية من أن يحرموا منها في دورات لاحقة.

إن مثل هذه الأنظمة، هي من الناحية الشكلية ديمقراطية الوجه واللسان، بل وتفتخر بإنجازاتها في هذا الميدان للاستهلاك الخارجي، ولكنها من حيث الممارسة هي أنظمة قمعية بحق وحقيقة، وهي تزاوج مشروعية ديمقراطيتها بقانوني الطوارئ والأحكام العرفية، اللذين يشلان الدستور والقوانين، ويقويان رهبة سلطة الحكم على الشعب، فيتحول البلد إلى مزرعة للسلب والنهب من قبل الفاسدين.

وهكذا يزداد الأغنياء القلائل غنى، في حين يزداد الشعب فقراً ومعاناة، ومع ذلك تتغنى هذه الأنظمة بعدالة حكمها ووفرة إنجازاتها التي تمنن الشعب بها.

إن الديمقراطية وقانوني الطوارئ والأحكام العرفية، هما على طرفي نقيض، لا يمكن لهما أن يجتمعا، لأن أحدهما يلغي الآخر.

باختصار إن أنظمة القمع الديمقراطي هي أشبه بعروس دميمة، ألبست ثياباً أنيقة، وأثقلت بمساحيق الزينة وبالحلي الاصطناعية. وسألته:

- هل استوعبت الآن ما قصدته من عبارتي التي أثارت لديك تساؤلات شتى؟

أجاب قائلاً وهو يهز رأسه موافقاً:

- نعم نعم، لكنك أسهبت في الشرح كثيراً.. وكنت تستطيع أن تكتفي بترديد المثل الشائع في منطقتنا «من برا رخام ومن جوا سخام».

■ **عبدي يوسف عابد**

هل تطيح مغامرة (إعادة توزيع الدعم) بالحكومة؟

● عبسي سميسم

عرضت الحكومة مؤخراً الآلية التي يبدو أنها ستتبعها فيما يتعلق بما أسمته إعادة توزيع الدعم والتي ترتكز في مرحلتها الأولى على استعادة الحكومة ٦٠ مليار ليرة سورية مما تدفعه لفاتورة الدعم – بحسب الدردري – وذلك برفع سعر لتر المازوت إلى ١٢ ل.س، ورفع سعر أسطوانة الغاز إلى ٢٥٠ ل.س، ولتر البنزين إلى ٤٠ ل.س، والشريحة الأعلى من فاتورة الكهرباء إلى ٧ ل.س للكيلوواط الساعي. وتقوم خطة الحكومة في هذه المرحلة على توزيع ٤٠ مليار ليرة من المبلغ المستعاد من كتلة الدعم على الأسر السورية بمعدل ١٢.٠٠٠ ل.س لكل صاحب دفتر عائلة، وستشئ الحكومة بالعشرين ملياراً المتبقية صندوقين؛ الأول لدعم الصادرات والثاني لدعم الزراعة، دون شرح لآلية عمل هذين الصندوقين!..

وخرجت الحكومة بنتيجة مفادها أن تطبيق هذه الآلية سيؤدي إلى ارتفاع في مجمل الأسعار قيمته ٥٪ لتصل نسبة التضخم في سورية إلى ١٥٪ سيعوضها المواطن بالألف ليرة التي ستأخذها الأسرة التي ينتمي إليها شهرياً.

إن من يطّلع على هذه الآلية، والنتائج التي تتوقعها الحكومة من تطبيقها، سيستنتج واحداً من أمرين؛ إما أن هذه الحكومة هي حكومة غبية، وغير قادرة على تقدير نتائج خططها، أو أنها حكومة متغابية، تريد تمرير خطتها بغض النظر عن النتائج الكارثية على الطبقات الفقيرة، ولمجرد الاستجابة لمتطلبات ومصالح خارجية، (صندوق النقد الدولي، الدخول في شراكات اقتصادية..الخ).

قد تكون حسابات الفريق الاقتصادي في الحكومة صحيحة إذا ما أمسك بورقة وقلم وأخذ كل المؤشرات الاقتصادية (التي يعلم قبلنا أنها غير صحيحة) وجمع، وقسم، وطرح، واستند إلى القوانين الاقتصادية التي تعلموها، فقد يصل إلى الأرقام التي طرحها عن نسبة التضخم المتوقعة، ونسبة ارتفاع الأسعار. ولكن الفريق الاقتصادي الحكومي قد تغابى عن طبيعة المرحلة التي أوصل الاقتصاد السوري إليها والتي تقوم على (اقتصاد السوق الحر) دون وجود ضوابط تشريعية لهذا الاقتصاد الذي حوله إلى اقتصاد (خبط عشواء) المتحكم الوحيد به عم السماسرة والتجار الذين يستطيعون تعويض أي ارتفاع في أسعار حوامل الطاقة أضعافاً مضاعفة، وقد أثبتوا أنهم يستطيعون فعل ذلك حتى قبل إقرار الرفع، فوجدنا أن الأسعار قد ارتفعت أكثر من ٥٠٪ لكثير من السلع لمجرد الحديث عن خطة إعادة توزيع الدعم، والمواطن ذو الدخل المحدود، هو الوحيد الذي تحمل نتيجة هذا الرفع الذي ابتلع أضعاف المبلغ الذي ستتصدق به الحكومة عليه، وقبل أن تفعل.

فكيف سنثق بحكومة تكذب علينا بأرقام، اتضح للجميع أنها، غير صحيحة؟! ونراها تبني على هذه الأرقام دراسات وتضع آليات عمل تمس بشكل مباشر قوتنا اليومي!!. فعندما تدعي الحكومة بأن نسبة التضخم ستصل ١٥٪ بعد رفع أسعار المحروقات، بينما أكثر المتفائلين بالاقتصاد السوري يقول بأن نسبة التضخم حالياً تفوق الـ٢٠٪ وأرقام هيئة تخطيط الدولة التابعة للحكومة (برغم عدم الثقة بها أيضاً) تقول أن نسبة التضخم حالياً تفوق ١٢٪.. فهل من المعقول أن تؤدي زيادة ٧٠٪ في سعر المازوت لوحده إلى زيادة نسبة التضخم بـ٣٪ فقط؟!

نعتقد أن رفع أسعار حوامل الطاقة سيحول أعداداً هائلةً من ذوي الدخل المحدود من على خط الفقر وما فوقه بقليل إلى مستويات أدنى من هذا الخط، نتيجة الارتفاعات المتلاحقة في أسعار السلع الرئيسية وانتشار الفوضى والفساد اللذين عششا في مؤسسات الدولة وباتا يمارسان علنياً دون خوف من رقيب ولا حسيب، ودون أدنى مساءلة!!.

كما أن هذا الرفع سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، إذ يساهم بشكل كبير في الحد من قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة وتحويل صناعيينا إلى تجار كما سيؤدي إلى رفع كلف الإنتاج الزراعي الذي سيؤثر بدوره وبشكل مباشر على الفلاح والإنتاج الزراعي بكافة حلقاته.

إن الشارع السوري يعيش حالة من القلق والترقب، بانتظار ما يخطط له من قبل هذه الحكومة التي لم يعد يثق بقراراتها ولا بتوجهاتها، ما ينذر بكارثة وطنية، اقتصادية واجتماعية، قد تطيح بها..

■■

الفريق الاقتصادي يطرح سيناريو لرفع الدعم

فلتحذر الحكومة من الغضب الشعبي

عاد الفريق الاقتصادي في الحكومة، ليس بشكل مفاجئ، بل عن سبق إصرار وتصميم، للحديث عن رفع الدعم، وذلك بعد أقل من شهر على خطاب القسم الذي أكد فيه السيد رئيس الجمهورية أن «هناك حالة وحيدة لكي نلغي الدعم عن المواطن.. ربما إذا صدر قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع».

عاد هذا الفريق لطرح المسألة تحت حجة أقل ما يقال عنها «إنها تشويش متعمد»، وهي «إيصال الدعم إلى مستحقيه»، والتي لاقت ترحيباً ومباركة من صندوق النقد الدولي ورضى عن حكومتنا الموقرة، واستياءً وغضباً شعبياً عارماً بين الجماهير الشعبية على امتداد الوطن التي تلمست في كلمة السيد الرئيس وتأكيده على عدم المس بقرار الدعم، الأمل في بقاء شيء من الكرامة..لكن، وعلى ما يبدو فإن هذا الفريق قد وضع نصب عينيه كل المهمات والقرارات التي تناقض المصلحة العامة، وكرامة الوطن والمواطن.

فإذا كانت سياسة الدعم متبعة في مختلف دول العالم، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، فلماذا كل القيل والقال للفريق الاقتصادي من أجل تمرير مشاريع وخطط تستهدف العمود الفقري للاقتصاد الوطني؟ ولماذا هذا التباكي على ما (يهدر) من الميزانية العامة للدولة التي حسب إحصائيات الحكومة تصل إلى ٣٥٠ مليار ليرة سورية تتحملها الخزينة جراء آلية الدعم المطبقة، هذا الرقم الذي لا يطابق الواقع في شيء، خاصة أننا نعلم جميعاً حجم ما تفقده جراء التهريب والنهب والطرق اللاشرعية التي تقوم بالاعتداء على الوطن وأمن المواطن واقتصاده بطرق مختلفة..

والسؤال: لماذا لا يحاسب الذين جعلوا من الدعم مصدراً وسبيلاً للإثراء غير المشروع بدل تحميل المواطن المغلوب على أمره مغبة ذلك ورفع الدعم عنه في ما يشبه القتل المتعمد له ولأسرته؟

قرار غير شعبي

يقول نائب رئيس مجلس الوزراء عبد الله الدردري «إن ما يهمنا في نظام الأسعار الجديد للمحروقات أن يحقق هدفين أساسيين هما عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية، ونحن نعرف أن القرار غير شعبي لكن يجب علينا اتخاذ القرار»، والسؤال هنا ما الذي يضمن لنا عدالة التوزيع؟ وما هي المعايير الدقيقة لفرز المستحق من غير المستحق في وقت زادت فيه الفجوة بين متوسط دخل الفرد ومستوى الأسعار ومستوى المعيشة بشكل عام؟ أي لم تكن هناك عدالة في التوزيع عندما كان الدعم في أوجه، فكيف سيكون بعد إلغائه أو إعادة توزيعه على مستحقيه كما تدعي الحكومة؟ إذا كان القرار غير شعبي كما تعترف الحكومة، فلماذا الإصرار على مناقضة ومناكدة (٢٠) مليون مواطن سوري، ستنهار مقومات بقائهم على قيد الحياة؟؟

ثم ما هو الضمان للشعب عندما تثبت الحياة سريعاً فشل مبررات هذا القرار، ومن سوف يحاسب بالنهاية بعد أن يكون: «يلي ضرب ضرب ويلي هرب هرب» كما يقول المثل؟؟

هيستريا الأسعار

استكثرت الحكومة القليل من الطمأنينة التي أحس بها الشعب بعد وقف رفع الدعم، فعاد القلق بشكل أكبر مع طرح سيناريو الرفع مجدداً، ومع أن الحكومة لم تحدد الموعد النهائي لتطبيق القرار، إلا أن تناولها للموضوع كان كما سابقه شديد الوطأة على الجماهير الشعبية وعرف الناس حجم الكارثة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ، خصوصاً وأن نتائجها الأولية كانت موجة ارتفاع أسعار غير مسبوقة، وصلت إلى حدود جنونية ولمختلف السلع والمواد تجاوزت في معظمها حدود الـ٥٠٪، بما فيها الخضار الصيفية، بالإضافة إلى إغلاق العديد من محطات الوقود أبوابها بحجة عدم توفر المازوت، لتصل حالة الفوضى إلى جميع مرافق الحياة العامة، وما هي إلا البداية!! البداية فقط!!! والآن، الكل في الطاقم الحكومي لا يحرك ساكناً، وكأن الموضوع لا يعنيه، وأصبحت مهمته الأساسية كيفية اتخاذ القرار الذي أكله التضخم قبل صدوره أصلاً.

حجج واهية

حول هذا الموضوع التقت قاسيون بعض المواطنين الذين صبّوا جام غضبهم على هذا القرار المؤلم المنتظر، وما يخفى داخل كل واحد منهم كان أعظم..

المواطن علاء.ع، إجازة جامعية يرى بأن جميع الدراسات التي تنشرها الحكومة وتقوم بها، تأتي من فوق ولا دخل لأصحاب الدخل المحدود وممثليهم الحقيقيين فيها، لا من قريب ولا من بعيد، مضيفاً أن المسؤول الذي يتحدث عن قانون رفع الدعم ويحدد مبلغاً معيناً ليتصدق به على الناس كالذي تحدثت عنه الصحف اليومية كبدل عن الدعم، إما أنه لا يفقه بالاقتصاد أي شيء، أو لعله ليس من سكان سورية كلياً، أو أنه يعمل بشكل مدروس ومخطط وينفذ تعليمات صندوق النقد الدولي الذي أصبح يلتهم كل اقتصادات الدول النامية أمام بصر حكوماتها. إن قضية رفع الدعم كانت ساخنة، وانتهى الحديث عنها بعد خطاب القسم، فلماذا هذه العودة تحت حجج واهية وعجيبة؟؟

المواطن فادي.ا – حلاق: المشكلة عند الفريق الاقتصادي أنهم يحسبون أن المواطن لا يعرف شيئاً مما يفعلون، والعكس هو الصحيح، فالمواطن العادي أصبح يحكي بالسياسة والاقتصاد نتيجة ما يعانيه من مآس يومية وإجراءات متعسفة بحقه، فأما الزيادة التي يتحدثون فقد أتت ملغومة ومجلطة في نفس الوقت، ولولا تعودنا على مثل هذه الكوارث لسقطنا ضحايا.. فزيادة الأسعار طالت جميع المواد وبأضعاف مضاعفة، قبل رفع الرواتب.. من يتكلم عن رفع الدعم بهذه الطريقة الفجة إنما يساعد تلقائياً في زيادة الجريمة والسرقة والخلل الاجتماعي وهو لا يدرك حجم الانعكاسات الاجتماعية على كل الشرائح الاجتماعية.

وإذا كان الطاقم الاقتصادي على يقين بأن هذه العملية في إعادة التوزيع لمستحقيه ناجحة وسليمة، فليكتب تعهداً بمسؤوليته القانونية والاجتماعية والأخلاقية في حال عدم النجاح لمحاسبته مستقبلاً عما أقدم عليه.

الفيزياء النووية

المواطن سالم.ب – معلم كوي وحامل شهادة في «هندسة الميكانيك»: بدل أن ينزل الطاقم الاقتصادي إلى هذا المستوى المعرفي الرديء في الشأن الاقتصادي، تحت حجة مصلحة الوطن والمواطن، فليأت ويعالج القضايا الكبرى التي تهم الشريحة الواسعة من الشعب السوري، وأولها؛ مستوى معيشة الجماهير التي وصلت إلى الصفر نتيجة الارتفاع الهائل للأسعار الذي قاد إلى التضخم الحالي والذي تقف الحكومة بطاقمها الاقتصادي أمامه متفرجة، وكأنه لا شيء يعنيها!!. ويضيف سالم متسائلاً: أين هي الزيادة في الأجور؟! بعد خدمة في العمل تجاوزت الـ٢٠/ سنة ولم يزل الراتب أو لنقل لم يتعدّ الـ١٥/ ألف ليرة سورية، في حين أن الأسعار ازدادت أضعاف مضاعفة لتجتاز في ازديادها نسبة ١٥٠٪!! أهذا هو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يتحدثون عنه؟؟ إذا كان مهمته إلغاء الدعم فلا أهلاً ولا سهلاً بهذا المصطلح. والسؤال هنا: هل أدركت الحكومة أن ليس كل المواطنين موظفين لديها، وأن هناك نسبة عالية من البطالة المقنعة، وأن شعار الإصلاح الإداري مازال يمشي ببطء شديد؟؟.

هل يعقل أن خريج فيزياء نووية، آثر العودة إلى الوطن رغم كل ما قدم له في الخارج من فرص وإمكانات، هل يعقل أن يحمل شهادته ويأتي إلى الوطن ليستقبله من يقف في وجهه، ويعلمه بأنه بات دكتوراً في الفيزياء الطبية، لا الفيزياء النووية، ويا للمفارقة!!

وينهي سالم حديثه بمقولة: (عوجة وياما حنشوف).

فرع الإشاعات

المواطن زياد.ع: اقترح علينا القيام بدراسة حقيقية لواقع وجود فرع خاص لنشر الإشاعات مهمته تتلخص في إعداد الإشاعات والتمهيد لها حتى تصبح واقعاً سهل التقبل!! لأن موضوع الدعم، كما هو حال كل المواضيع في البلد، يبدأ بإشاعة ثم ما يلبث أن يصبح واقعاً وقراراً منفذاً، وهذا ما حصل بالفعل، فقبل شهر كانت هناك إشاعة حول قرار رفع الدعم والسؤال: من الذي يطلق هذه الإشاعات التي تطبق بعد انطلاقها بفترة وجيزة؟! هل هي جهة حكومية، أم جهة خارجية، أم الجهتان معاً؟! يقول زياد: الإشاعة أصبحت حالة لتهيئة النفس لاستقبال الوقائع، والقبول بها، ويضيف: إلى متى ستتحمل الجماهير هذه القرارات، وماذا سيكون الموقف عندما تنزل إلى الشارع وتتظاهر دفاعاً عن حقوقها ومكتسباتها؟ من سيوقف هذا الطوفان الجارف من عبارات مثل؛ سوف نعمل كذا وكذا وكذا؟!..

وللذكرى، نعود إلى زمن الانتداب الفرنسي حين ارتفع رطل الخبز /٥/ قروش بأمر من الشيخ تاج، مما خلق حالة من الهيجان الشعبي آنذاك، فنزل الناس إلى شوارع دمشق مرددين: «يا شيخ تاج يا بومة، يا بو لفة مبرومة».. ترى ماذا سيكون شعار الناس وهتافها في هذه الأيام؟.

أوجدوا الحل

إن على أي قرار اقتصادي، أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح المواطنين قبل مصالح الفئات المنتفعة القليلة، لأن المواجهة القادمة ستكون أشرس مما نتوقع. وحتى نستعد لهذه المقاومة، فلا بد لنا من حكومة مواجهة، فأوجدوا الحل يا أصحاب القرار، وإلا ستكون النهاية وخيمة، وليكن الحل لمصلحة المواطن الذي وضع على عاتقه راية الدفاع عن الوطن في وجه كل التحديات، وإلا سيكون الوضع صعباً على كل من الوطن والمواطن..

وإن غداً لناظره، قريب.

■ علي نمر

ail@kassioun.org

إلى الفريق الاقتصادي السوري...

● فراس القاضي

حضرات الفريق الاقتصادي السوري؛

ما زلت حتى اللحظة أحاول أن أقنع نفسي أن ما أسمعه وما أتابعه في الصحف والمقاهي والشوارع حول ما تسمونه إعادة توزيع الدعم وما نسميه نحن المواطنين رفع الدعم ولن نسميه غير ذلك، ما هو إلا مزحة أو استطلاع رأي أو ما شابه.

حاولت جاهداً أن أفهم كيف سيساهم وكيف سيؤدي تجويع المواطن إلى دعم الاقتصاد الوطني!

أي اقتصاد وطني تقصدون؟ أليس الاقتصاد الوطني السوري؟ أم أنا مخطئ؟

أم أنكم ستصدّرونا إلى مكان ما وتستوردون إماراتيين وكويتيين وسويسريين بدلاً منّا فيساهمون بنقدهم ومعاشاتهم المرتفعة في إنعاش الاقتصاد بعد أن ترفعوا الدعم وترتفع الأسعار؟!

طيب... وعلى مبدأ (اللي ما بيجي معك روح معو) أنتم تقولون إن الشرائح الأكثر فقراً لن تتأثر بهذا القرار... ما الذي يثبت لنا هذا الكلام؟ مع كل الاحترام لمناصبكم إن تصريحاتكم وتطميناتكم هي التي زادت رعبنا، فلقد تعودنا أنه عندما يتحدث المسؤول بثقة عالية عن موضوع ما فإن العكس لا محالة هو الذي سيقع، ومثالنا قريب جداً عندما منح رئيس الحكومة وزير الكهرباء أسبوعين لحل أزمة الانقطاعات والتقنين، وما جرى بعد إعطاء المهلة مباشرة هو زيادة ساعات التقنين التي تسبب بها حسب السيد الوزير موجة الحر الشديد، وبالفعل الحق على الصيف الذي لم يقدر أوضاعنا وأوضاع شبكتنا الكهربائية، ومع هذا تحملنا التقنين حتى بدأت المشكلة بالانحسار ولم نعوّل أصلاً على مدة الأسبوعين وضربناها لحالنا بعشرة.

لكن الحديث هنا ليس عن ساعة شوب، أو قيلولة مرت بصعوبة، الحديث عن ارتفاع أسعار ما لا يقل عن ٢٠٠ سلعة إن لم تكن أكثر، مع تعويض حُددَت قيمته مبدئياً بـ١٢ ألف ليرة في العام، يعني ألف بالشهر... ألف في الشهر... وساكن في أوضة وحدة... وعندو سبع عيال، إذاً المطلوب أن نتكل على الله ونشتغل رقاصة!!!

مرة أخرى (اللي ما بيجي معك روح معو) أين آليات تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي اللي من أول ما شفنا ما شفنا الخير؟ أين العرض والطلب؟ أين التجار المنافسون للتجار الموجودين؟ أين المستثمرون؟ أين إغراق السوق بالسلع المتعددة المناشئ والتي ستفرض تنافساً يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأسعار؟

أين التطبيق لكلمة اجتماعي التي أضيفت على مصطلح اقتصاد السوق حتى تستطيع الدولة من خلالها التدخل بالأسواق عند الضرورة كما صرح أكثر من اقتصادي بارز حاول تعريف اقتصاد السوق؟

لقد أثبتت حكومتكم فشلاً ذريعاً في السيطرة على الأسواق، وعجزت عن تثبيت سعر أي سلعة من البيض إلى البندورة إلى السكر إلى الشاي إلى غيرها وغيرها.

ثم خذوا من عمري ومن نظري ومن شبابي واشرحوا لي كيف ستستطيعون تحديد الأغنياء ومن ثم ترفعون عنهم الدعم؟

عجز كل من فكر بهذا الموضوع عن الوصول إلى أي نتيجة، شخصياً راجعت بطاقتي الشخصية واكتشفت والحمد لله أنني (تام) حسب العلامات المميزة، لكني لم أجد فيها خانة تدل على الوضع المادي، فحمدت ربي أكثر لأنها لو كانت موجودة لفتحت علينا باب رشاوى جديد وسنُسَجّل نحن الفقراء الذين لا نملك ما نرشو به أحداً (أغنياء) ويُسجل الأغنياء الذين سيرشون كل من يرونه (فقراء) وسيحصلون بدلاً منا على الدعم.

يا سادة:

يئسنا منكم ومن خططكم ومن دراساتكم، وأصبحنا نتعوذ بالله كلما رأينا أحدكم على شاشة أو صفحة جريدة...

فعلنا كل ما في وسعنا لنصدقكم وفشلنا ... نتألم فنعض على العلم السوري بكل قوتنا حتى لا نصرخ، وننزف فنبلع دماءنا كي لا تسيل أمام أحد، نتحسر فنبتسم حتى يظهر آخر سن في فمنا حتى لا تصورنا إحدى الفضائيات ونحن نبكي.

وعلى عكس ما قام به بعض المثقفين والفنانين الذي أصدروا بياناً يناشدون فيه الحكومة بعدم رفع الدعم، أنا أطلب منكم بل وأطالبكم برفع فواتير الهاتف بعد الكهرباء ودراسة رفع تعرفة المياه، أطالبكم بتوزيع عدادات على المواطنين تحسبون بها أنفاسهم وكل مواطن يتجاوز في شهيقه وزفيره العدد المسموح به يُخصم من راتبه مبلغاً مرقوماً، وأطالبكم وأرجوكم بأن لا تتحننوا علينا بإبقاء الدعم على الخبز، بل ارفعوا الدعم عنه وارفعوا سعره كما تشاؤون أنتم وأصدقاؤكم التجار، فأن أموت من الجوع أشرف بكثير من أحيا في وطني ولا أستطيع أن آكل فيه شيئاً غير الخبز.

■ المصدر سيريانيوز

د. قدري جميل:

الفريق الاقتصادي ينقصه الحد الأدنى من الحس السياسي السليم!!

قال الدكتور قدري جميل رئيس تحرير صحيفة «قاسيون» للزميلة «سيريانيوز» إنه سيتم حسب السيناريو «تعويض الأجور بزيادة بنسبة ١٥ –٢٠ بالمائة أوسيعطى كل فرد ١٢ ألف سنوياً في العام الأول إلا أن المازوت تحديداً بشكل عام تصل نسبته في تركيب العملية الإنتاجية وتأثيره على الأسعار وحسب إحصاءات فعلية وعلى الأرض سيكون بين ٣٠ و٥٠ بالمائة في حال ضبط الأسعار وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ بالمائة على مستوى الأسعار العام، وإذا أشرنا إلى غياب الرقابة وعمليات ضبط الأسعار فيمكننا القول بمعنى آخر أنهم لن يعوضوا الارتفاع في الأسعار في حده الأدنى وبالتالي لا أساس علمياً لذلك».

وقال د.جميل: «الأسئلة المطروحة حالياً هي: لماذا لا يعلن الفريق الاقتصادي عن الفاتورة الواردة إلى خزينة الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وتلك الصادرة التي يقول هذا الفريق إنه سيعوض من خلالها على المستحقين من عملية إعادة توزيع الدعم، وسؤال حول توقيت هذا القرار في هذه اللحظة بالذات، وسؤال حول سلوك الفريق الاقتصادي المعاكس لموقف الرئيس الأسد الحاسم في خطاب القسم من رفع الدعم عن الفقراء لأن ما يجري حالياً هو رفع الدعم عن الفقراء خاصة في ظل الهجمة الأميركية على سورية وكلنا سمعنا عن دعوات أميركية للتجار العراقيين بشراء كميات كبيرة من منتجات السوق السورية وإتلافها عند الحدود والسؤال الأهم هو حول الحد الأدنى للحس السياسي السليم لهذا الفريق».

ولفت د.جميل إلى طرق أخرى تمتلكها الحكومة لزيادة موارد الخزينة من خلال «مكافحة الفساد والحد من عمليات التهرب الضريبي الذي يمكن أن يدر مئات الملايين على خزينة الدولة»..

● عن سيريانيوز ـ تميم أبو حمود

غريب... نائب رئيس الوزراء لم يقدم استقالته شهر عسل.. بين العطري والدردري!

بات واضحا أن الفريق الاقتصادي في سورية بقيادة نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري لن يقدم استقالته بعد أن أعاد طرح قضية (الدعم) عقب خطاب السيد رئيس الجمهورية... التكهنات أن ساد في الدول الجارة الأردن سيناريو مشابها لسيناريو رفع الدعم في سورية...

لكن الأحداث جاءت متصاعدة في الأردن حيث (رفض رئيس الحكومة الأردنية معروف البخيت رفع أسعار المحروقات ما دفع نائب رئيس الوزراء وزير المالية الأردني زياد فريز للاستقالة) والواضح بالنسبة لرأي الخبراء الاقتصاديين أن استقالة نائب رئيس الوزراء الأردني ضمنت لمعروف البخيت تثبيت وتقوية حكومته...

اقرؤوا جيدا..

مشادة كلامية حصلت بين البخيت ونائبه الذي يرى أن رفع أسعار المحروقات هدفه (إنقاذ الموازنة من العجز الذي تسببه الفاتورة النفطية...) لكن البخيت رد بأن (التوجيهات والأوامر الملكيّة واضحة ومحدّدة، بضرورة تجاوز حسابات الأرقام وتعقيداتها المتعددة، وتذليل الصعاب والعقبات كافة لصالح الإنسان ولتحقيق الحدّ الأعلى من أمنه الشامل، وفي مقدم ذلك أمنه الاقتصادي – الاجتماعي).

في سورية تشابه السيناريوان واختلفت النتائج فرفع الأسعار لم يقتصر على (المحروقات وإنما الكهرباء وقريبا المياه) وإن كانت الخطة التي وضعها (نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري) لـ(رفع أسعار المحروقات تدريجيا) فإنه وللعجب...(لم تحصل مشادة كلامية بينه وبين رئيس الحكومة محمد ناجي العطري.. تصوروا ذلك..!!!) (رغم أن نائب رئيس الوزراء الدردري يريد رفع أسعار المحروقات ليس فقط لإنقاذ الموازنة، وإنما لإنقاذ الاقتصاد السوري كما أعلن)، ولكن رغم ذلك لم يقدم الدردري استقالته... تصوروا مرة أخرى...

غريب.. رئيس الوزراء السوري العطري لم يصطدم مع الدردري ولم يذكره بحديث السيد رئيس الجمهورية بأن إلغاء الدعم يكون في حالة وحيدة... بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع.. وإنما على العكس قام بحسم القضية خلال لقاء له مع مجموعة من الصحفيين وأخبرهم أن مسألة رفع الدعم عن المشتقات النفطية حسمت، وستكون تدريجيا على مدى خمس سنوات.. وكرر سيناريو نائبه الدردري بأن(ليتر المازوت سيرتفع إلى ١٢ ليرة سورية واسطوانة الغاز إلى ٢٥٠ ليرة ضمن أول تحريك للأسعار تتبعه تحريكات أخرى في السنوات التالية)..

لكن العطري كان أكثر وضوحا من الدردري، فقد قال إن عائدات رفع أسعار المحروقات سوف يعاد توزيعها بواقع ١٢ ألف ليرة سورية لكل عائلة سورية في العام الأول... لأن رفع أسعار المحروقات في المرحلة الأولى سيؤدي إلى وفورات في الخزينة تقدر بـ٦٠ مليار ليرة سورية.. دققوا على عبارة العام الأول أي أن النسبة ستقل لأنها ستشمل الأكثر فقرا في العام الثاني من تطبيق خطة (إعادة توزيع الدعم)، وفي الثالث ستشمل الأكثر فقرا من العام الثاني، وفي الرابع الأكثر فقرا من العام الثالث، وفي الخامس الأكثر فقرا من العام الرابع، لنصل في النهاية حسب الخطة الحكومية إلى دعم القاطنين في بيوت الصفيح، ثم سيخرج من يقول إنهم لا يستحقون الدعم أساسا لأنهم ليسوا بشرا.. تماما كما يحدث الآن في أحياء المخالفات..

حدث في أسبوع فقط

❖ الدردري والعطري اتفقا أن زيادة الأسعار في السنة الأولى من تطبيق خطة إعادة توزيع الدعم سيكون (خمسة في المئة) وبإحصائية صغيرة أجرتها صحفية تشرين الرسمية تبين أن أسعار القرطاسية والدفاتر المدرسية ارتفعت بنسبة ١٥٪ حتى قبل أن يبدأ الأهل للعام الدراسي...فماذا عن موسم المونة ... نتمنى من الحكومة أن تضعنا في صورة خطتها لـ(ضبط فلتان الأسواق..إن كانت تملك سياسة حقا لذلك)..

- رفع أسعار الكهرباء قريبا ترافق مع ساعات استمرار ساعات التقنين ٣ أو حتى ٤ ساعات اليوم...

- الحديث عن رفع أسعار المياه يتزامن مع انقطاعات في المياه وصل في مناطق من ريف دمشق إلى ٦ أيام أي أن الناس لا يملؤون خزاناتهم إلا يوم واحد في الأسبوع..

- مدينة دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية غرقت قبل أيام في الظلام الدامس لساعات... ليس بسبب حرب أو اعتداء، وإنما نتيجة انقطاع التيار الكهربائي عن العاصمة وريفها لعطل فني يحصل كل عشر سنوات..

- عانى الاقتصاد السوري (حسب عيون خبراء صندوق النقد الدولي كما عنونت صحفية الثورة الرسمية) من زيادة في معدل التضخم في عام ٢٠٠٦ سببها الزيادة في أسعار الأغذية بسبب نقص المنتجات الغذائية نتيجة أحوال الطقس وزيادة الطلب المحلي... طبعا إيجابيات التقرير سنسمعها لاحقات في أحاديث رئيس الوزراء ونائبه..

- نائب رئيس الوزراء الدردري يراهن على ذكاء المواطن السوري للخروج من الأزمة التي سيتسبب بها رفع أسعار المحروقات والكهرباء والمياه فيما بعد..فهو أي المواطن يستطيع أن يحصل على ٥٠٠ ليرة سورية من بيع القهوة تحت الجسر... لكن لم يخبرنا السيد رئيس الوزراء العطري على ماذا يراهن كي يتجاوز السوريون الصدمة التي ستتسبب بها إجراءات حكومته..

■ جورج كدر
عن (كلنا شركاء) ٢٠٠٧/٨/٢٩- بتصرف

بلاغ عن

«اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»

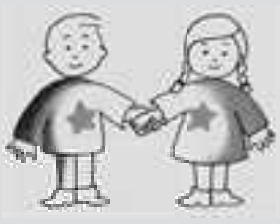

التهافت الحكومي لرفع الدعم.. تهديد للأمن الوطني

رغم أن خطاب القسم كان واضحاً وحاسماً بما يتعلق بمسألة الدعم، حيث أكد السيد رئيس الجمهورية أن «هناك حالة وحيدة لكي نلغي الدعم عن المواطن ربما إذا صدر قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع»، ورغم أنه لم يمر شهر على هذا الخطاب الذي أحدث ارتياحاً بين الناس، عاد الفريق الاقتصادي في الحكومة وبصورة مثيرة للتساؤلات، للحديث مجدداً عن رفع الدعم معتمداً الذريعة نفسها التي كان وما يزال يختبئ خلفها، وهي «إيصال الدعم إلى مستحقيه».

الخطير في الأمر أن العودة السريعة لهذا الفريق، ومن خلفه الحكومة، لفتح هذا الموضوع بدفع ومباركة من صندوق النقد الدولي، يتزامن مع تصاعد الضغوطات الخارجية على سورية بأشكال مختلفة ومتجددة، وتواكبه جملة من المحاولات الأمريكية لزعزعة الاقتصاد والأمن الاجتماعي السوري، وليس آخرها ما تردد عن دفع الأمريكان بعض التجار العراقيين المأجورين لشراء الخضار والفاكهة السورية بأسعار مغرية بحجة تصديرها إلى العراق، ليقوموا بإتلافها لاحقاً على الحدود العراقية – السورية، وذلك بهدف خلق أزمة حقيقية في الأسواق وحرمان المواطن السوري من أبسط متطلبات سلته الغذائية.

إن قيام الحكومة بطرح موضوع الدعم مجدداً ولو كسيناريو أولي، في هذا التوقيت، وضمن هذه الظروف المصيرية التي تمر بها البلاد، قد خلق حالة من الاستياء والغضب في صفوف الجماهير الشعبية على امتداد الوطن، وجاء في وقت كانت تنتظر هذه الجماهير فيه من الحكومة أن تسعى للحد من الغلاء وإيقاف ارتفاع الأسعار الذي وصل إلى مستويات قياسية، والعمل على تحسين مستوى الأجور والخدمات العامة.

إن الصعوبات المعيشية الكبيرة والدائمة التي ما تزال ترخي بثقلها على المواطنين السوريين، وتحديداً على أصحاب الدخل المنخفض أو معدومي الدخل، وصلت إلى مراحل خطيرة وغير مسبوقة، خصوصاً مع التدهور الكبير في مستوى الخدمات العامة وفي مقدمتها الكهرباء والماء والنقل والصحة والسكن، ويأتي الحديث عن رفع الدعم ليزيد الطين بلة كما يقال، وليرفع مستوى الاحتقان الشعبي إلى الحدود القصوى، مما يخلق أخطاراً حقيقية على الأمن الوطني.

كل ذلك أصبح يطرح بشدة ضرورة محاسبة الحكومة على سياساتها غير المسؤولة، وإسقاط هذه السياسات، والمجيء بحكومة مواجهة وحل أزمات، قادرة على إنجاز المهام الوطنية والحفاظ على الأمن الاجتماعي.

دمشق ٢٠٠٧/٨/٢١

■ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

فك الارتباط بين الدعم والتضخم

● د.حيان سليمان

كثر الحديث في الآونة الأخيرة في أوساط الاقتصاديين والإعلام الاقتصادي عن حركة ارتفاع معدل التضخم والمبالغ المخصصة للدعم، ففي حين يعبر التضخم عن حركة تصاعدية في الأسعار لأغلب السلع والخدمات فإن الدعم يقدم للتخفيف من غلواء ذلك وخاصة على ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون في سورية أكثر من ٨٠٪ من عدد السكان، ولقد تجاوز التضخم عندنا مرتبة الرقمين وهذا ما أكده حاكم مصرف سورية المركزي في ندوة الثلاثاء الاقتصادية لعام ٢٠٠٧.

(شهد الاقتصاد السوري في الأعوام القليلة الماضية تضخما زاحفا تمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث بلغ التضخم بحدود ٤،٢٪ عام ٢٠٠٤ ثم بدأ التسارع إلى ٧،٤٪ و١٠،٣٪ في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٥). ويقدره بعض الاقتصاديين بأكثر من ١٥٪ وهذا يعني تراجعا في القوة الشرائية لوحدة النقد الواحدة، فكيف إذا حصل ولا سمح الله برفع أو إعادة النظر بالدعم فعندها ستنطلق معدلات التضخم من عقالها وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية ستؤثر بشكل سلبي على الانطلاقة الاقتصادية وستؤدي إلى تآكل موارد الدولة والأفراد.

لذلك أقترح قبل التفكير بموضوع الدعم التفكير بالسيطرة على معدل التضخم وهنا أذكر الحادثة التالية من كتاب (تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر) تأليف: جون كينيث جالبرايت ترجمة أحمد فؤاد بليغ صفحة ٢٩٩ وفيها يقول بما معناه (أنه بعد ارتفاع أسعار النفط في أميركا عام ١٩٧٥ ارتفعت معدلات التضخم إلى ١٣،٥٪ حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) وبتوجيه من الإدارة الأميركية إلى الاقتصاديين الأميركيين بضرورة وضع خطة تحت عنوان whipc inflation now آي لنضرب التضخم الآن)، إنني أستشهد بهذه الحادثة لأتخيل كيف سيكون وضع المستهلك من ذوي الدخل المحدود في حال اجتمع التضخم مع إلغاء الدعم، ويمكننا أن نفكر جديا بآلية لتجاوز كل من التضخم ومبالغ الدعم من خلال التوجه نحو زيادة الإيرادات الإجمالية عن طريق ارتفاع معدل النمو ومحاربة الهدر والتركيز على قطاع الانتاج المادي الأول والثاني أي الزراعة والصناعة والانتقال من إدارة التكاليف إلى اقتصاد التكاليف والاعتماد على تكلفة انتاج المشتقات النفطية وخاصة المازوت بعد استبعاد كل التكاليف التي لا تمت للعمل الانتاجي بصلة، ولا سيما أن سبب التضخم في سورية هو تضخم تكلفة الانتاج بالدرجة الأولى والتوجه نحو استغلال النفط الخام عندنا وتحويله إلى منتجات نفطية تامة الصنع بدلا من تصديرها على شكل مواد خام، وعندها سيكون الفارق بين التصدير خام ومصنعا كافيا لتغطية المبالغ التي تدفعها خزينة الدولة لدعم المواطنين، كما أن التفكير الاقتصادي بإلغاء الدعم للمقارنة مع الدول المجاورة أو الأخرى يتطلب النظر أيضا بالمقارنة بالدخل أو متوسط الدخل مع هذه الدول .

■ ٢٠٠٧/٨/٢١ الثورة

التعرفة الجديدة للكهرباء..همّ وبلاء

لا ندري بماذا نشبّه لعبة «الشدّ و الرخي» التي تلعبها الحكومة منذ مدة، حول رفع الدعم عن المحروقات، وعن بعض المواد الاستهلاكية (كالخبز والرز والسكر). هل نشبهها بلعبة القط الذي يطارد فأراً؟ فيحاصره مرة، ويتركه قليلاً ليعود ويحاصره أخرى، وقد يداعبه بين يديه دون أن يؤذيه لفترة، ثم يعود ويلاحقه مرة أخرى، حتى إذا وقع متهالكاً، فعل به ما يريد. أو نشبهها بما قاله أحد الخلفاء يوماً، حيث قال:(إن بيني وبين الناس شعرة وددت ألا تنقطع، فإن شدوا أرخيت، وإن أرخوا شددت). كذلك تجاذبتنا لعبة التصريحات حول رفع الدعم، فتارةً نجد في تصريح رسمي أن الحكومة قد صرفت النظر عن رفع الدعم، وهذا موضوع غير قابل للنقاش، ومرة أخرى ومن المصدر نفسه أن الحكومة جادة وماضية في طريق رفع الدعم. حتى بات المواطن مشوشاً مضطرباً، يحمل كل هموم الدنيا فوق كتفيه، ووقع منهكاً من ثقل عبء الحياة اليومية، وأسلم أمره وقال:(فليفعلوا ما يشاؤون، ويا مصفاية ما يعيبك بخش).

وفي غمرة انشغال المواطن السوري بهمه الكبير المقبل، وتفكيره بما سيجره عليه رفع الدعم عن المحروقات من غلاء فوق غلاء، عبء فوق عبء، مررت الحكومة، متمثلة هذه المرة في وزارة الكهرباء، خلسةً، التعرفة الجديدة للكهرباء، مفترضةً أن متوسط الاستهلاك المنزلي هو/١٠٠٠/ كيلو واط ساعي لكل دورة (شهرين). فتكون الفاتورة حسب التعرفة القديمة/١٣١٠/ل.س. حيث كانت التعرفة كما يلي:

من ١ إلى ١٠٠ ك.و.س. بسعر٢٥ ق.س.

من ١٠١ إلى ٢٠٠ ك.و.س. بسعر٣٥ ق.س.

من ٢٠١ إلى ٤٠٠ ك.و.س. بسعر٥٠ ق.س.

من ٤٠١ إلى ٦٠٠ ك.و.س. بسعر٧٥ ق.س.

من ٦٠٠ ك.و.س. وما فوق بسعر٢٥٠ ق.س.

ولما كانت الحكومة تعلم علم اليقين، أن متوسط الاستهلاك المنزلي لن يقف على استهلاك ٦٠٠ ك.و.س. ولن تكفيه حتى الـ١٠٠٠ ك.و.س. فقد لعبت لعبتها على هذه الشرائح العليا، وأضافت التعرفة الجديدة التالية:

من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ك.و.س. بسعر١٥٠ ق.س.

من ٨٠٠ إلى١٠٠٠ ك.و.س. بسعر٢٥٠ ق.س.

أي أنها وفرت على المواطن (وهذه الصورة هي التي تريد الحكومة أن تظهر بها)، ٢٠٠ ل.س في الشريحة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ك.و.س. ثم عادت وضربت ضربتها القاضية في الشريحة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ ك.و.س. بسعر٧٠٠ ق.س. أي أن سعر هذه الشريحة مكونة من٢٠٠ ك.و.س. يساوي أكثر من قيمة استهلاك دورة كاملة من ١٠٠٠ ك.و.س. على التعرفة القديمة.

في النتيجة هذه التعرفة تشكل همّاً جديداً وعبئاً إضافياً على كاهل هذا المواطن، فمع أنه صحيح على استهلاك ١٠٠٠ ك.و.س. تكون الفاتورة ١١١٠ ل.س. بدلاً من١٣١٠ ل.س. ولكن إذا زاد الاستهلاك حتى ١٢٠٠ ك.و.س. (وهذا شيء طبيعي جداً، لأن ١٠٠٠ ك.و.س.لا تكفي الاستهلاك المنزلي)، فإنه سيدفع ٢٥١٠ ل.س. بدلاً من ١٨١٠ ل.س. أي أن الزيادة في شريحة واحدة (٢٠٠ ك.و.س.)، تشكل ٤٠٪ من سعر مجموع الاستهلاك البالغ ١٢٠٠ ك.و.س. وأما الطامّة الكبرى، وهذا أيضاً وارد الحدوث، إذا زاد الاستهلاك حتى١٥٠٠ ك.و.س.فإن الفاتورة ستصبح ٤٦١٠ ل.س. بدلاً من ٢٥٦٠ ل.س. أي أن الزيادة في شريحة واحدة تشكل ٨٠٪ من قيمة مجموع الاستهلاك البالغ ١٥٠٠ ك.و.س. والحبل على الجرار.

هنا تعاودنا أسئلة كثيرة، كنا قد طرحناها بيننا وبين أنفسنا سراً، لنتجرأ ونطرحها علناً: هل هذا مؤشر لنمو اقتصادي سليم؟ أم هي خطوة على طريق تحسين الوضع المعيشي للمواطن؟ أم.....؟ لا ندري.

■ youssef@kassioun.org

السير نحو المجهول

● رسالة القاهرة-إبراهيم البدراوي

كلما اقترب شهر رمضان من كل عام، تنهال التصريحات والوعود من كبار المسؤولين عن الاستعدادات لاستقباله وتوفير السلع الغذائية وعدم رفع أسعارها. وكالعادة حدث ذلك منذ أيام بعقد اجتماع على أعلى مستوى أسفر عن النتائج نفسها التي تعودنا عليها. وكالعادة ارتفعت الأسعار في نفسه اليوم خاصة بالنسبة للسلع الغذائية التي يسهل اكتشاف ما طرأ على أسعارها كل يوم.

لقد تكرس ما يشبه القانون لدى صدور هذه التصريحات، وكأنها ضوء أخضر أو كلمة سر ترتفع الأسعار مع إطلاقها !!

الآلية الحكومية المعلن عنها والمعتمدة هي إقناع التجار بواسطة إدخال الغرف التجارية على الخط لعدم رفع الأسعار، أي أنه لا علاقة للأمر بالقانون أو الرقابة أو سلطة الدولة، وذلك بعكس المتبع مع الطبقات الكادحة التي يفرض عليها بالقسر ما تريده السلطة سواء بالعنف أو بقوة التشريع الذي تحتكره الطبقة المهيمنة من رجال الأعمال.

بطبيعة الحال لا يستجيب التجار، وبالدقة كبار المهيمنين على السوق لهذه المناشدات الفارغة، لأنها شكلية وغير جادة، ولأن الحكومة حريصة على احترام قانون وحيد هو قانون السوق، وشعارهم المفضل المسمى «الاقتصاد الحر».

والغريب أن سلطة رجال الأعمال لا تمل من الحديث عن الدعم الموجه للفقراء، وبأنها تدفع المليارات كل عام من موازنة الدولة للدعم المزعوم، وكأنه صدقة يدفعونها من جيوبهم الخاصة لملايين الكادحين.

من الممكن أن نصدق السلطة فاقدة المصداقية لو كان الدعم المزعوم هو لتغطية الفرق بين تكلفة السلعة بعد إضافة الربح طبعاً، وبين سعر بيعها للمستهلك. لكن أسلوب حكومة رجال الأعمال في احتساب قيمة الدعم يقوم على أساس الفرق بين سعر البيع للمستهلك وبين ما يسمى بالسعر العالمي حتى لو كانت السلعة منتجة محلياً، أو لو كان من الممكن إنتاجها محلياً مثل القمح لتتجنب البلاد أخطار وأضرار استيراده من السوق العالمية والأمريكية على وجه الخصوص.

الغاز الطبيعي المصري مثال صارخ على كيفية التعامل مع قضية الدعم، إذ أن سعره العالمي يبلغ ٣ دولارات للمتر المكعب بينما يباع للكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين بسعر ٧٠ سنتاً للمتر المكعب أي بأقل من ربع سعره العالمي، وهو المتبع أيضا بالنسبة للبترول الذي يباع لكيان العدو ولا يتحرك سعره بالصعود أبداً!! وتمر هذه المسألة بهدوء ودون ضجة، فيتم دعم اقتصاد العدو وتزويد آلته الحربية بالطاقة المدعومة، بينما نُعيَّر نحن المصريين ليل نهار بالدعم المزعوم، بل لقد تم الإعلان مؤخراً عن خطة (للتنفيذ) لرفع أسعار الطاقة لتتساوى مع السعر العالمي في غضون ثلاث سنوات.

السعر العالمي هو آخر صيحة في قاموس وموضة حكومة رجال الأعمال، في حين لا يطبق هذا السعر العالمي على قوة العمل، بداية من أجور عمال الزراعة حتى أساتذة الجامعات (باستثناء بعض فئات محظوظة مثل العاملين في البورصة حسب اعتراف مديرها منذ حوالي ثلاث سنوات أو فئات ضيقة أخرى وكلهم للأسف لا علاقة لهم بالإنتاج المادي أو الروحي).

وأعتقد أنه لا أحد منا سيعترض على وصول كافة الأسعار إلى المستوى العالمي لو ترافق ذلك مع رفع الرواتب والمعاشات والدخول لكافة الكادحين إليه.

إن تقليص الدعم كان أحد المكونات المبكرة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية (بل والسياسية) التي أوصلت البلاد إلى الأزمة الراهنة، وبسببه اشتعلت الانتفاضة الشعبية التي امتدت إلى مصر كلها في يناير ١٩٧٧. إذ بدأ الموضوع باختيار اقتصاديين يمينيين وليبراليين معادين لأي توجه اجتماعي لصالح الكادحين ووضعهم كوزراء مختصين بالوزارات المعنية بشؤون الاقتصاد.

واستمر هذا التوجه بالنسبة لهؤلاء الذين أطلق عليهم اسم وزراء المجموعة الاقتصادية، المرتبطين علناً أو خفية بالمؤسسات المالية الدولية، مع الحرص على تنقية هذه المجموعة باستمرار ممن يتوجسون في توجهه الوطني.

وتحت وابل القصف الذي قامت به السلطة ومجموعتها الاقتصادية وإعلامييها بوابل من النظريات الاقتصادية التي عفا عليها الزمن، عن حرية التجارة واقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي، والمصطلحات الغامضة التي تطلقها المؤسسات المالية الدولية، والحيل التي اعتمدتها هذه المؤسسات التي لا تعدو كونها كذباً ونصباً، وتدميراً للبنى الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو ما أوصلنا إلى الأزمة الشاملة التي يعيشها الوطن والشعب.

لقد كان نصيب عوائد التملك من الفائض في الستينات ٣٦٪ بينما كان نصيب العمل ٦٤٪. وفي نهاية الثمانينات كان النصيب النسبي للأجور والمعاشات ٤٨ر٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض عام ١٩٩٥ ليصبح ٢٨ر٦٪، بينما ارتفع نصيب عوائد التملك من ٥١ر٥٪ أواخر الثمانينات إلى ٧١ر٤٪ عام ١٩٩٥.

وبالرغم من المستوى المخيف لانتشار وعمق الفقر في مصر، فان لدينا الآن ٩١ مليارديراً و١٠٠ ألف مليونير، لا يمكن بالعقل أو بالمنطق أن تكون ثرواتهم بهذه الأرقام الفلكية قد تحققت في هذا المدى الزمني القصير للغاية بأي درجة من المشروعية، بالمعني البرجوازي، أي وفق القوانين الاقتصادية للرأسمالية التي تدرس في جامعاتنا.

إن الجوع الزاحف بوحشية على عشرات الملايين من المصريين هو الوجه الآخر لاستنزاف هائل لثروات وعرق الشعب الذي تحول إلى عشرات من مليارات الدولارات اغتصبتها جماعات مافيوية تسمي نفسها رجال أعمال. هذه هي الرأسمالية!!

منذ بضعة أيام قابلني شاب أعرفه يعمل موظفاً، حكى لي بتأثر شديد «اقترب من البكاء» عن شخص يعرفه جيداً كان يعمل بوظيفة مرموقة حتى أحيل إلى المعاش حسب السن القانونية، وكان الرجل يتصف بالنزاهة والشرف. قابله الشاب في أحد شوارع القاهرة يقوم بالتسول. أصيب الشاب بصدمة شديدة، لكن الرجل العجوز بادره بأن معاشه لا يكفيه وزوجته خصوصاً مع الكبر والمرض، وبأن هذا هو حال العديد من الموظفين المرموقين الشرفاء الذين يعرف الشاب بعضهم، وبأنهم مضطرون للتسول.

في بلد الـ٩١ ملياردير والـ١٠٠ ألف مليونير، يتزايد الحديث عن إمكانيات حدوث انفجار شعبي أراه شبيه من الناحية الكيفية بحريق القاهرة عام ١٩٥١، ومن الناحية الكمية بانتفاضة يناير ١٩٧٧.

في مثل الظروف الخطيرة التي تمر بها بلادنا يكون هناك احتمالان خطران: احتمال الانهيار إذا ما زادت ضغوط الخارج، والانفجار إذا زادت ضغوط الداخل. والاحتمالان كلاهما واردان، وإن كان احتمال الانفجار هو الغالب.

في كل الأحوال فان الطبقة المافيوية لديها طائراتها الخاصة الجاهزة للإقلاع حاملة إياهم في أي لحظة إلى حيث أموالهم المنهوبة في الغرب. ■■

حتى أنا أشكك بحقيقة هجمات ١١ أيلول

● روبرت فيسك

في كل مرة ألقي فيها محاضرة في الخارج حول الشرق الأوسط، هناك دائما شخص ما في الحضور - شخص واحد فقط - أسميه «المتحمس».
أعتذر هنا للرجال والنساء الذين يأتون إلى محاضراتي بأسئلة ذكية وذات صلة بالموضوع - وغالبا ما يجعلونني أحس بالتواضع كصحفي-، وهي أسئلة تبين أنهم يفهمون مأساة الشرق الأوسط أفضل بكثير من صحفيين يكتبون عن المنطقة. لكن «المتحمس» حقيقي. فقد ظهر بشكل محسوس في ستوكهولم وأكسفورد، في ساو باولو ويريفان، في القاهرة، وفي لوس أنجلوس، وبشكل أنثوي في برشلونة. لا يهم في أي بلد، هناك دائما «متحمس».

سؤاله - أو سؤالها - هو كالتالي. لماذا، إذا كنت تعتقد أنك صحفي حر، لا تكتب ما تعرفه حقيقة حول هجمات ١١ أيلول؟ لماذا لا تقول الحقيقة - إن إدارة بوش (أو وكالة الاستخبارات المركزية أو الموساد، سمها ما شئت) نسفوا أبراج مركز التجارة؟ لماذا لا تكشف الحقيقة التي وراء هجمات ١١ أيلول؟ الافتراض في كل حالة هو أن فيسك يعرف- أن فيسك لديه مكتب صلب مليء بالحقائق يحتوي أدلة نهائية عما «يعرفه العالم كله» (تلك عادة هي العبارة)- من دمر برجي التجارة.

أحيانا يكون «المتحمس» متضايقا بوضوح. أحد الرجال في كورك صرخ بسؤاله في وجهي وبعد ذلك- في اللحظة التي قلت فيها إن نسخته من الرواية غريبة قليلاً- غادر القاعة، وهو يتلفظ بالشتائم ويركل الكراسي.

عادة، حاولت أن أقول «الحقيقة»، إنه رغم وجود أسئلة بلا إجابات حول هجمات ١١ سبتمبر، فأنا مراسل الإندبندنت البريطانية في الشرق الأوسط، ولست مراسل المؤامرة، إنني أملك ما يكفي من المؤامرات الحقيقية في (عدد من دول المنطقة- بتصرف) ، ولا حاجة بي للقلق حول مؤامرات من الخيال في مانهاتن. رأيي النهائي أن إدارة بوش فشلت في كل شيء حاولت أن تفعله في الشرق الأوسط - عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا -، فكيف بحق السماء تستطيع أن تنجح في الجرائم الدولية ضد الإنسانية في الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١؟

حسنا، ما زلت متمسكا بتلك النظرة. أي جيش يستطيع أن يدعي - كما فعل الأمريكيون منذ أيام قليلة - بأن القاعدة تتقهقر، فهو غير قادر على ارتكاب أي شيء في حجم هجمات أيلول. قال الكولونيل الأمريكي دافيد ساذرلاند في إطار حديثه عن عملية «مطرقة البرق» في منطقة ديالى العراقية «لقد فرقنا القاعدة وتسببنا في فرارهم. خوفهم من مواجهة قواتنا يثبت أن الإرهابيين يعلمون أنه ليس لديهم ملجأ آمن» وأشياء أخرى من هذا القبيل، جميعها غير صحيحة.

خلال ساعات هاجمت القاعدة بعقوبة بقوة كتيبة وذبحت كل المشايخ المحليين الذين مدوا أيديهم إلى الأمريكيين. هذا يذكرني بفيتنام، الحرب التي شاهدها بوش من سماء تكساس - الأمر الذي قد يفسر سبب خلطه هذا الأسبوع بين نهاية حرب فيتنام والإبادة الجماعية في كمبوديا، والذي أنقذ سكانه في النهاية من قبل نفس الفيتناميين الذين كان زملاء بوش الأكثر شجاعة يقاتلونهم طوال الوقت.

ولكنني أشعر بقلق متزايد حول تضارب الرواية الرسمية لأحداث ١١ أيلول. ولا يتعلق الأمر فقط بقضية اختفاء جميع قطع الطائرة (المحرك وغيره) التي ضربت البنتاجون. لماذا تم إسكات جميع المسؤولين الذين لهم علاقة برحلة (يونايتد٩٣) التي تحطمت في بنسلفانيا؟ لماذا انتشر حطام الطائرة (يونايتد٩٣) على مسافة أميال في الوقت الذي كان يفترض أن تسقط قطعة واحدة في حقل؟

إنني أتحدث حول قضايا علمية. إذا كان صحيحا، مثلا، أن وقود الطائرات (الكيروسين) يحترق بحرارة ٨٢٠ درجة في الظروف القصوى، فكيف يمكن للعوارض الفولاذية في برجي التجارة - والتي يفترض أن تكون درجة انصهارها حوالي ١٤٨٠ درجة - أن تنكسر جميعها في اللحظة نفسها؟ (انهارت في ٨.١ و١٠ ثوان) وماذا عن البرج الثالث - المعروف باسم مبنى مركز التجارة العالمي رقم ٧ (أو مبنى سالمون براذرز)- الذي انهار في ٦.٦ ثوان بطريقته الخاصة في الساعة ٥.٢٠ في ١١ سبتمبر؟ لماذا سقط بذلك الشكل المنظم على الأرض رغم أنه لم تصبه أية طائرة؟

تم توجيه المعهد الوطني الأمريكي للمقاييس والتقنية لتحليل أسباب دمار الأبنية الثلاثة. لكنهم لم يصدروا تقريرهم بعد حول المبنى رقم ٧.

أستاذان أمريكيان كبيران في الهندسة الميكانيكية يتحديان حاليا بشكل قانوني مراجع التقرير النهائي على أساس أنه قد يكون "مخادعاً أو مضللاً".

من الناحية الصحفية، هناك الكثير من الأشياء الغريبة حول أحداث ١١ أيلول. التقارير الأولية للصحفيين أنهم سمعوا «انفجارات» في الأبراج - والتي قد تكون أصوات تكسر العوارض الفولاذية - من السهل إنكارها. وكذلك الأمر - وبدرجة أقل - يمكن إنكار تقارير العثور على جثة مضيفة طائرة في شارع بمانهاتن وهي مقيدة الأيدي. حسنا، دعونا نقول إن ذلك كله كان إشاعات في ذلك الوقت، تماما كما كانت قائمة وكالة الاستخبارات المركزية التي شملت أسماء الخاطفين العرب، والتي احتوت على أسماء ثلاثة أشخاص لا يزالون على قيد الحياة حتى الآن في الشرق الأوسط، مجرد خطأ استخباراتي مبدئي.

ولكن ماذا عن الرسالة الغريبة التي قيل إن محمد عطا، الخاطف - «القاتل المصري ذو الوجه المخيف»، كتبها، والتي حيرت النصيحة «الإسلامية» التي فيها لزملائه - والتي نشرتها وكالة الاستخبارات المركزية - جميع الأصدقاء الذين أعرفهم في الشرق الأوسط؟ ذكر عطا رفاقه في الجريمة بأن يؤدوا أول صلاة في اليوم، في الوقت الذي لا يحتاج فيه أي مسلم إلى أي تذكير لفعل ذلك - ناهيك عن الحاجة لتضمين نص صلاة الفجر في رسالة عطا.

دعوني أكرر. لست من أصحاب نظرية المؤامرة. دعوني من «المتحمسين». دعوني من المؤامرات. ولكن مثل الآخرين جميعا، أود أن أعرف القصة الكاملة لأحداث ١١ أيلول، وليس فقط لمجرد أنها كانت سبب انطلاقة «الحرب على الإرهاب» الجنونية التي قادتنا إلى كارثة في العراق وأفغانستان ومناطق كثيرة من الشرق الأوسط. مستشار بوش الذي من حسن الحظ أنه غادره كارل روف قال مرة «نحن إمبراطورية الآن - نحن نوجد حقائقنا الخاصة». صحيح؟

على الأقل قولوا لنا. ذلك سيمنع بعض الناس من ركل الكراسي.

● «الوطن السعودية»

غل وأزمة الهوية التركية

يأتي انتخاب عبد الله غل رئيساً جديداً لتركيا ليضعها أمام مفترق جديد فيما يتعلق بهويتها وسياساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية على حد سواء، ولاسيما مع تنوعها الاجتماعي والعرقي والحزبي في إطار من الديمقراطية السياسية التي تغيب عنها المعالم الطبقية.

الرجل القادم من خلفيات حزبية إسلامية لم يفلح حتى الساعة في طمأنة مخاوف خصومه العلمانيين سواء في صفوف الأحزاب السياسية المعارضة أو في مؤسسة الجيش النافذة في تركيا، ولكن انتخابه قوبل بترحاب دولي ولاسيما من جانب واشنطن التي ستسعى لاستغلال أي بلبلة لاحقة محتملة يحدثها أدائه الرئاسي واقتناص خصومه لها وانعكاس ذلك على استقرار تركيا لصالح استهدافها أمريكياً- وهي حليفة واشنطن التقليدية- بمخططات التفتيت والشرذمة.

ويبدو أن تعهد غل باحترام النظام العلماني الذي تأسست عليه الجمهورية التركية المعاصرة سيضعه في تناقض مع التوجهات الإسلامية لحزبه، في وقت لا يستطيع معارضوه ومعارضو حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه انتقاد أدائه الاقتصادي الذي ساعد في جذب الاستثمارات لتركيا وخلصها من نسبة كبيرة من ديونها الباهظة التي ترتبت سابقاً على إتباع وصفات وديون صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي دفاعه عن «المصالح القومية» التركية سيجد غل نفسه في تناقض مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وجيرانه الإقليميين ولاسيما بخصوص ملفات تتعلق بالعراق وشماله وتهديد تركيا المستمر باجتياحه، وبفلسطين ووضع القدس فيها مثلاً، إلى جانب الموقف من أي عدوان على إيران أو سورية أو كليهما، ودائماً على خلفية ارتباط المؤسسة العسكرية التركية بتحالف مع إسرائيل باتفاقات تعاون ثنائي ومع واشنطن التي تقود حلف الأطلسي الذي تشكل فيه تركيا أكبر تعداد عسكري.

ويشكل فيما سبق جملة من التناقضات والتجاذبات التي ستحكم مستقبل تركيا في ظل ثنائي إسلامي حكومياً ورئاسياً لن يروق للكثيرين ولاسيما أولئك الأوربيين المتحفظين على انضمام ذلك البلد للأسرة الأوربية، وهو الذي تنقسم أساساً كبرى وأشهر مدنه، اسطنبول، إلى قسمين غير محددين جغرافياً، واحد شرقي والآخر غربي. ■■

فنزويلا والحلم البوليفاري غير الملطخ بالفساد

أنفقت فنزويلا منذ بداية العام الحالي ٨.٨٧ مليارات دولار أميركي على المساعدات وتمويل مشاريع الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي.

وذكر تقرير لقناة الجزيرة نشر هذا الأربعاء أن فنزويلا وعلى النقيض من الليبرالية الجديدة وعولمة رأس المال تنطلق في مساعداتها من عقيدتها البوليفارية (نسبة إلى محرر أميركا اللاتينية سيمون دي بوليفار) التي يطرحها شافيز كبديل لشعوب أميركا الجنوبية والكاريبي والتي يعتبر فيها ثروات بلده للقارة اللاتينية كلها.

وكشفت دراسة أجراها مركز التحقيقات الاقتصادية في العاصمة كراكاس أن إجمالي ما أنفقه شافيز منذ اعتلائه السلطة سنة ١٩٩٩ فاق ٢٥ مليار دولار بمعدل ٣.٦ مليارات سنوياً، في حين يقول حزب «العدالة أولاً» المعارض أن الرقم السنوي يتجاوز ١٦ مليار دولار.

ورغم تضارب الأرقام فإن عدداً كبيراً من الدول استفاد من المعونات الفنزويلية التي شملت ثلاثين دولة من بينها إندونيسيا.

وتشير بيانات الحكومة الفنزويلية والدول التي توجهت لها المساعدات الفنزويلية إلى أن النصيب الأكبر من مساعدات عام ٢٠٠٧ كان لدعم مشاريع الطاقة التي كلفت ٦٨٣ .٦ مليارات دولار.

وذهب أكثر من ٥ مليارات من تلك الميزانية لمشروعي مصفاة نفط بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً في نيكاراغوا تكلفتها ٣.٥٥ مليارات دولار، و١.٦ مليار دولار لتمويل صفقات نفط بأسعار تشجيعية لسبعة عشر بلداً.

أما المشاريع الأخرى وتكاليفها فهي:

٣٤٠ مليون دولار في شكل منح وقروض لتزويد نيكاراغوا بالنفط وتزويدها بتسع محطات طاقة كهربائية.

١٧٠ مليون دولار لبناء محطتين لاستخراج الغاز الطبيعي السائل في بوليفيا.

١٠٠ مليون دولار لتأمين ٣٢ محطة توليد كهربائي في نيكاراغوا.

إضافة لسبعة عشر مشروعاً تتراوح تكاليفها بين ١٣٨ .١-٨٩ مليون دولار.

وبلغت قيمة مساعدات المشاريع التمويلية ١٣٨ .١ مليار دولار، أهمها تمويل شراء سندات في الأرجنتين بمليار دولار.

أما المساعدات الإنمائية فبلغت تكاليفها ٧٧٢ مليون دولار، أبرزها ٢٥٠ مليون دولار لإنشاء صندوق لتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة في دول أميركا، ومشروع بتكلفة ١٥٠ مليون دولار في الدومينيك لمشاريع إعمار وتطوير المطار ومنح دراسية، وأحد عشر مشروعاً تتراوح بين ٨٧٥ ألفا و١٣٥ مليون دولار.

إضافة لمشاريع البنية التحتية البالغة ٥٦٥ .٥ مليوناً وأهمها مشروع بـ٣٥٠ مليوناً لبناء طريق بري بين المحيطين الأطلسي والهادئ.

وبلغت قيمة المساعدات الإنسانية ١٨.٥ مليون دولار، ١٥ مليوناً منها لمساعدة ضحايا الفيضانات في بوليفيا، أما المساعدات العسكرية فلم تتجاوز عشرة ملايين دولار.

ويرى محللون أن شافيز يبرز عبر المساعدات حكومته اليسارية كقوة سياسية قادرة على مواجهة نفوذ إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش المحافظة في أميركا الجنوبية.

ويشكل دعمه للعائلات المعوزة في لندن ونيويورك وبعض المدن الأميركية مثل مين وبرونكس وفيلادلفيا ضربة معنوية للنظام الأنغلو ساكسوني العالمي.

وتتهم واشنطن شافيز باستخدام عائدات النفط الفنزويلي لتأسيس مجموعات مناوئة للديمقراطية في جنوب القارة اللاتينية, واعتبر وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رمسفيلد أن «شافيز يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي».

تعقيب:

غير أن أنصار شافيز في فنزويلا والقارة الأمريكية اللاتينية والعالم أنه لم يكن بمقدور شافيز أن يقوم بما يقوم به من التصدي للمشروع الأمريكي ودعم لحلفائه وتوسيعاً لهم ولقواعدهم الجماهيرية لولا سد حكومته لحاجات شعبها دون وجود قضايا فساد كبرى بداخلها أو في محيطها تكبلها أو تعيقها أو تفقدها المصداقية.

■■

«كشف الظهور»... نماذج إقليمية

يبدو أن حكومة رئيس وزرائنا الحالية، وفريقها الاقتصادي ذا الطابع «الدردري»، «غارت» من عدد من الحكومات العربية في المنطقة، وباتت هي الأخرى تريد، على المستوى السوري الداخلي، كشف ظهر منطق المقاومة الكامن والسائد لدى السواد الأعظم من المواطنين السوريين، والمعبر عنه رسمياً لدى مؤسسة رئاسة الجمهورية.

حكومة سلام فياض في الأراضي المحتلة، ومن خلفها رئاسة عباس للسلطة الفلسطينية، تواصل كشف ظهر المقاومة الفلسطينية، وتمعن في تصفية قضيتها المركزية، من خلال تمسكها بمنطق القطيعة مع حكومة حماس وحركتها، بموازاة رضوخها لمتطلبات تمسكها بالحوار مع قادة الكيان الإسرائيلي، حيث تصطدم كل تلك اللقاءات، بما فيها آخر لقاء جمع عباس بأولمرت، بـ«أولوية الأمن الإسرائيلي» وسقوفها، بما يعنيه ذلك من استمرار في التضييق على عمل كل فصائل المقاومة الفلسطينية في كفاحهم المشروع في مواجهة جرائم الاحتلال. وما تسرب عن مسودة وثيقة التفاهم التي تم بحثها في اللقاء المذكور، دون إقرار الجانبين بوجودها، لا يتحدث عن عودة لاجئين ولا عن القرارات الدولية ذات الصلة، ولا عن الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، ولا عن عودة المبعدين، بل عن دولة «للشعب اليهودي» وأخرى «فلسطينية» ولكن منزوعة السلاح، مع انسحاب «إسرائيل» من مناطق «هامة» وإخلاء عدد من المستوطنات، مع امتداد الدولة الفلسطينية فوق مساحة ٦٢٥٠ كيلومترا مربعاً- مساوية لمساحة الضفة الغربية وغزة-، على أن تربط الضفة بالقطاع بممر تحت سيادة إسرائيلية وإدارة فلسطينية. وأما القدس فتعتبر «عاصمة المناطق الدينية يجري اعتراف متبادل للمصالح الدينية والتربوية والتاريخية والروحية فيها».

وعندما تطرقت تسيبي ليفني وزيرة خارجية الاحتلال، في تطور غير مسبوق، إلى قضية اللاجئين وإمكانية عودتهم فقط للدولة الفلسطينية المفترضة، فإنها ربطت ذلك بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، في حين وافقت حكومة الاحتلال على بحث قضية إعادة مبعدي كنيسة بيت لحم منذ عام ٢٠٠٢ من الضفة الغربية إلى بيت لحم مجدداً، على أن لا يشمل ذلك عناصر حماس والجهاد والجبهة الشعبية. والنتيجة هي إعراب عباس و«شلته» عن «خيبة الأمل» من ذلك اللقاء، وهو أمر طبيعي ومستمر ضمن منطق قبول الارتهان للمعتدي والاستقواء على الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية.

وفي لبنان، ومع ازدياد حدة الاستعصاء السياسي فيه، ووصوله حد الانفجار، ولاسيما مع اقتراب موعد معركة الرئاسة، على خلفية استمرار فخ نهر البارد واستنزاف الجيش اللبناني فيه، واستمرار احتمالات قيام عدوان عسكري خارجي، أو تفجير أهلي داخلي لحسم أمور معركة الرئاسة تلك لصالح قوى ١٤ آذار، تخرج حكومة تلك القوى بمحاولة إحراج وإضعاف جديدة لقوى المعارضة، وفي مقدمتها حزب الله، من خلال إثارة شبكة الاتصالات التي يمتلكها في اجتماع حكومي رسمي، بما يشير إلى أن انسداد الأفق أمام تلك القوى وحكومتها يدفعها للمقامرة حتى بأحد مقومات القوة والتفوق على العدو المتربص على الحدود.

وزامن ذلك تصريح مشبوه بتوقيته لوليد جنبلاط، مذكراً بتصريحات سابقة للرئيس المصري حسني مبارك، نفتها الخارجية المصرية، بخصوص القيادة السورية و«وجوب محاسبتها» بعيد اغتيال الحريري، وهو تصريح يبتغي الالتفاف على أية محاولات مصرية محتملة حالياً، وحفاظاً على مصالح النظام المصري لا أكثر، للتوسط بين سورية والسعودية، على خلفية الصراع الذي أخرج للعلن، بعد تصريحات نائب رئيس الجمهورية الأستاذ فاروق الشرع، بخصوص «الدور شبه المشلول للسعودية» في قضايا المنطقة، وما تلاها من ردود مبالغ بها جداً من جانب السعودية، وكأن الأمر أشبه بسيناريو مبيت يشبه المبالغة الإسرائيلية في رد الفعل على خطف الجنديين الإسرائيليين قبل عدوان تموز.

واللافت أن السعودية لا تبدي، ولن تبدي على الأرجح، أي مرونة في موقفها، رغم التوضيحات الرسمية السورية، وذلك لأن قرار القطيعة الذي اتخذته أمريكي المصدر، وإن كان بعباءة سعودية، يبتغي الضغط على سورية وابتزازها وتهديدها، في سياق الدور الذي تلعبه السعودية خدمة للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، وعلى أكثر من محور فيها، وهو ما بدا أن لدى الشرع معطيات واضحة ومستفحلة عنه دفعته لانتقاد الدور السعودي بالحد الأدنى.

ضمن كل المعطيات آنفة الذكر، وهنا مربط الفرس، تأتي تلويحات حكومة عطري، وفريقها الاقتصادي، برفع الدعم وسحبه عملياً، وترويج ذلك وتسويقه تحت مسميات مختلفة وتضليلية من شاكلة «إيصاله إلى مستحقيه»، في مفارقة تفقئ العيون، وتشوش على المواطنين المضغوطين معيشياً أصلاً، والذين يبدي معظمهم حداً أدنى من القبول بذلك الضغط كرمى للمواقف السياسية الخارجية التي تتبناها مؤسسة رئاسة الجمهورية.

إن قيام هذه الحكومة بالضغط أكثر فأكثر على هذا الحس لدى المواطنين، هو عملياً، وسواء بحسن نية أم سوئها، تأليب للناس على تلك المواقف، وهو تأسيس لانقلاب عليها، من خلال تجاوز ليس فقط التصاريح الواضحة من السيد رئيس الجمهورية بأن الدعم الحكومي هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وإنما الاستهتار باحتمالات تفجر الوضع الاقتصادي-الاجتماعي برمته تحت وطأة ارتفاع الأسعار إلى معدلات جنونية جديدة ستدفع بدورها نحو استفحال كل الأمراض الاجتماعية من فساد، ورشوة، وإجرام، ودعارة، وسطو وسرقة (علماً بأن هذه الأخيرة أصبحت مؤخراً أكثر وقاحة وفي وضح النهار) في بلد نتغنى به، أمام القاصي والداني، بالأمن والأمان.

إن البحث عن موارد إضافية لخزينة الدولة، وتقليص إنفاقها، دون تعزيز ذلك بضرب مواقع الفساد الكبرى والاستيلاء على أموال النهب المكدسة لديها، وإعادة ضخها في عملية التنمية، يعني التواطؤ مع تلك المراكز في الاستقواء على الشعب، ودفع فاتورة النهب وعدم مكافحة الفساد على حساب المواطن ولقمة عيشه، وحتى مفاهيمه وقناعاته الوطنية، بما يعني إضعاف بنية إرادة المقاومة في سورية، في وقت تتحسب فيه تياراتها الوطنية على كل المستويات من عدوان مبيت يستهدف الوجود السوري، دولة ومجتمعاً.

في نهاية المطاف، وفي وقت تزداد فيه مرة أخرى، حدة الفرز والاستقطاب على المستوى الإقليمي بين أنصار المشروع الأمريكي الصهيوني بأزلامه وأدواته، وأنصار المشروع المضاد، ومع بروز المزيد من مؤشرات اقتراب الانفجار العسكري بين الطرفين، فإن المطلوب على المستوى السوري هو حسم المعركة الداخلية بين أنصار مشروع المقاومة وأنصار إجهاضه، ومرة أخرى سواء كان هؤلاء يعملون بحسن نية أم سوئها.

■ **عبادة بوظو**

o.bozo@kassioun.org

حتى زيتون الضفة يقضي تحت الاحتلال

خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية تم قطع أو إضرام النار بـ ١٨٤٦ شجرة زيتون في الضفة الغربية. وتنسب الإدارة المدنية للاحتلال في تقرير لها المسؤولية عن إتلاف ٦٤٣ شجرة زيتون فقط للمستوطنين، والباقي تنسبه لمجهولين.

وحسب التقرير شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في حوادث إضرام النار وقطع الأشجار في الضفة الغربية من قبل المستوطنين. وسجلت معظم الاعتداءات في منطقتي رام الله ونابلس قرب البؤر الاستيطانية العشوائية التي أقامها المستوطنون في الضفة الغربية على أراضي فلسطينية استولوا عليها بالقوة تحت حماية جيش الاحتلال.

وحسب التقرير تم إضرام النار بحوالي ١١٠٠ شجرة زيتون، وينسب التقرير للفلسطينيين إتلاف ٣٠ شتلة زيتون زرعها المستوطنون في الأراضي التي استولوا عليها، بينما يقول التقرير إن قوات الاحتلال أتلفت فقط ٢٠ شجرة زيتون.

وبالمجمل، حسب تسجيلات الإدارة المدنية للاحتلال تم بين كانون

الثاني وحزيران ٢٠٠٧ إتلاف ١٨٤٦ شجرة، إلا أن الفلسطينيين يؤكدون أن العدد أكثر من ذلك، إذ أن هناك اعتداءات لم يقدم المتضررون شكوى بشأنها لشرطة الاحتلال.

■ عرب٤٨

إلى أي حد يختلف «ساركو» عن بوش حقاً؟

حدد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في خطاب حديث له أولويات إدارته بخصوص القضايا الخارجية وبرزت من ضمن ذلك جملة مواقفه من لبنان وسورية والعراق وفلسطين بالإضافة إلى إيران وروسيا.

وقال ساركو إن فرنسا متمسكة «بشغف» بحرية لبنان الكاملة واستقلاله وسيادته «التي ينص عليها القراران الدوليان ١٥٥٩ و١٧٠١ مضيفاً أن «الحوار الذي استؤنف يجب أن يستمر للوصول إلى مخرج للأزمة يبدأ من الأعلى برئيس منتخب ضمن المهل الدستورية وبحسب الدستور يعتبره جميع اللبنانيين ممثلاً لهم ويكون قادراً على العمل مع الجميع، في الداخل مع الطوائف المختلفة وفي الخارج مع كل شركاء لبنان الكبار». واستدرك أن كل الأطراف الإقليمية، وبينها سورية، يجب أن تعمل من أجل تشجيع مثل هذا الحل ملوحاً بأنه «إذا سارت دمشق في هذا الطريق، فستتوافر ظروف حصول حوار فرنسي سوري».

وبخصوص الملف الفلسطيني قال الرئيس الفرنسي إن «جهودنا وجهود اللجنة الرباعية والدول العربية المعتدلة (لاحظ المعتدلة) يجب أن تخصص لإعادة بناء السلطة الفلسطينية بإشراف رئيسها». وأضاف «لكن من الضروري أيضا إعادة إطلاق آلية جديدة حقيقية للسلام فوراً تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية»، معتبراً أن «عدم التزام الأطراف أو المجتمع الدولي بهذا الهدف وإنشاء (حماستان) في قطاع غزة قد يبدو وكأنه المرحلة الأولى من تحكم، الإسلاميين الراديكاليين بكل الأراضي الفلسطينية» حسب تعبيره.

وعلى الصعيد العراقي، قال ساركوزي إن «المأساة العراقية لا يمكن أن تتركنا غير مبالين، فرنسا كانت، بفضل جاك شيراك، ولا تزال، رافضة لهذه الحرب» موضحاً أنه «لا يوجد إلا حل سياسي للأزمة العراقية» وأن هذا الحل «يتطلب أيضا تحديد أفق واضح يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية»، لأن «القرار النهائي المنتظر حول هذا الموضوع سيجبر كل الأطراف على تقدير مسؤولياتها وتنظيم نفسها» بما في ذلك المجتمع الدولي، ودول المنطقة وفرنسا أيضاً.

وفيما يخص إيران، أعلن ساركوزي دعم بلاده لاعتماد سياسة «انفتاح» تجاه طهران، مشروطة باحترامها لالتزاماتها النووية، مستدركاً أن امتلاك إيران للسلاح النووي «غير المقبول» وأن «الأزمة الإيرانية هي بدون شك أخطر الأزمات التي يواجهها النظام الدولي» حسب قوله محذراً بالحرف الواحد «أرجو أن لا نصل إلى وضع نختار فيه بين قنبلة إيران (النووية) وقَنبَلَتها (أي قصفها)». وهو تصريح اتفق معه في اليَوم التالي الرئيس لأمريكي جورج بوش عندما حذر مما أسماه بـ«المحرقة» في حال تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي، وهو موقف سخرت منه طهران مستبعدة قدرة واشنطن حالياً على شن أي هجوم عسكري عليها.

وحول روسيا، دعا الرئيس الفرنسي موسكو إلى التخلي عما وصفه بـ «الفظاظة» التي تؤكد عن طريقها استعادة وضعها، مطالباً إياها بتقديم مساهمة «ايجابية» في المشكلات الدولية(!!).

■■

الديمقراطية وعالم ماكدونالد (ماك).. والنصف الآخر

■ في تعريف دقيق للدول الصديقة والدول المارقة يحدد الصحفي الأمريكي توماس فريدمان الأخيرة بأنها التي لا يوجد بها مطاعم (ماكدونالدز)، والتي يعتبر وجودها دليل الصداقة مع الحضارة الغربية! وبدلا من نظرية صراع الحضارات التي تحاول أن تكتسب طابعا نظريا وفلسفيا بطرح مقولات عن مسار تاريخ البشرية في مرحلة التحول الكبرى التي يشهدها الآن، والتي انتهت إلى اعتبار الغرب والإسلام في حالة صراع حضاري، فإن فريدمان يصل رأسا إلى لب المسألة، فهو صراع بائعين ومنتجين للوصول إلى الأسواق، سواء كانوا بائعي «هامبورجر» و«كوكاكولا» أو بائعي طائرات بوينج وفانتوم. كما أنه صراع للوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وعلى رأسها البترول، سواء كان بترول العراق والسعودية، أو بترول آسيا الوسطى وبحر قزوين، صراع يعود بالعجلة الهائلة للبشرية إلى البدايات: عصر الاستعمار التقليدي.

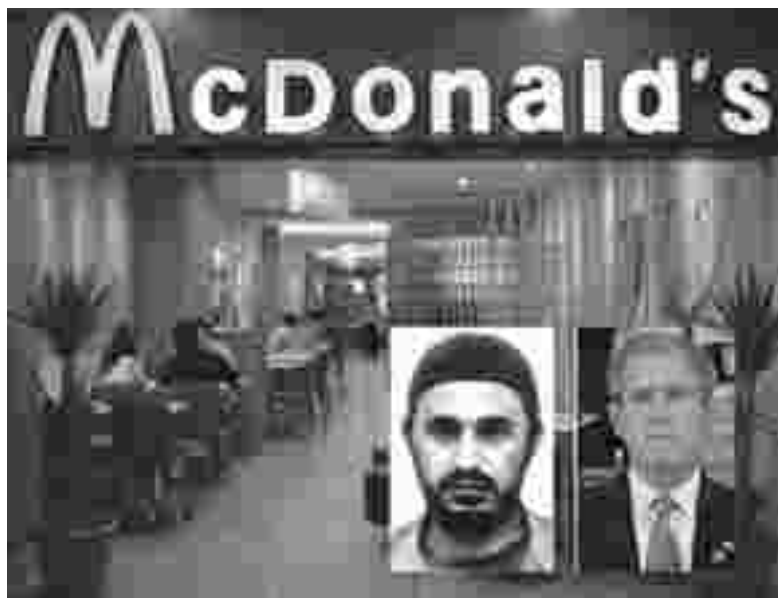

تفجيرات متتالية

قبل تعليق فريدمان بسبع سنوات، وقبل انهيار ١١ سبتمبر الكبير، أعلن المؤلف (بنجامين باربر) نبوءة دقيقة مدهشة (.. وسوف تحتل حروب «الجهاد» الصغيرة عناوين الصحف في القرن المقبل..)، وهذا ما حدث بالفعل، ربما أبكر قليلا مما توقع، وربما أشد، ففي ١٩ إبريل ١٩٩٥ قام (الجهاد) المحلي في أمريكا بتفجير المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما، ثم قام (الجهاد) الخارجي بتفجيرات السفارة الأمريكية في نيروبي والانفجارات التي استهدفت المنشآت الأمريكية في السعودية، وبمذابح البوسنة وسراييفو، ومذابح (الجهاد) القبلي في رواندا، حتى حدث انفجار ١١ سبتمبر الكبير، وهو ليس بالأخير، إذ لحقه تفجير المدمرة كول في اليمن، ومذبحة السواح الأستراليين في جزيرة بالي الإندونيسية وقتل الأطباء الأمريكيين باليمن، وهو في الأغلب ما سيظل يحدث.

في المقابل، فإن الحروب التي يشنها عالم (ماك) لا تتوقف، في الصومال ويوغسلافيا وأفغانستان والعراق، وعلى القائمة تنتظر الدول التي وصمت بال«مروق والشر»، وهو وصف لاهوتي (جهادي)، صادر للمفارقة عن عالم ماك الحداثي هذه المرة، ولا يبدو أن تلك الحروب ستنتهي هي الأخرى.

سمات أصولية

لا يقصد المؤلف باستخدام تعبير الجهاد قصره على المسلمين فحسب، إنه يستعير هذه الكلمة للحديث بشكل عام عن الأصولية الدينية والعرقية المعارضة للحداثة، وهي ما اعتبره موجودا في معظم أديان العالم، في المسيحية كاثوليكية وبروتستانتية، كما هي في الإسلام سني وشيعي، والهندوسية والطائفة السيخية والبوذية والصهيونية. إنها صورة الكفاح والقتال الدائم ضد الحاضر لأجل الماضي باستخدام الأفكار والكلمات والتنظيمات والقنابل والطلقات، وهي تقاتل في ظل الإيمان بالنصر لأن قضيتها مقدسة، حتى وإن لم تكسبها في هذا العالم الفاني. (الجهاد) إذاً، ليس أحد ملامح الإسلام فحسب، وإنما سمة من سمات كل الأصوليات، وإن اكتسب تلك السمة الإسلامية بسبب بروز جماعات الكفاح المسلح الإسلامية.

وفي المقابل يمثل عالم ماك السوق الكونية، انه عالم القطب الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة اليوم، إنه عالم الوجبات السريعة والموسيقى السريعة، عالم «إم تي في» و«ماكنتوش» و«ماكدونالدز»، والإنترنت، إنه سيرك كبير وحديقة ملاه كونية.

هما عالمان متضادان ومتكاملان في الوقت ذاته. فبينما تكون الروح الإقليمية والحدود العرقية والطائفية هي القوة الدافعة لقوى (الجهاد) مع الرغبة في العودة لروح القبيلة، التي تؤدي إلى التفتت والتشظي كما حدث للاتحاد السوفيتي، على العكس من ذلك، يسعى عالم ماك لاختراق الحدود القومية من الخارج، لعولمة الأسواق، للقرية الكونية الموحدة. فكيف يكونان متكاملين؟ إن ذلك يكمن في أن لهما عدواً واحداً، هو الدولة ذات السيادة بمؤسساتها المدنية، إنها الدولة القومية باعتبارها إطاراً للديمقراطية. وإذا كانت الدولة كيانا يضم بين جنباته تعددا عرقياً وطائفياً وعنصرياً، كما هو حادث مع الاتحاد السوفيتي قبل انهياره، أو الولايات المتحدة نفسها، فإن (الروح الجهادية) ستستهدف تدمير هذا الكيان لصالح صلة الدم أو الطائفة أو العنصر، وعلى الجانب الآخر فإن عالم ماك يكره الحدود القومية، لأنها تحد من حركته وتقيدها سواء أكان منتجا أم مسوقا ..

والنتيجة المفارقة والمنطقية في آن، هي أن ميول كل من (الجهاد) وعالم ماك تتواجد معاً ويمكن ملاحظتها في البلد الواحد في نفس الوقت. علي مقربة من بومباي وبجوار القرى الفقيرة التي تشتهر بوأد الإناث الرضع، بل والزوجات غير المرغوب فيهن أيضا، توجد مدينة صنع البرامج الإليكترونية الشهيرة (المسماة اختصاراً SCEEPS). ويشبه أحد العاملين الذهاب للعمل في تلك المدينة بعبور حدود دولية، من عالم الهند القديم الذي تسوده كل قيم (الجهاد) القبلية والعرقية، إلى عالم ماك السحري الحديث، حيث تصنع أرقى برامج الكمبيوتر لكبرى شركات المال والصناعة في العالم!

العولمة وقانون السوق

حل قانون السوق الذي يرفع من شأن الأهداف الفردية على حساب الأهداف الجماعية محل الخيارات الديمقراطية. وأذعنت الحكومات لقوة تفوق قدرتها على السيطرة، هي القوة الإلكترونية التي جعلت باستطاعة مستخدم للكمبيوتر أن يعبر الحدود دون دفع أية رسوم أو جمارك، حاملا معه في رأسه من الأصول الرأسمالية ما يزيد عما قد تحويه ألف سفينة شحن! ووضع فلاسفة السوق قواعد ديمقراطيتهم، فاعتبروا أن الشراء الذي يقوم به المستهلكون واختيارهم لسلعة دون غيرها، هو تصويت يومي يحددون فيه من يحق له أن يمتلك المصانع والمتاجر والمزارع ويديرها! وباختصار وكما قال جورج شتاينر فإن «معبدي الحرية الجديدين سيكونان ماكدونالدز وكنتاكي فرايد تشيكن».

وعلى حين أعلن الشاعر الأيرلندي ويليام بتلر ييتس (١٨٦٥-١٩٣٩) عن أسفه: «لن يظل المركز حيثما هو، فالفوضى المحضة انطلقت من عقالها على العالم»، فإن هذا هو حال عالمنا اليوم، فالدولة القومية بمؤسساتها الديمقراطية، مركز عالم القرن العشرين، آخذة في الاندثار. وفي اللحظة التي يبشر فيها المتعصبون لعالم ماك بالعالم الصغير المفتوح، بالقرية الكونية، بالسوق الأوحد الكبير، فإن العالم يتم تقسيمه إلى كيانات أصغر فأصغر، كارهة ومعادية لبعضها، إنه الوجه الآخر للعملة. كيف تم تقسيم يوغسلافيا، وكيف يمكن أن يستمر تقسيمها بلا نهاية؟ إنه عالم «لا يسيطر عليه أحد بالمرة». فكيف يتفق هذا وحاجة السوق إلى السلام والاستقرار العالميين؟

إن السوق يحتاج إلى الأمن والاستقرار وليس العدل والديمقراطية، هل توقف السوق عن التعامل مع ديكتاتورية بينوشيه في شيلي أو عن استثماراته في أوغندا في عهد عيدي أمين؟ إن العكس هو ما كان يحدث!

يبحث البائع عن المستهلك الطيع القابل للتشكيل، الذي يمكن إقناعه بأن صحته ستكون أفضل لو مارس رياضة المشي مرتديا حذاء ماركة أديداس أو ريبوك. والعكس مع الديمقراطية، أنها تتحقق فقط بوجود مواطنين لهم استقلاليتهم وقناعاتهم الخاصة التي يتوجب احترامها.

طبيعة وهمية

«في أجواء عالم ماك، قد يتضح أن بديل التقليدية الدوجماتية هو الاستهلاكية المادية... أو مجرد الفساد النفعي». هل كانت الحرية وحق التصويت هي الهدف الحقيقي لثورة بعض شعوب أوروبا الشرقية، أم الملابس ذات الماركات المشهورة وأغاني الراب وأجهزة الووكمان والوظائف ذات الرواتب العالية، واستخدام شبكة الإنترنت، أي ما يمثله الدخول في عالم ماك؟؟. على أحد الجدران في بولندا كُتب (طالبنا بالديمقراطية، لكن ما حصلنا عليه هو السوق الريعية)!!.

«كل مولود جديد على كوكب الأرض هو مستهلك جديد لمنتجاتنا»، هكذا تعلن الشركات متعددة الجنسيات، وهكذا تخطط. كانت أبحاث التسويق في الشركات فيما مضى تدرس احتياجات المستهلك وذوقه كي تلبيه، أما الآن فإنها تشكل احتياجاته وتوجه الذوق العام وتصنعه، فيما قد لا يكون ضروري بالمرة .

إنها شركات عابرة للقومية أو بالأحرى معادية للقومية، يقدم ماكدونالدز خدمات لعشرين مليون مستهلك في أنحاء العالم كل يوم، أي ما يزيد علي عدد أهل اليونان وأيرلندا وسويسرا مجتمعين. مبيعات توشيبا بلغت ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٢، أي ما يقل بشكل طفيف عن ميزانية حكومة الأرجنتين، وتعلن شركة الأحذية الأمريكية الشهيرة: «عليى كوكب ريبوك لا وجود للحدود». فهل لهذه الشركات موطن؟ تصنع إحدى موديلات فورد في مصانع ألمانية بأيدي عمال أتراك لتباع في نيجيريا وهونج كونج. وعوضاً عن المفاهيم الاقتصادية التقليدية التي تضع رأس المال والعمل والمادة الخام كعوامل أساسية حاسمة، فإن الاقتصاد الكوني يضع تنظيم العلاقة فيما بينهم في المقام الأول، أي نظم المعلومات والاتصالات والإدارة. ويتعاظم دور تلك النظم مع النمو اللانهائي للشركات العابرة للقومية، ومجال عملها الذي يغطي الكون فيكتسب الاقتصاد الكوني الجديد بالتبعية، طبيعة وهمية تخلقها شبكة معلومات عالية التقنية شديدة البأس، حيث لا جنسية للمنتج ولا جنسية للمستهلك ولا موطن محدد للإدارة.. إنها مراكز كمبيوتر فائقة القوة تعمل عبر الأقمار الاصطناعية، إنه عالم لا يعرف الحدود .

تعزيز قوى التفتيت

من ناحية أخرى فإن الهجوم على الحدود القومية يأتي بسبب الطبيعة هذه المرة، وهو تعاظم وازدياد ندرة الموارد، حيث أصبح من المستحيل على أي أمة أن تكتفي بمواردها الذاتية. وليس المطروح هنا الحديث عن دول مثل اليابان أو سويسرا لكونهم يفتقدون في الأصل للموارد الطبيعية، ولكن لنتأمل وضع الولايات المتحدة التي كانت تتحدث دوما عن قدرتها على الاكتفاء الذاتي لسعة وسخاء أرضها اللامحدود ين. ولنتأمل الأرقام: كانت أمريكا تنتج ٢٧٪ من خام الحديد بالعالم سنة ١٩٤٥، هبط إلى ١٦٪ سنة ١٩٥٠، ثم إلى ٧٪ سنة ١٩٦٠، ثم نصف بالمائة سنة ١٩٨٩، أي لا شيء تقريباً، والحال كذلك فيما يتعلق بالألومنيوم والبوكسيت. وإذا كان هذا حال الولايات المتحدة، فإن هذا ولا شك ينسحب على كل أمم الأرض، ولا بديل للبشرية عن التعاون لمواجهة ندرة الموارد ونضوبها، بشكل كوني، فلا بديل آخر. إن الحدود السياسية القومية غدت ضربا من الوهم، حالها حال مقولة الاكتفاء الذاتي.

أدت آلية التبادل والتكامل بين الأمم الناتجة عن العولمة إلى تعزيز قوى الجهاد التفتيتية، التي يبدو في ظاهر الأمر أنها تحاربها. تم ذلك بوجود مصادر المواد الخام في مناطق التوترات بشكل عام، مما يجعل شرايين الاقتصاد العالمي الجديد هدفا لها. من ناحية أخرى فإن الظلم والتوزيع غير العادل لموارد العالم والإخلال بتوازنها يدفع بالمزيد من الجماهير الفقيرة إلى اعتناق مبادئ (الجهاد). يتضح ذلك بشكل خاص في مجال الطاقة، حيث تسيطر على ٨٧ ٪ من احتياطي البترول العالمي أكثر الدول احتمالا لأن تتعرض لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

(انظر الجدول المرفق)

كان الاقتصاد يقوم علي أسس مادية من مكونات الاقتصاد التقليدي وأساسها إنتاج السلع الصلبة، الأحذية والثلاجات والتلفزيونات والسيارات.. الخ، أما الاقتصاد العالمي الجديد فإنه يعتمد علي السلع اللينة، البرامج والأفلام والألعاب الإلكترونية والأغاني والإعلانات التي تستهدف العقل والنفس. وعبر أساليب الترويج والتغليف والإعلان، يتم بيع منتجات تم إنتاجها طبقاً لرغبات المنتجين لا المستهلكين، الأمر الذي يختلف كلياً عن الاقتصاد الرأسمالي التقليدي القديم. وشيئاً فشيئاً أخذت السلع اللينة حجماً متزايداً حتى أصبحت تسيطر على قطاع السلع، ويمكن إدراك ذلك من معرفة نمو حجم الإعلانات في العالم الذي بلغت استثماراته حوالي ٢٥٠ مليار دولار (بداية التسعينيات)، وأصبح من غير المستغرب أن يشتري ملايين المستهلكين في العالم الماركة التجارية بغض النظر عن حاجاتهم الحقيقية. وكما في رواية «آلة الزمان» لـ «هـ.ج. ويلز»، حيث تحول البشر المنعمون إلى كائنات يمكن تنويمها بشكل جماعي، وسوقها إلى الذبح دون أن يدروا أو يقاوموا، تمكنت الآلة الإعلانية الكونية من خلق حالة من الإدمان الجماعي لما هو غير ضروري، وفي الأغلب لما هو غير نافع. وكان الوعد المبطن بالقوة والجمال والسعادة الذي يخاطب المشاعر هو الطريق لقلوب للمستهلكين وجيوبهم. واحتلت الآلة الإعلانية الكونية عبر أجواء الأثير مكان الصدارة في اقتصاد عالم ماك، مؤكدة الطبيعة الوهمية غير المحسوسة له. لعل في ذلك يكمن تفسير التأثر المبالغ فيه للاقتصاد العالمي من حادث نيويورك في ١١ سبتمبر.

ليس من الحتمي أن تكون التكنولوجيا والحداثة معاديين بالضرورة للديمقراطية، ذلك أن التكنولوجيا أداة محايدة: إن تحالفت مع الديمقراطية أمكنها تعزيز الاتصال المدني وتوسيع مدارك المواطنين، أما إذا ترك أمرها للسوق، فقد تؤدي إلي تضخيم ضرورات سلع عالم ماك غير الضرورية والتي لا قيمة لها، باستخدام القدرات الهائلة للميديا لتوحيد الرغبات. وبها يمكن مراقبة الرأي العام والسيطرة عليه (كيف أصبح شعب الولايات المتحدة مقادا لحرب بالعراق لا مصلحة ولا علاقة له بها بالمرة!)، ووضع الحاجات الاصطناعية محل الحاجات الإنسانية الطبيعية، إنه طغيان واستبداد التكنولوجيا .

الظواهري و الجينز

تكمن القيمة الأساسية للكتاب في أنه كشف التلازم بين كل من عالم الإنترنت والراب ومايكل جاكسون والوجبات السريعة والجينز بعالم الشيخ عمر والظواهري، وعوضاً عن نظرية هنتنجتون المدرسية المتعلقة بصراع الحضارات والتي تنطلق من تعليل الظواهر السطحية الخادعة للصراع بين كل من العالمين، فإن نظرية تكامل العالمين وخلق أحدهما للآخر تقدم لنا قدرة تفسيرية عالية لما يحدث بالعالم الآن. ونظرة متأنية للتاريخ القريب، تاريخ نشأة وتعاظم كل من عالم ماك و (الجهاد) توضح مدي التلازم والاكتمال بين العالمين، ذلك التلازم الذي أثمر ما حدث في نيويورك، رغم كل الدعاوى بعكس ذلك. لم ينتج عالم السوق عالم (الجهاد) سياسيا وعسكريا فقط (دور أمريكا في خلق القوى الجهادية وتعبئتها في أفغانستان)، بل أساسا بالوجود المتلازم، إنه العلة والمعلول، وهو ما يعلمه جيدا القادة والمخططون الاستراتيجيون في الغرب، يعلمونه ولكن لا يعلنونه، فعلى أساس هذا التناقض المزعوم يتم توجيه عالم اليوم.

■ شوقي عقل

عن كتاب Jehad vs. Mc World «**الجهاد في مواجهة عالم ماك**» **للمؤلف الأمريكي بنجامين باربر – عن دار النشر تايمز بوكس، نيويورك ١٩٩٥. قام بترجمته أحمد محمود وأصدره المجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان «عالم ماك المواجهة بين التأقلم والعولمة»...**

جدول يبين احتياطي الدول المنتجة للبترول ودرجة احتمال تعرضها للقلاقل

الدولة	درجة الاحتمال	النسبة المئوية من احتياطي البترول العالمي
الجزائر	قوية	٠,٩٢
ايران	قوية	٩,٣١
العراق	قوية	١٠,٠٣
ليبيا	قوية	٢,٢٩
نيجيريا	قوية	١,٨٠
يوغسلافيا	قوية	٠,٠٠٨
ألبانيا	متوسطة	٠,٠١٢
أنجولا	متوسطة	٠,١٥
الأرجنتين	متوسطة	٠,١٦
البرازيل	متوسطة	٠,٣٠
الكاميرون	متوسطة	٠,٠٤
الصين	متوسطة	٢,٤١
كومنولث الدول المستقلة	متوسطة	٥,٧٢
الكونغو	متوسطة	٠,٠٨
مصر	متوسطة	٠,٦٢
الجابون	متوسطة	٠,٠٧
الهند	متوسطة	٠,٦١
الكويت	متوسطة	٤,٤٣
ماليزيا	متوسطة	٠,٣٧
المكسيك	متوسطة	٥,١٥
عُمان	متوسطة	٠,٤٥
بيرو	متوسطة	٠,٠٤
رومانيا	متوسطة	٠,١٦
السعودية	متوسطة	٢٥,٨٦
الامارات	متوسطة	٩,٨٤
فنزويلا	متوسطة	٦,٢٨
الاجمالي العام		٪ ٨٧,١١

❖هذه الأرقام والتوقعات وضعت بتاريخ ١ يناير ١٩٩٣، هل يمكن اعتبارها دقيقة الآن، خاصة في تصنيف درجة احتمال تعرض الدول لمخاطر (الجهاد)، هل يمكن اعتبار السعودية مثلا من الدول المتوسطة الاحتمال؟ والسؤال يطرح نفسه أيضا بالنسبة لكل من فنزويلا والمكسيك

Source : The International Petroleum Encyclopedia (Tulsa :Penn Well Publishing * 285-Company 1993) pp. 284

❖ مؤامرات كبيرة على الدولة القومية بمؤسساتها الديمقراطية.

❖ طالب الناس بالديمقراطية، لكن ما حصلوا عليه هو السوق الريعية.

❖ الظلم والتوزيع غير العادل دفع الناس لاعتناق مبادىء الجهاد.

❖ تمكنت الآلة الإعلانية الكونية من خلق حالة من الإدمان الجماعي.

قراءة تاريخية في انهيار إمبراطورية وزوال أمة

● زهير محمد ناجي

في القرن الثالث قبل الميلاد قام صراع مرير في غربي البحر المتوسط بين إمبراطورية تجار مسالمين همهم الأول التجارة والعيش بسلام مع جيرانهم، وهي الجمهورية البونيقية (القرطاجيه) من جهة، وبين دولة ناشئة تقوم على القوة، هي جمهورية روما التي استكملت توحيد شبه الجزيرة الإيطالية، وأخضعت قبائلها المختلفة وشعوبها بقوة السلاح، وأخذت تمد أنظارها إلى خارج شبه الجزيرة للنهب وللسيطرة على حوض البحر المتوسط الغربي تمهيداً للاستيلاء على الحوض الشرقي منه، وانتزعت روما من القرطاجيين شيئاً فشيئاً ممتلكاتهم هنا وهناك قبل أن تنزل جيوشها على أرض القرطاجيين....

وجرت معركة زاما الشهيرة الواقعة في جنوبي العاصمة قرطاجة عام ٢٠٢ ق.م، وعاد حنا بعل (هانيبال) القائد القرطاجي الشهير إلى العاصمة ليعلن أمام مجلس الشيوخ خسارته للمعركة ناصحاً بتوقيع الصلح، وتم توقيع معاهدة قرطاجة المهينة، وخسرت قرطاجة كل شيء، وأصبحت خاضعة لروما، فقد انتزعت منها روما أملاكها وأسطولها الحربي والتجاري، وفرضت عليها غرامة قدرها مائتا «تالنت» (نحو ٢٠٠ مليار دولار)، تسددها على مدى خمسين عاماً، وقامت قرطاجة تداوي جراحاتها، وقبل الشعب كل تضحية لدفع الغرامة على أمل استرداد حريته وكرامته بعد انتهاء مفعول المعاهدة.

يقول المؤرخ «ول ديورانت»: (ولكن حكومة التجار القرطاجيين الأغنياء كانت قد بلغت من الفساد مبلغاً جعلها تلقي على كاهل الطبقات الدنيا عبء الغرامة الحربية، بل وأن تختلس جزءاً منها، وطلبت طوائف الشعب من بطل الأمة هانيبال أن يخرج من عزلته لينقذ الأمة من محنتها، واختير في عام ١٩٦ ق.م حاكماً عاماً لقرطاجة)

فلما تولى منصبه روع سراة المدينة، فقد حاول أن ينقذ الأمة من الفساد واقترح اقتراحاً يحد من سلطاتهم فلقد كان مجلس الأمة (مجلس القضاة) يتألف من ١٠٤ من الأعضاء [الأغنياء والوجهاء] ينتخبون مدى الحياة، فجاء اقتراحه ألا يبقى أحد منهم في منصبه أكثر من سنة واحدة، وألا يعاد انتخابهم إلى مناصبهم إلا بعد عام من خروجهم منها، فلما رفض مجلس الشيوخ هذا الاقتراح عرضه على الجمعية العامة فأجازته، وكان من نتيجة ذلك أن نشأ نوع من الديمقراطية لم تعرفه قرطاجة سابقاً، وحارب هانيبال الرشوة وعاقب المرتشين، وخفف عن الأهلين معاناتهم بتخفيضه الضرائب، ودبر أمور الدولة تدبيراً حكيماً، واستطاعت قرطاجة أن تؤدي الغرامة الحربية كاملة قبل انقضاء أجلها، فدفعها عام ١٨٨ ق.م بدلاً من ١٥٢ ق.م (في عشرين سنة بدلاً من خمسين سنة)...

ولم يرض الأغنياء وأرباب الأموال ذلك، وبعثوا إلى عدوّ قرطاجة اللدود روما يحرضونها على حنا بعل بحجة أنه يعد العدة لاستئناف القتال وهزيمة روما، واستجاب مجلس الشيوخ الروماني لطلب (زملائهم) وطلبوا منهم تسليم هانيبال لروما، مما اضطره إلى الهرب من بلاده ملتجئا عام ١٨٥ ق م إلى إنطاكية عدوة روما، وفيها بذل جهوداً كبيرة للانتصار على عدو بلاده، ولما فشل، تجرع السم ومات محزوناً عام ١٨٤ ق.م».

تتردد هذه القصة في مختلف المصادر التاريخية، ولكنها كلها يمكن تعميمها على سائر الممالك والإمبراطوريات والشعوب التي كانت قوية مزدهرة ثم ماتت واندثرت بالآلية نفسها التي انهارت بها إمبراطورية قرطاجة، وهو ما يمكن وضعه ضمن قوانين التطور التاريخية: قيام أمم وحضارات وشعوب وانهيارها وذوبانها، وليس ما تروجه بعض الأوساط جهلاً أو تجاهلاً بأن هناك أمماً خالدة وحضارات لا تزول، و«إن للبيت رباً يحميه» كما قال أبو طالب للغزاة الأجانب القادمين لتهديم مكة وبيتها العتيق!!

قوانين التطور التاريخي التي تنطبق على كل أمة تقول: إن حماية الأمة، حماية أرضها وتراثها وحضارتها، تصنع صنعاً، وكذلك انهيارها وزوالها، بأيدي شعبها وبأيدي حكامها، وإن إرادة البقاء تنبع من قناعات كل فرد ومن صلابته ومن إيمانه بأصالة حضارته وعظمة قيمها، ومثل ذلك إرادة الموت والزوال التي تنبع من شعور كل فرد باليأس والإحباط حين يلتجئ بعض قادته وحكامه حماية لمصالحهم المادية واستجابة لأنانياتهم الفردية ولأحقادهم الشخصية إلى الأجنبي ويستدعونه لنصرتهم على شعوبهم كما يفعل بعض الأعراب الآن فيميتون روح المقاومة والصمود وإرادة القتال والنصر..

ظل شعب قرطاجة مستعبداً من الرومان والبيزنطيين والقاندال حتى جاء الإنقاذ على يد الفتح العربي.

تمعنوا بدور تلك الطبقة الحاكمة التي التجأت إلى عدو قرطاجة اللدود لتحمي ثرواتها ومصالحها وتحكمها في جماهير شعبها، ألا تجدون فيه صورة واقع العالم العربي المعاصر؟! واقع شعوب هذا العالم العربي الكبير المسحوقة والمذلة والمهانة من قسم كبير من حكامها والتي تفتش عن خلاصها عبثاً... لأن فئة من طبقتها الحاكمة منذ قرنين وحتى الآن ربطت مصير الوطن والشعب والتاريخ والثقافة والروح بكيس النقود الذي تحميه حراب الأجنبي ودبلوماسيته الشيطانية: فرق تسد... ادفع الناس إلى قتل بعضهم بعضاً.

إمبراطورية قرطاجة البحرية الكبيرة... الإمبراطورية التي نقلت مع حرفييها وتجارها ومفكريها وبحارتها الحضارة من المشرق العربي إلى شواطئ الأطلسي... الإمبراطورية التي قامت على تبادل البضائع وتبادل الأفكار، وعلى العلاقات الودية بين الشعوب وليس على القوة الغاشمة، قوة الفتح والعدوان، انهارت كلية لسبب بسيط، لأن أغنياءها، لأن الطبقة الحاكمة فيها التي لم تشبع من جني الأموال وتكديسها، والتي تخاف من شعبها أكثر مما تخاف من الأجانب الطامعين في إزالتها من الوجود، التجأت إلى عدوها تستعين به ضد شعبها.. ماذا كان مصير تلك الإمبراطورية ومصير شعبها؟!!

النتيجة أنها زالت من الوجود لمدة ألف عام! يقولون: التاريخ مستودع تجارب الشعوب... ومعلم الجماهير... هذا صحيح، ولكنه لم يعلم أبداً طبقات حاكمة كيس المال لديها أعز من كل شيء.

يقول التاريخ: إن موت الأمم وزوال الحضارات يبدأ من الداخل أولا، فلنعمل معاً على تحصين جبهتنا الداخلية، ولنفضح أولئك الذين يلجؤون إلى الأجنبي لحماية مصالحهم، ولنؤيد من يحاربون الفساد والإفساد ويدعون إلى وحدة الأمة.. ■■

ربّما!

مهنة التعليم

كلما تذكرت أنني معلم، في غمرة النسيان اللذيذة، تخطر على بالي أغنية عبد الحليم: (قدرٌ أحمق الخطى).

الآن، وافتتاح المدارس موشك، والعام الدراسي يتأهّب للدخول، لا أجد ما أمنّي به النفس سوى إعادة أمنية تعود إلى أيام الدراسة، وما تزال مستمرّة عبر الأجيال: نشوب حرب طاحنة، وسقوط صاروخ على المدرسة!

صحيحٌ أنّ تجربتي في المدارس، كما هي تجربة أي معلم آخر، حافلة بلحظات إنسانية لا تنسى، صنعها أطفال لا يعرفون شيئاً غير أن يصنعوا لحظات لا تنسى، مع ذلك أنا قلق، لأني سأعود إلى الروتين ذاته، أعيد الدرس ثلاث أو أربع مرات في اليوم، وأيضاً للتشتت بين مطالب أهالي التلاميذ، وبين منهاج متحجر، يستخف بعقول الجميع، و قلق من بؤس الكادر، إذ دائماً ما يجلبون لنا أنصاف المتعلمين بالوكالة، لينسفوا ما بنيناه، ويولوا مدبرين في اللحظات الحرجة.

لقد علمتني التجربة أن فكرة المعلم لم تعد تعني شيئاً في هذه الأيام، فلن أكون أرسطو، ولن أخرّج من في مستوى الإسكندر المقدوني، لذا يجب إيقاف الوهم، فالمعلم في بلادنا مجرد قربان، لا أكثر، إن فعل المطلوب منه طولب بالاجتهاد، وإن اجتهد وخرج سنتيمتراً واحداً طولب بالالتزام، وبعيداً عن ذلك، هو مضطر لإيجاد عمل إضافي يقيم أوده، كأن يسوق سرفيساً، أو يفتح بقالية، بعد الدوام، وكل ذلك يعني مزيداً من التكسير لصورة المعلم كشخصية طليعية، ورجل من رجال الصف الأوّل في المجتمع، كلهم يرددون ما قاله أحمد شوقي: (قم للمعلم وفه التبجيلا/ كاد المعلم أن يكون رسولا)، وأنا أردد معارضة إبراهيم طوقان الذي جرّب المهنة وخبرها :(شوقي يقول وما درى بمصيبتي/ قم للمعلم وفه التبجيلا/ اقعد فديتك هل يكون مبجلاً/ من كان للنشء الصغار خليلا/ لو جرّب التعليم شوقي مرةً/ لقضى الحياة جهالةً وخمولا).

شيءٌ واحدٌ فقط ينقذني من التذمر، ويقودني إلى التفاخر بمهنتي، فقط لأنها آخر المهن الشريفة.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

الستيتية: الطير الذي غادر الأسطورة وسكن الشام نهائياً!..

● طارق عبد الواحد

يمكن لأي عابر سبيل، في أحياء دمشق، أن يلاحظ إلى ذلك الطير الرمادي الصغير الذي يشبه الحمام، والذي يدعوه الدمشقيون: الستيتية. ويمكن الانتباه إلى تلك العلاقة المحببة والأليفة التي تربط بين ذلك الطائر والشاميين.. إلى الحد الذي تبدو فيه طيور الستيتية قريبة من متناول اليد لدرجة القبض عليها، لكن أحداً لن يفعل ذلك!..

تلتقط طيور الستيتية أرزاقها من أيدي السكان المحليين، وتبني أعشاشها تحت سقوف شرفاتهم، أو على النتوءات الحجرية في جدران بيوتهم، أو في الكوى، من دون أن يعتريها الخوف على بيوضها، وفراخها فيما بعد .. التي سيكون عليها، بعد قليل، أن تتمرن على الحياة قريباً من البشر من دون حرص زائد، فكميات الخوف عندها في أدنى مستوياتها!!..

المنطق لم يستطع تفسير هذه العلاقة الغامضة بين هذه الطيور والدمشقيين، وهنا تتقدم الأسطورة لحل اللغز..

تقول الأسطورة: إن طيوراً برية كانت تشق السماء، وترحل من الشمال إلى الجنوب، ويُقال إن أصلها كان طائر العنقاء قاهر الصحارى والبحار. مرّ ذات يوم فوق دمشق، فاستهوته عشتار (ربة الجمال)، وقالت له بصوت سحابي أبيض: تعال، ها هنا لدي الطعام والماء والأمان والعابدون والسلام. تردد قليلاً، ولكنها لوحت له بإزار أبيض يخفي تحته شهوة حياة الكون كلها، فحطّ مدفوعاً بقوة لم يستطع لها دفعاً. حطّ.. لا عن رغبة بالبقاء، ولا بالعيش في كنف معابد الربة الجميلة. حطّ مستطلعاً فقط..وليرتاح من تعب، ولكنه حين حطّ، وحين حطّ فقط، وشرب من ماء بحرة الربة وأكل بعد جوع طعامَ الربة المنثور في جنبات معابدها سقط ريشه القوي، ولانت روحه الشديدة، ونسي الأسفار والصحارى والغابات والأنهار، والتجأ مستسلماً إلى حمى الربة. وتكاثر العنقاء وتوالد، وماتت الربة، ولكنه بقي. واندثرت معابدها، ولكنه بقي. وقامت معابد لأرباب جدد، فاحتمى بأكنافها، وتغيرت أسماء الأرباب، وتغيرت أسماء العابدين، وتغيرت أسماء المعابد، ولكن أحداً لم ينسَ أبداً.. اسمه القديم مدلل الست عشتار: الستيتية!..

tariqawahid@yahoo.com

حين يغني محمد شيخو في أعالي قاسيون

● كرم يوسف

لم أكن أتصور يوماً ما، أني سأتخلى عن إحدى أمنياتي في اكتشاف شوارع ومنازل أخرى في مدينتي قامشلي ، أو أن يتسلق الكسل عوالم الاكتشاف في.دون أن أحدد تاريخاً لزيارة مدينة أخرى في سورية، لأكتشف ولادتها الطبيعية في عينيّ.. ولكن الذي حدث أنّي تخليت عن هذا الأمنية، وعن أمنيات أخرى أجمل ..!

كثيراً ما سمعت عن مدن تكبر مدينتي، وكثيراً ما سمعت عن مدن أكثر كثافة من مدينتي، أو أقدم من مدينتي عمراً، لكن حبي لمدينتي كان حاجزاً أمام تصديق كل الأشياء التي تجعل من مدينتي أصغر حجماً،كثافةً،قدماً...

بقيت على هذه الحال ،حتى زيارتي المؤخرة، والمفاجئة إلى العاصمة دمشق، حيث كنت مضطراً، وعلى غير عادات الزيارات السابقة، لأن أعتمد على نفسي في سبيل تسيير غرض زيارتي،دون أن أعتمد على أحد ، لأضيع بين الميكروباصات ، ولتكون يدي على قلبي، خشية تجاوز العنوان الذي أقصده، حسبما دون لي الأصدقاء، على ورقة صغيرة كانت في يدي...

رغم كل هذا، كنت مصرّاً على أن مدينتي الشمالية هي أكبر من كل المدن، إلى أن تمت رحلتي الأخيرة إلى قاسيون، لتتكسر كل هواجسي التي كنت مصرّاً عليها أمام كبَر العاصمة دمشق، حيث أضواء المدينة تمتدّ إلى مَا لانهاية ، في تلك اللحظة كان علي الاعتراف بأنّ مدينتي صغيرة بالنسبة إلى العاصمة دمشق..

بعد وصولنا إلى آخر نقطة يقصدها الناس مشياً على قاسيون ، هدنا التعب ، اضطرنا لاستراحة قصيرة ، وكعادتي في كل مساء، فتحت مجلد أغاني محمد شيخو في الموبايل ، لتكون هذه لحظة أكثر دهشة وغرابة من اكتشافي الأول لصغر مدينتي ...!

كانت لحظة يصعب عليّ أن أتلقّى إحساسها دفعة واحدة،محمد شيخو، وقاسيون ،هذا الأمر الذي لم أفكر به،أن أستمع لمحمد شيخو، وهو يغني بالكوردية في دمشق، بل وعلى ثرى قاسيون، أحسسته لم يغن لي فحسب، بل لكل الدمشقيين ، والخلفاء الأمويين، والأيوبي صلاح الدين،لا بل يغني بالكوردية إلى البنائين الذين بنوا أول منزل و أول قصر لأول حضارة في دمشق ، أياً كانوا.....!

قست من جديد مساحة دمشق ،بحسب نغمة أوتار محمد شيخو ، وحاولت إحصاء ملايين الأضواء تلك في بحّات صوت محمد شيخو ، دون أن أنجح، ودون أن أتخلى عن محاولاتي، لأصير أسير فرحة أكبر من قلبي الذي يحسّ بها ..

مع محمد شيخو الذي استمعت إليه مع أبي ، وكل أعمامي، وأخي الكبير، وكلّ من هم أكبر مني ، ثم لاحقاً مع مجايليّ، صار الاستماع إليه عندي عادةً ،بل إدماناً، وترى، هل يستطيع الإنسان أن يتخلى عن عاداته، أو ينفك من قبضة إدمانه ، وهو –أي" الإنسان: عادة!" ،كما رآه عبد الرحمن منيف، لذلك صرت أقيس الأمكنة بمدى مناسبتها لغناء محمد شيخو..

صارت دمشق أجمل من قبل ما كانت عليه قبل لحظات،قبل أن يغني فيها محمد شيخو بالكوردية ، صارت كلّ النساء اللواتي غنى لهن في تلك اللحظات ،بالنسبة لي دمشقيات ، وصارت في تلك اللحظات عندي الأحياء التي اشتاق إليها محمد شيخو أحياء دمشق، لأنه طالما كان عندي إحساس بأن محمد شيخو يغني للمدينة التي أسكنها أنا ، و لا يتغزل إلا بأنثى مدينته التي هي مدينتي أنا ...

مع نسمات قاسيون التي كانت تلفّ جسد أغنيات محمد شيخو مهما حاولت أن أرفع من صوت الموبايل ، كان لا بدّ لي من الاعتراف بأنّني في هذه الزيارة الأخيرة، لم أسافر إلى دمشق، بقدر ما سافرت في صوت محمد شيخو ، في دمشق ، ناسياً تعب تسع ساعات قطعتها ذهاباً، وسأقضيها إياباً إلى ومن دمشق،وكأنّي أسهمت – للمرة الأولى – في إقامة حفل موسيقي فني- له- بعد كل هذه السنوات من غيابه.....!

keremyusiv@hotmail.com

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2007/8/29) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

عطالة الحياة.. حين تصبح الأشياء ناقصة

• محمد المطرود

إلى الآن لا أنفك عن إسار سحر الكلمة: «ابني لا تعش في الدنيا مستأجراً كمن جاءها ليصطاف، عش دنياك كأنها بيت أبيك».. جملة حشد منها ناظم حكمت أعجوبة من عيار ثقيل حتى صارت في أضعف الإيمان المفتاح للباب السري والدخول بثقة في صنعة الحياة، وانشغالاتها، ليس من باب ضيق بالطبع، وإنما من دهليز وعي الأشياء وإشراقاتها.

• ناظم حكمت

هنا خلقت أدوات إنتاج جديدة، مشرقة، ومشرّفة، ولغة عالية ولائقة بمفردات العيش والنهوض بها، كبديل متفائل ديناميكي، متغير، متجاوز، متصالح، وليس رجراجاً إلا للتحايل على السواد وما يتبعه من انحسار الضوء.

نحن نتمثل هذا الرجل (التركي)، ابن كل العالم، وأبا كل العالم.. سنعرف (الميكانيزم) السر في توضع الطاقة، المتفجر، في الشخص الذي هو نتاج مواقف ونضالات، وعذابات. فمن أين تسللت المقولة المصغرة للعالم الممتد كارثة، إلى بيت صغير (بيت الأبوة) المفترض، مهما كبرنا نجدنا أصغر منه، ومهما ابتعدنا، تصغر نفوسنا، ويكبر هو، فلا نملك إلا أن نكتب عنه، وفي رأس الوصية، نتمنى أن ندفن قريباً منه. ما نحن معنيون به أكثر، بمعنى يمكن توليد فعل البقاء من خلاله، فعل المقاومة، الفعل المنافي للمجانية، وفعل فك (شيفرة) العمل من أجل القضايا الكبرى، من نافذة الدقائق المهملة التي ينظر إليها على أنها مملة، وغير حرية بالمتابعة، ومن زاوية التفاصيل الصغيرات، ومن بوابة السرور كما من بوابة الألم والمواجع. هكذا.. تصبح الصورة أوضح، والمعنى أكثر دهاءً في استثمار ما يحدث، واستلاب الطريقة الكفيلة بفتح المغاليق وتجليها.

فما هي عطالة الحياة... وكيف تنشأ؟

البيت الذي يعنى بنا، البيت الذي نعنى به، توافقية فترة تجعلنا عرضة للحب، وللسؤال الذي يربطنا بأشيائنا المنسية في (السقيفة) أو بين الكتاب مثل الوردة، أو رسالة صفراء من إحداهن.. هي أدوات حميمية لها لذة الجماع، إذا كانت من منتجات اللذة ولها رغبة الكشف، وقوة الموت، وفداحة المعنى حين لا يفسر اتجاهنا نحو الغامض حديثاً، لغة أخرى، فهم متأخر، وعطالة أخرى. المفسّر، الواضح، لا يحرك، لا يهز، لنتصور الشجرة، إذ لا ريح، من غير تلك الحركة، سنقول الشجرة ناقصة، وفيما تعبر، نقول: مكان ناقص، كالمكان الذي لا تشغله امرأة، عاقر «لا يعوّل عليه» استفادة من الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي.

بالتأكيد، عندما نسهب في الحديث عن عطالة الحياة، فهذا يعني توقف ملكات كثيرة، يضيق علينا فقدها الكبير، فلا نقوَ إلا أن نكون معيدين لما هو منتج، وتصبح عطالة الحياة الذهنية المرهونة بالنفس، والمساحات المحتلة بها أشبه بالعطالة عن العمل، في حين يمكن أن نستدرك شيئاً مهماً، ضمن توافقية تنشأ عن عطالة الحياة، لا عن عطالة العمل.

عاطل عن العمل لا يساوي عاطل عن الحياة.

عاطل عن الحياة يساوي عاطل عن العمل.

فلنحبها.. هي المكان الأول والأخير، وامرأة الهوى الأول.

ومرمى أهدافنا، وهدفنا جميعاً. ■■

صفر بالسلوك

• لقمان ديركي

مازوت.. بنزين

حتى لو اضطررنا لإنشاء صندوق لدعم المازوت والبنزين فإننا لن نكون على خطأ، لأنو بصراحة جماعتنا اللي مو كتير معهم مصاري ما رح يقدروا يتحملوا الفكرة، الفكرة بحد ذاتها صعبة، بل وأكثر من صعبة، فالناس تتحدث عن هذا الموضوع بخوف، خوف حقيقي على أطفالها وعائلاتها، وعلى اعتبار أن هؤلاء الأطفال وتلك العائلات يشكلون الغالبية من شعبنا اللطيف فلا بد أنهم بشكل ما يجسدون الوطن، وبما أنهم يجسدون الوطن فإن من حق الوطن عليهم أن يسمع أصواتهم وأحاديثهم، فالناس تقول أن رفع الدعم عن البنزين والمازوت وشيك، والناس تقول أنه إذا تم رفع الدعم عن هذين السائلين فإن السلع كلها ستصبح ذات قيمة كبيرة، وهذا يعني برأيي احترام من الحكومة لسلع الوطن، فعلى المواطن أن يعرف قيمة الخبز خاصة إذا ارتفع سعره ضعفين تلاتة، وعليه أن يعرف قيمة الصناعات الثقيلة من علكة وبسكويت ولا يستخف بها بعد الآن أمام الرايح والجاي، لذلك فرفع الأسعار هو من قيمة سلع الوطن، والوطن غالي يا خديجة، وألف حبل مشنقة ولا يقولوا أبو عمر خاين يا خديجة، بس والله العظيم الناس خايفة من هالقصة.

لكن للحكومة رأي آخر، فالمواطن العادي لا يفهم أحياناً لماذا تأخذ الحكومة هذا القرار أو ذاك، كما أن المواطن لا يقرأ من القرارات سوى السطور الواضحة منها، بينما هناك ما يخفى دائماً علينا نحن الدراويش الذين لا نرى أبعد من أنوفنا التي كادت أن تدخل غينيس لكثرة ما شمت من روائح البنزين والمازوت الملوثة لبيئتنا الجميلة، وعلى ذكر أنوفنا والبيئة، فإننا لو دققنا جيداً في هذين الشيئين لوجدنا أن الحكومة سترفع أسعار البنزين والمازوت لمعاقبتهما على إلحاق الضرر بنا وبأطفالنا وبكل من يستخدم البيئة عن الخليئة اللي عنا، وبالطبع فسيخف استخدام هذين الشيئين الملوثين وستصبح مدننا أقل تلوثاً وستصبح صحتنا عال العال، وسيرتفع معدل أعمارنا عشرين سنة وأكثر بفضل قانون رفع الدعم عن الظالمين الحقيرين مازوت وبنزين، وسيجد هذان الظالمان كيف أن وضعهما سيتدهور فلن يعودا كما في السابق مسيطرين على الفضاء والشوارع والمعامل والصوبيات والسيارات، وسوف تشعر السلع والأعمال المرتبطة بهذين المشبوهين الخائنين بالعزلة وعدم تعامل الشعب معها بسبب ارتفاع أسعارها المتوقع أيضاً، مما سيؤدي إلى تحجيم هؤلاء الخونة وإعادتهم إلى حجمهم الطبيعي بعد أن طغوا على الشارع.

وعلى اعتبار أننا نحب الوطن ونكره الخونة فسنساعد الحكومة على عزل المازوت والبنزين وباقي المتعاملين معهما ونقاطعهما بشكل إرادي تحت شعار «قاطعوا المازوت والبنزين واللي معهما متعاملين»، وسنعيد الاعتبار للحطب والفحم الحجري المخلص اللذين نسيناهما منذ أن أخذ الخونة من أمثال المازوت والبنزين عقولنا، وسنعود كما كنا أيام زمان عندما كان كل شيء جميلاً، فنخبز بأيدينا على الصاج أو التنور على اعتبار أن الغاز من أقرباء المذكورين، وسنهتف بالشكر للحكومة لأنها قضت على المتآمرين، كما أننا سنحس بأننا لا نفرق بشيء عن الدول الراقية، فسعر البنزين والمازوت عندنا كالذي عندهم، وبالتالي ما بقى في داعي لشوفة الحال علينا بهالشكل، وسنغض النظر عن أن دخل الفرد عندنا هو أقل على الأقل عشر مرات عندهم، وننام مرتاحين، فها قد دخلنا إلى الحضارة من أوسع أبوابها بأنف لطيف وصدر نظيف وقوام رشيق بسبب الريجيم الإجباري الذي سنمارسه في أيامنا وليالينا القادمات، باستثناء المدعومين منا الذين لا ينتظرون رفع الدعم عنهم في المستقبل القريب. ■■

فيروز ودولة الرحابنة

بعد شهور مضيئة من العمل على أرشيف سفيرتنا إلى النجوم، أنجز، القاص والصحافي، أحمد عساف دراسة عنها، ستصدر قريباً عن دار الرائي في دمشق، وقد قال لقاسيون: (هذا الكتاب عبارة عن دين قديم في ذمتي لفيروز والرحابنة، حان موعد تسديده) وهو بعنوان (فيروز ودولة الرحابنة).

يحاول عساف في دراسته سدّ النقص في الدراسات المتداولة، والتي يغلب عليها الطابع التجاري، لتأخذ طابع الدراسة الفنية الجادة حيث يتناول في فصول ما قدمته فيروز مع الأخوين رحباني في الغناء، والمسرح، والسينما، وتتمة المسيرة مع نجلها زياد.

وعند سؤالنا للمؤلف عن سبب اختيار فيروز بالذات، أجاب: (لأن إحساسي انعجن بخامة الصوت الفيروزي الذي ما يزال بمثابة إفطار صباحي للروح، ولأن أمومتها عوضتني عن يتمي المبكر)، ويضيف: (سننسى شيوعية زياد، القومية السورية لعاصي، فقط نحمل جنسية فيروز). ■■

مهرجان القامشلي الشعري الثاني

يقيم المركز الثقافي العربي بالقامشلي مهرجان القامشلي الشعري الثاني (دورة الشعر السوري المعاصر)، وذلك في الفترة من١- ٤ أيلول ٢٠٠٧ في صالة المركز الثقافي بالقامشلي. وسيكون البرنامج على الشكل التالي:

اليوم الأول السبت ٢٠٠٧/٩/١

سامر رضوان، منير خلف، هنادي كدون،طالب هماش، عيسى الشيخ حسنن، جازية طعيمة، حمزه رستناوي، عباس حيروقة ،تمام تلاوي، عبد الناصر حداد، بشير عاني، وعلى هامش اليوم الأول توقيع المجموعة الشعرية"سبابة تشير إلى العدم" لأديب حسن محمد .

اليوم الثاني الأحد ٢٠٠٧/٩/٢

صقر عليشي، بهيجة إدلبي، أديب حسن محمد، طه خليل، طارق عبد الواحد، محمد المطرود، قيس مصطفى، رائد وحش ، آصف عبد الله، سلام اسحق، علاء عبد المولى.

اليوم الثالث الإثنين ٢٠٠٧/٩/٣

ندوة نقدية عن الحساسية الجديدة في الشعر السوري المعاصر يشارك فيها: د.أحمد الدريس، د.هايل الطالب، د.خلدون صبح، د.خالد حسين حسين، د.أحمد جاسم الحسين، وعلى هامش اليوم الثالث توقيع كتاب(تحولات النص الشعري/قراءة في نماذج من شعر الجزيرة السورية"لمؤلفه د.محمد صابر عبيد).

اليوم الرابع الثلاثاء ٢٠٠٧/٩/٤

أحمد حيدر، بنيان السلامة، راكان حسو، عمار الجمعة، علي جمعة الكعود، أحمد الشمام، مروان شيخي، عبد البركو . تقام جميع النشاطات تمام الساعة السابعة مساء في صالة المركز بالقامشلي.

ومن الجدير بالذكر أن الدورة الأولى للمهرجان خصصت في العام الماضي لتجربة جيل التسعينيات الشعري السوري ولاقت اهتماماً في الوسط الثقافي والصحفي السوري،كما تم إصدار المشاركات في ملف خاص في مجلة نرجس الفصلية الأدبية عدد صيف ٢٠٠٦. ■■

مختارات

إلى أين تمضي بي الحياة؟

اليوم رسمتُ صورتي الشخصية، ففي كل صباح، عندما أنظر إلى المرآة أقول لنفسي: أيها الوجه المكرر، يا وجه فانسنت القبيح، لماذا لا تتجدد؟

أبصق في المرآة وأخرج.. واليوم قمتُ بتشكيل وجهي من جديد، لا كما أرادته الطبيعة، بل كما أريده أن يكون: عينان ذئبيتان بلا قرار. وجه أخضر ولحية كألسنة النار. كانت الأذن في اللوحة ناشزة لا حاجة بي إليها. أمسكت الريشة، أقصد موس الحلاقة وأزلتها.. يظهر أن الأمر اختلط علي، بين رأسي خارج اللوحة وداخلها.. حسناً ماذا سأفعل بتلك الكتلة اللحمية؟

أرسلتها إلى المرأة التي لم تعرف قيمتي وظننت أني أحبها.. لا بأس فلتجتمع الزوائد مع بعضها.. إليك أذني أيتها المرأة الثرثارة، تحدثي إليها... الآن أستطيع أن أسمع وأرى بأصابعي. بل ان إصبعي السادس الريشة لتستطيع أكثر من ذلك: إنها ترقص وتداعب بشرة اللوحة...

فانسنت فان كوخ (الرسائل)

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 102.817 زائراً